التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 216 السنة 23 - نوفمبر 2025

مبادرات التوظيف القاصرة

بحرينيون أبحروا إلى غزّة

موقفنا

قوائم انتظار الإسكان .. أين الحل؟

الحصول على وحدة سكنية حكومية في البحرين حلم مؤجل لآلاف الأسر منذ عقود متواصلة، وقوائم انتظار الوحدات السكنية لم تعد قضية أرقام فقط، هي قضية إنسانية، حيث أدى استمرار انتظار بعض الأسر لأكثر من عقدين إلى إضعاف أو حتى فقدان ثقة المواطنين في وعود الدولة، وحتى لو أدت الحلول الجزئية إلى تخفيف بعض الضغط، لكنها لن تنهي الأزمة ما لم تُعتمد رؤية استراتيجية تُعيد لآلاف الأسر حلم بيت العمر الذي طال انتظاره.

حتى منتصف 2024، تجاوزت قوائم الانتظار 55 ألف طلب، وهو رقم ضخم قياساً بعدد السكان.، وبعض الطلبات لا تزال قائمة منذ 2002 و2003 و2004، أي أن هناك أسراً تنتظر منذ أكثر من عشرين عاماً دون استلام وحدتها، وثمة أسئلة تثار دائماً حول ما إذا كان توزيع الوحدات يتمّ وفق معيار الأقدمية العادل، أم أن عوامل أخرى تلعب دورها؟

الثابت هو أنّ هناك عوامل موضوعية، وأخرى تتصل بالأداء الحكومي في التعامل مع هذا الملف، أدت، وتؤدي، إلى تفاقم الأزمة، فبالإضافة للضغط السكاني والزيادة الطبيعية في عدد السكّان، وتكوّن أسر جديدة، ما يخلق طلباً يفوق قدرة المشاريع الحالية على الاستيعاب، فإن المشكلة تتفاقم لبطء تنفيذ المشاريع الحكومية، ورغم إطلاق مدن جديدة مثل شرق سترة وشرق الحد، إلا أن وتيرة الإنجاز لا تواكب حجم الطلب المتراكم.

ويضعف من صدقية الجهات الحكومية في إدارة هذا الملف غياب الشفافية في التوزيع، حيث تتكرر الشكاوى من غياب الالتزام الصارم بمبدأ الأقدمية، فيحصل بعض المتقدمين الجدد على وحدات أسرع من أصحاب الطلبات القديمة، ولا يمكن إغفال الآثار المترتبة على الاعتماد المتزايد على التمويل البديل، عبر برامج مثل "مزايا" و"تسهيل"، فهي وإن ساعدت في تقليص الضغط، لكنها ليست مناسبة لذوي الدخل المحدود، ما جعلهم محصورين في قوائم الانتظار الطويلة.

المسؤولية الأساسية في معالجة هذه المشكلة المستمرة منذ عقود تقع على عاتق الدولة، فالحقّ في السكن اللائق هو من حقوق المواطن الأساسية، شأنه شأن الحق في التعليم والصحة والعمل، وحلّ هذه المشكلة ليس بالأمر المستحيل في حال توفر التخطيط بعيد المدى، الذي يتطلب تقدير الطلب السكاني لعقود قادمة لا سنوات فقط، وضمان سرعة الإنجاز والتوزيع العادل للوحدات الإسكانية، عبر نشر بيانات دورية واضحة حول أولوية الطلبات والمعايير المعتمدة، وأن تعتمد استراتيجية حل المشكلة الإسكانية، بعيدة المدى، على مزيج مدروس من تنويع الحلول، يشمل الإسكان العام، الدعم المالي، وتطوير الأراضي، بما يراعي الشرائح ذات الدخل المحدود والمتوسط بالدرجة الأولى.

التقدمي

التقدمي: نرفض خصخصة الخدمات وندعو لإصلاحات اقتصادية تعالج البطالة

جدَّد المنبر التقدمي رفضه لأي خطوات تستهدف خصخصة قطاع الكهرباء والماء والخدمات العامة، محذرًا من انعكاساتها السلبية على المواطنين وارتفاع كلفة المعيشة، ومؤكدًا أن الخدمات الأساسية حق للمواطن لا يجوز تحويلها إلى سلعة تجارية.

جاء ذلك خلال اجتماع المكتب السياسي للمنبر التقدمي الذي عُقد برئاسة الأمين العام الرفيق عادل متروك، حيث ناقش الاجتماع أبرز التطورات الإقليمية والوطنية، وفي مقدمتها القضايا المعيشية والاقتصادية والبطالة، إلى جانب المستجدات السياسية في المنطقة.

وأعرب المكتب السياسي عن ترحيبه بالقرار القاضي بالإفراج عن عشرات المعتقلين السياسيين المشروط بالعقوبات البديلة، معتبراً أنه خطوة إيجابية لبناء جسور الثقة وتعزيز الجبهة الداخلية، داعياً إلى استكمالها بإجراءات أوسع تفتح الطريق نحو مصالحة وطنية شاملة وتمكين المشاركة السياسية والمدنية في صنع القرار.

وفي سياق متصل، ناقش التقدمي التوجهات الأخيرة لإلغاء هيئة الكهرباء والماء تحت مبرر إعادة الهيكلة، محذرًا من أن هذه الخطوة قد تمهد فعليًا لخصخصة القطاع ونقل صلاحياته إلى شركات خاصة، بما يهدد الأمن المعيشي للمواطنين. وأكد أن الخصخصة تمثل انحرافًا في إدارة الاقتصاد الوطني، وتخدم مصالح فئة ضيقة من المنتفعين على حساب العدالة الاجتماعية.

كما شدَّد المنبر التقدمي على ضرورة امتلاك الإرادة لمعالجة جذرية لمشكلة البطالة، منتقدًا الحلول الجزئية كعرض ثلاث وظائف للعاطلين، وداعيًا الحكومة ومجلس النواب إلى وضع هذا الملف في صدارة أولوياتهما عبر خطة شاملة لتطوير التعليم والتدريب وربط المخرجات بسوق العمل وضمان العدالة في التوظيف.

واختتم المنبر التقدمي اجتماعه بالتأكيد على مواصلة التزامه بمواقفه المبدئية في الدفاع عن قضايا الوطن والمواطن، ودعم كل الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وصون كرامة الإنسان البحريني.

الجمعيات السياسية محذرة من خصخصة قطاعي الكهرباء والماء:

الخدمات الأساسية ليست سلعة تجارية

أعربت الجمعيات السياسية عن قلقها الشديد إزاء توجه حكومي لإلغاء هيئة الكهرباء والماء ضمن ما وُصف بأنه "إعادة هيكلة للقطاع"، تمهيداً لإسناد بعض مهامه إلى شركات من القطاع الخاص، معتبرة أن هذه الخطوة تمثل مدخلاً نحو خصخصة الخدمات الأساسية.

وأكدت جمعيات المنبر التقدمي، التجمع القومي الديمقراطي، التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي، تجمع الوحدة الوطنية، الوسط العربي الإسلامي، المنبر الوطني الإسلامي، الصف الإسلامي، والتجمع الوطني الدستوري، في بيانٍ مشترك أن الماء والكهرباء ليستا سلعة تجارية أو مجالاً للاستثمار الربحي، بل حق أساسي لكل مواطن، محذّرة من التداعيات السلبية لأي خصخصة في هذا القطاع الحيوي، بما في ذلك ارتفاع كلفة المعيشة وتقليص توظيف الكفاءات الوطنية، وفتح المجال أمام تغليب المصالح الربحية على حساب المصلحة العامة.

وشدد البيان على أن أي خطوة من شأنها المساس بمصالح المواطنين أو تحميلهم أعباء مالية إضافية تتناقض مع الأولويات الوطنية، داعياً الحكومة إلى التراجع عن هذا التوجه، والعمل بدلاً من ذلك على تطوير هيئة الكهرباء والماء وتعزيز كفاءتها بالكوادر الوطنية، لا تفكيكها أو إضعافها.

كما حذّرت الجمعيات من أن خصخصة الخدمات العامة في ظلّ غلاء الأسعار وتدني الرواتب ووقف زيادات المتقاعدين وبطالة الشباب ستفاقم الضغوط المعيشية على الأسر البحرينية، مؤكدة أن "الخصخصة في تجارب سابقة لم تؤدِ إلا إلى ارتفاع الأسعار وتراجع مستوى الخدمات".

الجمعيات السياسية في البحرين: صمود الشعب الفلسطيني هو من أوقف العدوان

أشادت الجمعيات السياسية في مملكة البحرين باتفاق وقف الحرب في غزة، معتبرة أنه ثمرة الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني الذي واجه على مدى عامين آلة الحرب الصهيونية بصلابة وإيمان لا ينكسر، مؤكدة أن ما تحقق هو انتصار لإرادة المقاومة وليس منّة من أحد.

وفي بيانها الذي وقعته كل من: المنبر التقدمي، التجمع القومي، التجمع الوحدوي، المنبر الوطني الإسلامي، تجمع الوحدة الوطنية، الوسط العربي الإسلامي، الصف الإسلامي، والتجمع الوطني الدستوري، عبّرت الجمعيات عن إجلالها لتضحيات الشعب الفلسطيني وشهدائه الذين "قدّموا دماءهم الزكية قرابين للحرية والكرامة"، مشيرة إلى أن إرادة هذا الشعب وصموده البطولي هو ما أجبر الاحتلال على التراجع.

كما حيّت الجمعيات الموجة العالمية الجارفة من التضامن الشعبي والإنساني التي عمّت عواصم العالم، معتبرة أنها كشفت زيف "الحضارة الغربية التي تتغنّى بالحرية وحقوق الإنسان بينما تبرّر جرائم الإبادة ودعم العدوان".

وأكدت أن هذه الحرب عرّت "عجز النظام العربي الرسمي وتخاذله أمام المجازر الصهيونية"، في مقابل المواقف المشرّفة لشعوب الأمة الحرة.

وأكد البيان أن معركة الحرية لم تنتهِ، وأن مرحلة ما بعد وقف الحرب يجب أن تكون مرحلة ثبات ومقاومة حتى زوال الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف.

الـرد بالكتابـة: تأمـلات ومـراجعـات القضيـة الفلسطينيـة فـي زمـن الإبـادة»

صدر حديثًا عن مكتبة قرّاء المعرفة العمانية كتاب جماعي بعنوان "الرد بالكتابة: تأملات ومراجعات القضية الفلسطينية في زمن الإبادة"، وهو كتاب مشترك لمجموعة من المثقفين والكتاب العرب، انطلق من مبادرة عمانية في خضم حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني.

وفي تعريف الكتاب، قال فريق التحرير: «في جو مشحون ومتوتر هيمن على تفكير النخب العربية في خضم الإبادة، طورت مجموعة من المثقفين العمانيين فكرة هذا الكتاب كرد فعل ثقافي وسياسي في وجه الإبادة، فكرة كان لا بد من تعميمها لتصبح مشروعًا عربيًا يضم أصوات مثقفين عرب من مختلف الأطياف والتوجهات السياسية».

ويسعى الكتاب إلى تقديم تفكير جماعي في مآلات القضية الفلسطينية وتحوّلاتها بعد هجوم السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، مع الانتباه إلى مغبة استئصال هذا الحدث من سياقه التاريخي؛ حيث تقتضي القراءة الموضوعية أن نتعامل مع الحدث وتبعاته كنقطة جديدة وحاسمة لاستئناف نقاش مستمر منذ عام 1948.

الكتاب من تأليف: أنطوان شلحت، ومجد أبو عامر، وعمر مغربي، وأحمد مأمون، وإحسان ماجدي، ومريم الصفدي، وسالم الرحبي، ومصطفى شلش، وعبد الله العنجري، وأكرم الصوراني، ونعيمة الدقشة، وأريج

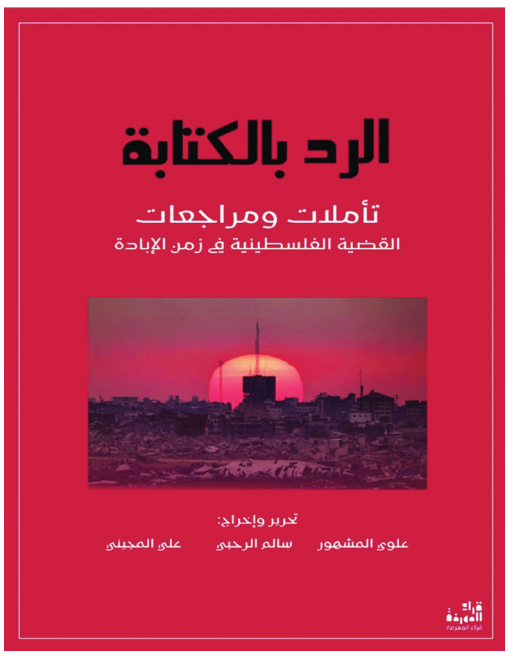

الجعفري، وهشام عقيل، وياسين الحاج صالح، وباسل رزق الله.

وعمل على تحرير هذا الكتاب فريق مؤلف من الكاتب علوي المشهور، والكاتب والناشر علي المجيني، والكاتب والشاعر سالم الرحبي.

فضفضة

أبناء الوطن بُنَاتُه

عيسى الدرازي

القرار بتوفير ثلاث فرص وظيفية لكلّ باحث عن عمل قبل نهاية العام، وإن بدا خطوة إيجابية لتسريع التوظيف وعلاجًا لمعضلة البطالة التي سكنت كل بيت، إلا أنه يكشف معضلة أعمق تتعلق بآلية خلق الوظائف لا بعددها. التحدي الحقيقي لا يكمن في عرض فرص عمل كلما صدرت توجيهات جديدة، بل في بناء سوق عمل ولّاد للفرص من خلال منظومة فعالة تربط مخرجات التعليم بسوق العمل، وتُحِل الكفاءات الوطنية في مواقع إنتاجية حقيقية.

ما يجري اليوم يمكن وصفه بمرحلة «الاستجابة السريعة» للأزمة، بينما تحتاج البحرين إلى الانتقال نحو «التوطين الموجَّه» الذي يربط التشغيل بالقطاعات ذات الأولوية، أو تلك التي تتكدس فيها البطالة في مقابل سيطرة العمالة الأجنبية.

حين ننظر عبر الجسر، نجد التجربة السعودية تقدم نموذجًا واضحًا لهذا التحوّل. فقد بدأت المملكة مؤخرًا في رفع نسب التوطين في المهن الصحية لتصل إلى 80٪ في التغذية والعلاج الطبيعي، و70٪ في المختبرات، و65٪ في الأشعة، مع تحديد حد أدنى للأجور يضمن احترام المهنة واستدامة الكفاءات الوطنية. هذه السياسات لا تخلق وظائف فحسب، بل تعيد هندسة سوق العمل من الداخل وتربط النمو الاقتصادي بمساهمة المواطن.

بدل التركيز على البحث عن شركات لتوفير عروض وظيفية آنية – والتي غالبًا ما تتحول إلى دعاية مؤقتة – ينبغي التوجه إلى هندسة سوق العمل عبر تحديد نسب توطين ملزمة في قطاعات محددة، مدعومة بحوافز مالية وبرامج تدريب وتأهيل تضمن الاستدامة. الهدف ليس ملء الشواغر، بل تشكيل بنية اقتصادية قائمة على الكفاءات الوطنية.

يحتاج سوق العمل في البحرين إلى سياسة إحلال تدريجية ومنظمة تحدد نسبًا واضحة لتوظيف المواطنين في كل قطاع اقتصادي، بحيث تتزايد هذه النسب مع الوقت وفقًا لقدرات السوق ومخرجات التعليم.

كما ينبغي ربط الدعم الحكومي المقدم للمؤسسات بمدى التزامها بهذه النسب، في المؤسسات التي تفتح المجال للكوادر الوطنية وتحافظ على توظيفها تستحق الحوافز، بينما تلك التي تتهرب من الإحلال يجب أن تتحمل مسؤوليتها الاقتصادية.

في غياب مثل هذه السياسة سيبقى الفجوة قائمة بين التعليم وسوق العمل، وبين طموحات الشباب وفرصهم الفعلية، مما يعني أن الاقتصاد سينمو من دون أن يشارك أبناؤه في صناعته.

ملتقى التقدمي يناقش «البرلمان وأولويات الفترة المقبلة»

نظّم المنبر التقدمي ندوة بعنوان «البرلمان وأولويات الفترة المقبلة»، استضاف فيها النائب السابق فلاح هاشم والباحث الاقتصادي الدكتور حسن العالي، وأدارها فاضل الحليبي، حيث تناول المتحدثان أبرز التحديات التي تواجه العمل البرلماني في المرحلة الراهنة، ودور المؤسسة التشريعية في معالجة القضايا الوطنية الكبرى.

استعرض فلاح هاشم في مداخلته واقع الأداء النيابي خلال الفصل التشريعي الحالي، مشيراً إلى أن البرلمان لم يتمكّن من تحقيق تطلعات المواطنين في ملفات أساسية مثل البطالة والإسكان والتقاعد وارتفاع الدين العام، رغم أن هذه القضايا تمثل جوهر الحاجات المعيشية للمجتمع. وانتقد هاشم ضعف الأدوات التشريعية والرقابية للمجلس، موضحاً أن معظم القوانين المقرة هي مشاريع حكومية أو مراسيم بقوانين، فيما تتعثر المقترحات النيابية بين البيروقراطية وضعف الدراسة.

وأكد أن التعديلات الأخيرة على اللائحة الداخلية حدّت من فاعلية أدوات الرقابة، وجعلت الاستجوابات والمناقشات العامة شبه معطّلة، مما ولّد شعوراً عاماً بالإحباط والعزوف، داعياً إلى مراجعة شاملة للنظام الانتخابي وتمكين القوى السياسية من المشاركة لضمان تمثيل أوسع للمجتمع.

من جانبه، أكد الدكتور حسن العالي أن الأولويات البرلمانية يجب أن تتطابق مع الأولويات الوطنية، معبّراً عن أسفه لوجود فجوة واسعة بين ما يُطرح في الندوات من قضايا وطنية ملحّة، وبين ما ينشغل به البرلمان من مواضيع بعيدة عن هموم الناس. وأشار إلى أن قضايا الحريات العامة، والحوار السياسي، ومكافحة التطبيع، ومعالجة الدين العام والبطالة تمثل أولويات وطنية حقيقية، كان الأجدر بالبرلمان أن يجعلها محور عمله.

كما شدّد على أن البرلمان أدخل نفسه في دائرة من التقييد الذاتي أفقدته القدرة على النقاش الحر والرقابة الفعالة، داعياً إلى إصلاح سياسي واقتصادي شامل يعيد التوازن للنموذج الاقتصادي ويحسّن مستوى المعيشة.

واختتمت الندوة بالتأكيد على ضرورة أن يعيد البرلمان القادم ترتيب أولوياته بما ينسجم مع تطلعات المواطنين، وأن يتحمّل مسؤوليته كشريك أساسي في صياغة السياسات الوطنية وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية.

التقدمي يستضيف «سيادي» ليستعرض التحديات السياسية والاقتصادية الراهنة

استضاف المنبر التقدمي الأستاذ فؤاد سيادي في ندوة بملتقى الأحد بعنوان: «أولوياتنا الوطنية» بمقره، قدّم فيها سيادي ورقة تناولت التحديات التي تواجه المجتمع البحريني في ظل التطورات الإقليمية والدولية، وما يترتب عليها من انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية.

استهلّ سيادي حديثه بالتأكيد على أن تحديد الأولويات الوطنية لأي مجتمع يرتبط بالظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، مشدداً على ضرورة أن لا تنفصل الهموم الوطنية عن الهموم الإنسانية الكبرى التي تعصف بالمنطقة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من إبادة ممنهجة في غزة بدعم غربي وصمت عربي.

وأكد أن مساندة البحرينيين لأهلهم في فلسطين تشكّل تعبيراً عن الموقف الشعبي الثابت تجاه قضايا العدالة والحرية، مشيداً بالمبادرات الشعبية والوقفات التضامنية الأسبوعية التي ينظمها الشباب البحريني أمام مقر الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع، وبمشاركة ناشطين بحرينيين في قوافل كسر الحصار وأسطول الحرية العالمي، مشيراً إلى البطولات التي جسدها كل من سلوى جابر سيادي وسامي عبدالعزيز ومحمد عبدالله حسين في هذا المجال.

وانتقل سيادي إلى الشأن الداخلي، حيث دعا إلى أن يكون قطع العلاقات مع الكيان الصهيوني وإلغاء اتفاقية التطبيع على رأس الأولويات الوطنية، معتبراً أن حماية السلم الأهلي واللحمة الوطنية هي صمام الأمان الحقيقي للوطن، لا المعاهدات الخارجية أو التحالفات العسكرية التي أثبتت التجربة هشاشتها.

كما تناول في ورقته ضرورة مراجعة تجربة المشروع الإصلاحي بعد مرور ربع قرن على انطلاقه، مشيراً إلى استمرار حالة الاحتقان السياسي واستبعاد قوى وطنية رئيسية من المشهد العام، إضافة إلى التدهور الاقتصادي وتفاقم الدين العام وغياب السياسات الناجعة لمعالجته، فضلاً عن تفشي الفساد وبدء خصخصة المرافق العامة.

وأشار إلى أن مشكلات البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة وضعف نظام التقاعد وعدم استقرار سياسات الدعم تشكل ملفات ضاغطة على حياة المواطنين اليومية، داعياً إلى التصدي لهذه القضايا عبر إطلاق حوار وطني شامل تشارك فيه مختلف القوى السياسية والاجتماعية والمختصين، لوضع حلول جذرية ومستدامة.

وختم سيادي ورقته بالدعوة إلى إطلاق مشروع إصلاحي وطني جديد يستعيد روح ميثاق العمل الوطني ويعيد الثقة بين الدولة والمجتمع، مؤكداً أن مواجهة التحديات المقبلة تتطلب رؤية موحدة وإرادة سياسية جادة لصون مكتسبات البحرين وتعزيز مكانتها الوطنية والإنسانية.

نادر كاظم يحاضر في التقدمي عن من هو المثقف اليوم

استضاف منتدى التقدمي الأسبوعي الدكتور نادر كاظم في محاضرة بعنوان: «من هو المثقف اليوم؟»، أدارتها الرفيقة الأديبة منار السمّاك، حدّد فيها المحاضر المثقف بأنه الشخص الذي يشتغل بالفكر، وينخرط في النقاش في المجال العام، بصرف النظر عما إذا كان روائياً أو شاعراً أو أستاذاً جامعياً أو فناناً أو صحفياً، فكون المرء كاتباً فقط لا يجعل منه مثقفاً إن لم ينخرط في النقاش العام وينافح عن القيم الكونية.

وأعطى الدكتور كاظم أمثلة على هذا النمط من المثقفين كبرتراند رسل وجان بول سارتر وإدوارد سعيد ونعوم تشومسكي وتزفتان تودوروف وصنع الله إبراهيم ومحمود درويش وخلدون النقيب وريجيس دوبريه وسواهم.

وميّز المحاضر بين المثقفين ومن يعرفون بالمشاهير أو المؤثرين، فالشهرة ليست من محددات المثقف، حتى ولو نال بعض المثقفين شهرة واسعة، فلا ينبغي أن نخلط بين المثقف ومشاهير وسائل التواصل الاجتماعي، ملاحظاً أن حضور المثقفين في طور انحسار في عصر هذه المنصات، لعدة أسباب بينها تراجع مكانة الأيديولوجيات والسرديات الكبرى التي نجحت في فترات تاريخية سابقة في تحشيد المثقفين وتعبئتهم، فيما صار السائد اليوم هو الترويج بأن الحقيقة نسبية، وأنها بناء خطابي أكثر من كونها حقيقة مطلقة، وأصبحت الأجهزة التي تهندس الثقافة بطريقتها الخاصة، هي من يحدد المشهد الثقافي المستجد، بإقصاء من تشاء من المثقفين، وترفع من تشاء من أنصاف المثقفين.

وأشار نادر كاظم إلى أنه بعد أن كانت الجدية والأصالة والعمق هي القيم الثقافية المقدّرة، أصبح الترفيه والتسلية والاستعراض هي القيم الأهم، تحت تأثير دورمنصات التواصل الاجتماعي التي رفعت الترفيه والشهرة السريعة إلى مصاف القيمة المطلقة.

توقف المحاضر في نهاية حديثه إلى مفهوم المثقف العضوي الذي صاغه المفكر والناشط اليساري الإيطالي أنطونيو غرامشي في كتابه "دفاتر السجن"، موضحاً اللبس الذي يحيط بهذا المفهوم، حيث جرى تفسيره على أن المقصود به هو المثقف المنحاز للطبقة العاملة وفكرها فقط، فيما الحقيقة أن لكل طبقة مثقفيها العضويين المدافعين عن فكرها ومصالحها والقيم التي تتبناها.

خليل زينل

رسـول السـلامة وداعاً

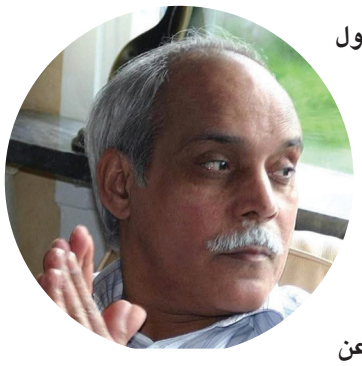

لم يكن لي سابق معرفة برسول علي شريفي (أبو ثابت) ولم أشاركه في اي فعالية داخل العراق او خارجه، كوني بحرينياً ولديّ العديد والعديد من الأصدقاء الأوفياء من العراق الشقيق ولكنني عندما زرت غوثنبرغ، المدينة السويدية الثانية عام 1998بحثاً عن أصدقاء الدراسة في صوفيا وتواصلاً معهم استقبلني بحميمية الاصدقاء وأريحية الرفاق.. وترك الانطباع الايجابي المعتاد مردداً بكل هدوء وبحنية الاخوة: (تعال السنة الجاية وجيب العائلة معك صيّفوا عندنا في السويد..)

وهذا ما حصل عام 1999 بين هولندا والمانيا والدنمارك واخيراً السويد، وآخر زيارة لي للسويد عام 2001 بعد اقرار ميثاق العمل الوطني في البحرين والانفتاح السياسي الكبير وتبيض السجون وعودة المنفيين.. الخ.

في كل هذه الزيارات كان الفقيد يحرص على استقبالي عند وصولي مباشرة وأول المستضيفين لي في بيته العامر مع عائلته الكريمة والتأكد من تفاصيل الضيافة، وكان ودوداً مع اطفالي وحنوناً مع اطفاله محاولاً شبك اطفال العائلتين عبر الموسيقى وآلاتها البسيطة المتوفرة.. أسألته قليلة ولكنها مباشرة وذكية..

كثيرة هي خصاله وسجاياه الشخصية والتي تعبر عن إنكار الذات، وايثار الجهد الوطني والجماعي والحرص على نجاح أي تجربة، وكنا بين الحين والآخر نتواصل عبر التواصل الاجتماعي بمكالمات لا تخلو من الاطمئنان على تجربة البحرين الفتية والانتكاسات التي صاحبت التجربة ودور كل طرف سلباً ام ايجاباً في مجرياته.. يظل يسأل وانا اجيب وهكذا، كان مستمعاً جيداً لم يشكُ قط او يتباها بل يقترح ويقدم الحلول ولا أعرف الكثير عن تفاصيله حتى اسمه لم أعرفه إلا حينما أهداني كتابه والذي قام بأعداده وترجمته عن السويدية، فزاد الكاتب قلمه وزاد المثقف ضميره وزاد السياسي موقفه المنحاز للفقراء والضعفاء ناهيك عن العمل في صفوف حزب ثوري ومن طراز جديد، فما بالك اذا كان يجمع كل الصفات الثلاثة، فهو شيوعي متقد الفكر بامتياز.

رحيله خسارة كبيرة للجميع خاصة افراد اسرته فلهم ولنا الصبر الجميل وله الذكر والارث الطيب..

كتلة «تقدّم» : تنفيذ التوجيهات بتوظيف المواطنين يتطلب رقابة جادة وضمان فرص حقيقية بعيدًا عن الصورية

أكدت كتلة تقدّم البرلمانية على ضرورة أن ترافق التوجيهات الحكومية الأخيرة بشأن عرض ثلاث فرص وظيفية لكل باحث عن عمل رقابة شفافة وجادة تضمن واقعية هذه الفرص وجدّية الشركات والمؤسسات المشاركة، مشيرة إلى أن معالجة ملف البطالة تتطلب إصلاحًا هيكليًا في سياسات التوظيف لا إجراءات شكلية.

وأوضحت الكتلة أن أي مبادرة لتوظيف المواطنين يجب أن تُبنى على بيانات دقيقة وآليات متابعة حقيقية تضمن دمج الكفاءات البحرينية في سوق العمل، بعيدًا عن تكرار أخطاء الماضي، مثل إغلاق ملفات العاطلين دون مبررات واضحة أو عرض وظائف لا تتناسب مع المؤهلات.

وأضافت أن التحدي لا يكمن في الإعلان عن فرص وظيفية جديدة، بل في ضمان مصداقيتها واستدامتها، والتأكد من أن القطاع الخاص يلتزم بتطبيق مبدأ أولوية المواطن البحريني في التوظيف وفق رؤية البحرين 2030.

كما شددت الكتلة على أهمية قيام وزارة العمل بدورها الرقابي الكامل لضمان التنفيذ السليم لهذه التوجيهات، مؤكدة أنها ستتابع عن كثب في البرلمان سير تنفيذها، وستطرح أي ملاحظات أو تحديات تواجه الباحثين عن عمل لضمان العدالة وتكافؤ الفرص وصون الحق الدستوري في العمل الكريم.

الشويخ: سياسة الإسكان لا تراعي أقدمية الطلبات والنسيج المجتمعي

انتقد النائب الدكتور مهدي الشويخ رد على الحكومة على مقترح برغبة قدمه مجلس النواب يطالب فيه بان تكون اقدمية الطلبات الإسكانية هي معيار التوزيع الوحيد، مؤكدا ان معايير وزارة الإسكان في التوزيع غير واضحة.

وأردف: لدينا طلبات تعود إلى عام 2001 لم تُلبَّ حتى الآن، في حين أن طلبات أخرى قُدّمت في عام 2008 تمت تلبيتها، مما يثير التساؤل حول آلية تحديد الأولويات.

وتابع قائلا: أن هناك حالات تم فيها تحويل طلبات لمواطنين من قرى المحافظة الشمالية، تحديدًا من القرى الواقعة على شارع البديع، إلى مشاريع إسكانية في منطقة سترة، دون وجود معايير واضحة تبرر هذا التحويل.

واكد بان التوجيهات الرسمية بشأن معالجة الطلبات القديمة حتى عام 2004 قبل سنوات لم تنفذ حتى اللحظة.

سلمان: البيروقراطية في الإسكان تؤخر حلّ مشروع «مزايا» الذي يخصّ 14 ألف مواطن

وجّه عضو "تقدّم" النائب الأول لرئيس مجلس النواب عبدالنبي سلمان انتقادات حادة لأداء وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، مؤكدًا أن الوعود التي أطلقتها الوزيرة منذ توليها الحقيبة الوزارية لم تُترجم إلى واقع ملموس.

وقال سلمان: "نحترم الوزيرة، لكن منذ توليها الوزارة أعطتنا القمر في يد والشمس في اليد الأخرى، ولم نرَ منها سوى الكلام حتى الآن." ومشروع شرق سترة خير مثال.

وأشار إلى أن الوزارة تتحدث عن توزيع الخدمات الإسكانية بحسب الأولوية، في حين لا يزال مواطنون في دائرته الانتخابية ينتظرون دورهم منذ عام 2002، متسائلًا: "هل يُعقل أن ينتظر البحريني أكثر من 25 عامًا للحصول على خدمة حكومية؟"

وفيما يتعلق ببرنامج مزايا، أوضح النائب أن هناك 14 ألف بحريني يعانون من مشكلات البرنامج، مضيفًا أنه تواصل مع الوزيرة التي وعدت بدراسة الملف ودعته إلى مكتبها قبل عام ونصف، إلا أن الوضع ما زال على حاله. وأشار إلى أن الوزارة ما زالت تطالب المواطنين بتحديث بياناتهم، فيما تستمر الاستقطاعات من رواتبهم شهريًا.

وأكد سلمان أن بعض الموظفين، بمن فيهم موظفون في مجلس النواب، يرفضون الترقيات خشية زيادة استقطاعات وزارة الإسكان، قائلاً: "هل وصلنا إلى هذا الحد؟"

وانتقد النائب ما وصفه بـ"البيروقراطية المفرطة" في عمل بعض الوزارات، مؤكدًا أن مشروعًا يتعلق بآلاف المواطنين لا ينبغي أن يبقى قيد الدراسة لأكثر من عام ونصف، وقال: "لو أن أمرًا ملكيًا صدر بشأنه، لتم حله في اليوم التالي."

شويطر والشويخ يطالبان بتوضيح أسباب تأجيل معرض البحرين الدولي للكتاب

دعا عضوا كتلة «تقدّم» النائبان إيمان شويطر والدكتور مهدي الشويخ الجهات المعنية إلى توضيح أسباب تأجيل معرض البحرين الدولي للكتاب، والعمل على تحديد موعد جديد لانعقاده، مؤكدَين أهمية هذا الحدث في الحفاظ على مكانة البحرين الثقافية والإقليمية.

وأكدت النائب إيمان شويطر في سؤال برلماني تقدّمت به أنّ معرض البحرين الدولي للكتاب يمثل واجهة حضارية للبلاد وحدثًا ينتظره المثقفون والقرّاء سنويًا، مشيرة إلى أنّ الوسط الثقافي يعيش حالة من التساؤل إزاء مبررات تأجيله، خاصة لما للمعرض من دور في تنشيط الحركة الثقافية وتعزيز صورة البحرين كحاضنة للإبداع. ودعت شويطر الجهات المختصة إلى توضيح خططها البديلة وجدولة موعد جديد للمعرض في أقرب وقت ممكن حفاظًا على استمرارية هذا الحدث الثقافي المهم.

من جهته، تساءل النائب الدكتور مهدي الشويخ عن الأسباب التي أدّت إلى توقف المعرض منذ عام 2018، رغم ما تم الإعلان عنه في أكثر من مناسبة حول نية تنظيمه، ثم تأجيله لاحقًا دون توضيحات رسمية. وأوضح الشويخ أن فترة جائحة كورونا كانت مبررًا مقبولًا لتأجيل الفعاليات، إلا أن استمرار التعطيل حتى اليوم يستدعي تفسيرًا واضحًا من الجهات المعنية.

ودعا الشويخ إلى استعادة الدور الريادي للبحرين في هذا المجال من خلال تنويع الفعاليات الثقافية والسياحية، بما يسهم في تنشيط الأسواق المحلية وتعزيز موقع المملكة على خريطة الثقافة العربية.

نقـابة «أسـري» تبحـث مع وزارة العمـل التسـريحات الأخيـرة وقضـايا أخـرى

عقدت نقابة عمال شركة أسري اجتماعًا مع الوكيل المساعد للعلاقات العمالية بوزارة العمل عقيل بوحسين وعدد من المسؤولين في الوزارة، لمناقشة القضايا العمالية الراهنة في الشركة وسبل معالجتها، خصوصًا في ضوء التسريحات التي طالت عددًا من العمالة الوطنية خلال الفترة الماضية.

وأكدت النقابة خلال الاجتماع أهمية تعزيز التعاون المشترك مع وزارة العمل لضمان معالجة ملفات العمال المفصولين وفق الأطر القانونية والعدالة الاجتماعية، ومتابعة حقوقهم المستحقة بما يكفل استقرار سوق العمل ويحافظ على الكفاءات الوطنية.

كما شدّد ممثلو النقابة على ضرورة إيجاد آليات واضحة لحماية الأمن الوظيفي للعمال البحرينيين، والعمل على خلق بيئة عمل محفزة توازن بين احتياجات الشركة والتزاماتها تجاه موظفيها.

من جانبه، أكد الوكيل المساعد للعلاقات العمالية استعداد الوزارة للتعاون ومتابعة الشكاوى العمالية المقدمة، مشيرًا إلى حرصها على حل النزاعات بالطرق التوافقية بما يصون حقوق جميع الأطراف.

ويأتي هذا الاجتماع ضمن سلسلة لقاءات تنسقها النقابة مع الجهات الرسمية لبحث الحلول المستدامة للقضايا العمالية وتعزيز الثقة بين العمال والإدارة، بما يضمن استمرار الشركة في أداء دورها الاقتصادي مع المحافظة على استقرار القوى العاملة الوطنية.

محكمة العدل الدولية تبحث ما إذا كان الإضراب حقًا دوليًا للعمال

عقدت محكمة العدل الدولية في أكتوبر 2025 جلسات استماع لبحث ما إذا كان الحق في الإضراب يُعد جزءًا من الحقوق المحمية بموجب اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم لعام 1948 (الاتفاقية رقم 87) الصادرة عن منظمة العمل الدولية (ILO)، في خطوة تُعد الأولى من نوعها في تاريخ المحكمة بشأن التوازن بين حقوق العمال ومصالح أصحاب العمل.

وجاءت هذه الجلسات بناءً على طلب تقدمت به منظمة العمل الدولية عام 2023 للحصول على رأي استشاري حول تفسير الاتفاقية، بعد خلافات بين ممثلي العمال وأصحاب العمل حول ما إذا كانت حرية تكوين النقابات تتضمن ضمنًا حق الإضراب.

وشهدت الجلسات مشاركة ممثلين عن النقابات الذين اعتبروا الإضراب "وسيلة أساسية للدفاع عن الكرامة وتحسين ظروف العمل"، في مقابل موقف ممثلي أصحاب العمل الذين رأوا أن الاتفاقية لا تنص صراحة على هذا الحق وأن إدراجه قد يفرض قيودًا على القوانين الوطنية.

وتميّزت القضية بكونها أول طلب من نوعه تقدمه منظمة العمل الدولية إلى المحكمة منذ عام 1932، ما عكس أهميتها القانونية والدولية، إذ شاركت فيها 21 دولة ومنظمة وقدّمت 31 مذكرة مكتوبة للمحكمة.

تأييد بطلان فصل عضوين من نقابة عمالية لمخالفة إجراءات التحقق

أيدت المحكمة الاستئنافية العليا المدنية الثانية حكمًا بإلغاء فصل عضوين من إحدى النقابات العمالية، وأمرت بإعادتهما إلى عضويتهما بعد أن ثبت أن قرار فصلهما خالف النظام الأساسي للنقابة لعدم إجراء تحقيق معهما قبل الفصل وعدم توافر موافقة أغلبية مجلس الإدارة.

وأوضحت المحكمة أن النظام الأساسي للنقابة يشترط التحقيق مع العضو وتمكينه من الدفاع عن نفسه قبل اتخاذ قرار فصله، وهو ما لم تلتزم به إدارة النقابة، ما يجعل القرار باطلًا.

في المقابل، رفضت المحكمة طلب العضوين ببطلان انتخابات النقابة، لعدم تقديم أي دليل قانوني يثبت مخالفة إجراءاتها أو غياب إشراف الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين عليها.

وبذلك، أصبح حكم الإلغاء نهائيًا بعد أن خلصت المحكمة إلى أن النقابة خالفت الضمانات الأساسية المقررة في نظامها الداخلي قبل فصل العضوين.

«أخبار الخليج» – 6 أكتوبر 2025

تدشين النسخة المطوّرة من نظام «حماية الأجور» وتطبيق الإلزامية

أعلنت هيئة تنظيم سوق العمل تدشين النسخة المطوّرة من نظام حماية الأجور، بهدف تعزيز استقرار سوق العمل وضمان التزام المنشآت بدفع أجور العاملين في القطاع الخاص عبر التحقق الإلكتروني.

وأوضحت الهيئة أن المرحلة الاختيارية لتطبيق النظام تمتد من أكتوبر 2025 إلى يناير 2026، على أن يبدأ التطبيق الإلزامي في فبراير 2026 مع فرض الإجراءات والمخالفات الإدارية على المنشآت غير الملتزمة.

وخلال ورشة تعريفية نظمتها الهيئة، أوضحت لولوة العوجان من إدارة حماية الأجور أن النظام سيدعم في مرحلته الأولى الدينار البحريني فقط، قبل أن تُضاف الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني مطلع عام 2026.

وأكدت أن النظام يوفّر قاعدة بيانات دقيقة للأجور ويسهم في تقليل النزاعات العمالية وتعزيز الشفافية والالتزام في سوق العمل، مشددة على ضرورة أن يفتح أصحاب العمل حسابات مصرفية أو محافظ إلكترونية لدى جهات مرخصة من مصرف البحرين المركزي للتحقق الإلكتروني عبر نظام بنفت.

كاريكاتير خالد الهاشمي

نقلاً عن حساب الفنان على «انستجرام»

منتـــدى التمكيـن الاقتصـــادي للمـــرأة يستعـــرض مؤشـــرات ســـوق العمـــل

استعرض «منتدى النهضة للتمكين الاقتصادي للمرأة البحرينية» أحدث المؤشرات الوطنية حول سوق العمل، والتي أظهرت تحسنًا في توظيف البحرينيين ونموًا مطردًا في مشاركة المرأة داخل القطاع الخاص.

ووفق البيانات المعروضة، بلغ عدد العاملين في القطاع الخاص لعام 2024 نحو 571 ألف موظف، بينهم 103 آلاف بحريني بنسبة نمو بلغت 2.4٪، فيما وصلت نسبة البحرنة إلى 18٪ من إجمالي القوى العاملة، وسجل متوسط الأجر الشهري للبحرينيين نحو 853 دينارًا.

وأشارت الإحصاءات إلى ارتفاع مشاركة النساء البحرينيات في سوق العمل الخاص إلى 36٪ من إجمالي العاملين البحرينيين، مع تسجيل معدل نمو سنوي يقارب 3٪. كما بيّنت أرقام «تمكين» دعم أكثر من 41 ألف مواطن بحريني خلال عام 2024 في مجالات التوظيف والتطوير المهني، شكّلت النساء نحو 40٪ من إجمالي المستفيدين.

وفيما تعكس البيانات توسعًا تدريجيًا في تمثيل المرأة داخل مختلف القطاعات، أشار المتحدثون في المنتدى الذي نظمته جمعية نهضة فتاة البحرين إلى استمرار وجود تحديات مرتبطة بالفجوة في الأجور والتمثيل في المناصب القيادية، مؤكدين أهمية مواصلة الجهود لتحقيق توازن أكبر بين الجنسين وتعزيز استدامة مشاركة القوى العاملة الوطنية في التنمية الاقتصادية.

الجمعيات السياسية تكرم المشاركين في أسطول الصمود العالمي

المشاركة في «أسطول الصمود» امتداد لمواقف الشعب البحريني الداعمة لفلسطين

أقامت تنسيقية الجمعيات السياسية في البحرين في الثاني والعشرين من أكتوبر الماضي، في مقر جمعية المنبر الوطني الإسلامي بالمحرق، حفلاً تكريمياً للمشاركين في أسطول الصمود العالمي، بدأ بكلمة ترحيبية باسم الجمعيات السياسية ألقاها المهندس نضال الشوملي رئيس تجمع الوحدة الوطنية، أشاد فيها بالمشاركين البحرينيين في الأسطول: سلوى محمد جابر الصباح، سامي عبدالعزيز، محمد عبدالله حسين، واصفاً مشاركتهم بأنها رحلة تحدي، وأشار إلى أن الجمعيات السياسية في البحرين ظلت خلال العامين الماضيين تؤكد موقفها التضامني مع الشعب الفلسطيني، ومطالبتها طالب حكومة البحرين بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني.

تلى ذلك مداخلات من المشاركين في الأسطول، تحدثوا فيها عن مشاركتهم بدءاً من التسجيل، عندما بدأ الإعداد لرحلة الأسطول، حيث بلغ عدد المسجلين الألاف من جميع أنحاء العالم، كما تحدث المشاركون الثلاثة عن الصعوبات والتحديات التي واجهت رحلتهم، وبالأخص بعد الاعتداء عليهم من قبل القوات البحرية الصهيونية في البحر، واعتقال المشاركين والزج بهم في السجون والمعتقلات الصهيونية، وما تعرضوا له من معاملة سيئة من قبل الصهاينة، حتى تاريخ الافراج عنهم والعودة إلى الوطن .

وفي ختام الحفل تم تقديم دروع إلى المشاركين في أسطول الصمود العالمي من قبل ممثلي الجمعيات السياسية المنظمة لفعالية التكريم .

إشادة بالمشاركة البحرينية

وكانت الجمعيات السياسية قد أشادت في بيان مشترك صادر عنها بالمشاركة البحرينية في «أسطول الصمود»، معتبرة هذه المبادرة امتدادًا لمواقف الشعب البحريني الأصيلة في دعم القضية الفلسطينية ومناهضة الاحتلال الصهيوني.

وقع على البيان كل من: المنبر التقدمي، التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي، المنبر الوطني الإسلامي، التجمع القومي الديمقراطي، الوسط العربي الإسلامي، الصف الإسلامي، التجمع الوطني الدستوري، وتجمع الوحدة الوطنية، حيث عبّرت الجمعيات عن فخرها واعتزازها بمشاركة المواطنين البحرينيين محمد عبدالله، سامي عبدالعزيز، وسلوى جابر، ضمن أكثر من 250 ناشطًا من 44 دولة شاركوا في الأسطول الذي يهدف إلى كسر الحصار عن غزة، منددة في الوقت ذاته بـالاعتداءات الإسرائيلية واحتجاز المشاركين بعد السيطرة على السفن.

وسام شرف

وأكدت الجمعيات أن اعتقال المشاركين هو «وسام شرف» يجسد التزام البحرينيين التاريخي بالقضية الفلسطينية ومواقفهم الإنسانية الثابتة تجاه معاناة الشعب الفلسطيني، ويؤكد أن المواقف الشعبية تبقى أكثر صلابة من محاولات التطبيع أو التمييع السياسي، معتبرة أن أسطول الصمود ليس مجرد سفن إغاثة، بل رسالة ضمير عالمي تقول إن غزة ليست وحدها، وإن التضامن مع الشعب الفلسطيني لن يُقمع أو يُكسر.

«تقدّم» تحيي المشاركين في الأسطول

من جانبها حيّت كتلة «تقدّم» البرلمانية عودة المواطنين البحرينيين الذين كانوا ضمن المشاركين في أسطول الصمود، بعد احتجازهم من قبل قوات الاحتلال أثناء قيامهم بمهمة إنسانية تهدف إلى كسر الحصار المفروض على قطاع غزة، وأكدت الكتلة أنّ عملية اختطاف الناشطين البحرينيين، ومعهم عدد من المتضامنين من دول مختلفة، تمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، وتكشف مجددًا طبيعة الكيان الصهيوني الذي يمعن في انتهاك حقوق الإنسان وممارسة سياسات القمع والعدوان ضد المدنيين.

الـــذيـــن أبحروا إلى غزة

حين غادر مجموعة من أبناء البحرين أرضهم ليلتحقوا مع غيرهم من مختلف دول العالم بأسطول الصمود المتجه للإبحار نحو غزة، لا كمسافرين عاديين، بل كسفراء للضمير الحي، حملوا معهم خبزاً ودواءً، لكنهم قبل ذلك كانوا يحملون رسالة وهى أن البحرين، برغم صغرها الجغرافي، كبيرة بمواقفها الإنسانية.

خليل يوسف

إبحارهم مع آخرين من مختلف دول العالم فعل رمزي بقدر ما هو واقعي، انتقال من الصمت إلى الصوت، ومن التعاطف إلى التضامن العملي، ففي زمن امتلأ بالشعارات والبيانات، يختارون هم أن يجعلوا البحر جسراً للأمل. لم يحملوا في حقائبهم سوى قلوب نابضة بالحب والروح الإنسانية والضمير الحي، وأرواح مؤمنة بأن التضامن لا يُقاس بالكلمات، بل بالأفعال، وان كل أشكال التوحش بالطول والعرض الذى يرتكبه الكيان المحتل مرفوضة، وان الاتهامات بمعاداة السامية التى كان يوجّهها هذا الكيان لمن ينتقده او يعترض على سياساته وممارساته وهمجيته لم تعد تنطلي على احد .

هى رحلة ليست كباقي الرحلات؛ فهؤلاء المواطنون البحرينيون ومن معهم لم يسافروا بحثاً عن مغامرة، بل مضوا في طريق محفوف بالتحديات ليقولوا للعالم: نحن مع غزة بقلوبنا وأيدينا وأفعالنا، وأن «أسطول الصمود" وإن كانت سفنه تحمل مساعدات إنسانية، لكنها قبل ذلك تحمل رسالة أعمق: رسالة إنسانية تُذكّر بأن في زمن القسوة هناك من لا يزال يملك رحمة، وبأن في زمن الصمت هناك من يجرؤ على رفع الصوت، وأن سفن الأسطول لا تحمل فقط خبزاً ودواءً، بل تحمل أملاً يتجدد، بأن التضامن الإنساني لا يزال قائماً، وأن هناك أناساً فى منطقتنا العربية والعالم لم يفقدوا إنسانيتهم، وكم هى مفارقة حين ينبح ذلك العنصري بن غفير ليصفهم بالإرهابيين، ويتوعدهم رغم علمه بأنهم نشطاء مدنيون لايحملون سلاحاً ولا يريدون حرباً، فقط يحملون أدوية وأطعمة لشعب غزة المحاصر والمنكوب ظلماً وعدواناً.

بهذا الموقف، أرسل المشاركون البحرينيون مع غيرهم من مختلف الدول، نبضاً جديداً للحياة، وقالوا لأطفال وأهالي غزّة: لسنا بعيدين عنكم، نحن معكم، نراكم، نشعر بوجعكم، ونؤمن بأنّ الظلم لا يدوم، وما ذلك إلا موقف يضاف إلى مواقف ووقفات تضامنية تعبر عن وقوف شعب البحرين المساند لغزة، والداعم للقضية الفلسطينية، والرافض للتطبيع مع الكيان الصهيوني.

تلك المشاركة ليست مجرد حدث عابر في دفتر الاحداث، بل سطر مضيء في تاريخ البحرين، وصفحة تضاف إلى سيرة خالدة لشعب البحرين الذي أثبت أن القيم لا تحتاج إلى شعارات كبيرة، بل إلى أقدام تمضي في الطريق الصعب، وقلوب لا تخشى المخاطر، وفي الوجدان يقين أن البحر، مهما اتسع، لن يكون أعرض من جدار التضامن، ولا أعمق من الإيمان بالحق، وبكل ثقة نقول أن هؤلاء البحرينيين جسدوا وجهًا مضيئًا من وجوه شعب البحرين، وأثبتوا أن الضمير البحريني كان وسيبقى حاضرًا في كل ميدانٍ يختبر إنسانيتنا.

إن إبحارهم ليس رحلة، بل رسالة: إن العدل لا يُحاصر، والأمل يمكن أن يشق طريقه حتى وسط العواصف. كل موجة تدفعهم إلى الأمام تردد أن غزة ليست وحدها، وأن هناك من يجرؤ على تحويل المشاعر إلى أفعال، فالإبحار ليس مجرد انتقال عبر الماء، بل عبور رمزي من الصمت إلى الموقف، ومن الكلام إلى العمل، وان التضامن الحقيقي لا يُقاس بالشعارات، بل بما نحمله في أيدينا وقلوبنا إلى من هم في أمسّ الحاجة، وعلينا ان نتذكر على الدوام الحرية والكرامة لا تُمنح، بل تُنتزع بالصمود والإيمان بالقضية، كما علينا ان نتذكر أن البحرين، رغم صغر مساحتها، تتسع قلوبها لكل قضايا الأمة العربية، وكل قضايا الحرية والإنسانية، وكل المواقف المناهضة للكيان المحتل والصهيونية ولكل أوجه التطبيع مع هذا الكيان .

كم نحن مدينون لمن شاركوا من أهل البحرين وكل الذين معهم من دول عربية وأجنبية اخرى، بالشكر والعرفان فقد قاموا بما ينبغي علينا ان نفعله، أديتم واجبكم، وبذلتم ما بوسعكم، وأوصلتم الرسالة المطلوبة للعالم، فشكراً من الأعماق لكم .

المشاركة البحرينية في أسطول الصمود صفحة تضاف إلى سيرة خالدة لشعب البحرين الذي أثبت أن القيم تحتاج إلى أقدام تمضي في الطريق الصعب

إبحارهم رسالة بأنّ العدل لا يُحاصر، والأمل يمكن أن يشقّ طريقه وسط العواصف، وأنّ غزة ليست وحدها

بصراحة

تحية لمناضلي البحرين: سلوى وسامي ومحمد

فاضل الحليبي

ضمّ أسطول الصمود العالمي لكسر الحصار عن غزة الجريحة، خليجيين وعرباً وأجانب. توجهت السفن الشراعية واليخوت من موانئ إيطاليا وإسبانيا وتونس وأخيراً اليونان، وتمَّ اختطاف واعتقال كل الذين كانوا على القوارب والسفن (٤١ سفينة) وعددهم ٥٠٠ شخص من٤٧ دولة في الأول من أكتوبر ٢٠٢٥ من قِبل القوات البحرية الصهيونية في المياه الدولية قبل أن تصلَ شواطئ غزة، وأفرج عنهم فيما بعد .

تكريم المناضلة سلوى جابر باسم تنسيقية الجمعيات السياسية في مقر المتبر الإسلامي

شكَّلت المشاركة البحرينية في الأسطول حدثاً هاماً، وامتداداً لمشاركات سابقة للبحرينيين مع المقاومة الفلسطينية منذ أيلول الأسود في عام 1970 في الأردن، ولاحقاً مع المقاومة الفلسطينية في لبنان، حيث استشهد المقاوم البحريني مزاحم الشتر في 1982/06/21 أثناء اجتياح القوات الصهيونية لبنان في 1982، وكذلك استشهد الشاب محمد جمعة في التظاهرة المؤيدة للشعب الفلسطيني أمام السفارة الأمريكية بالمنامة في عام 2002، وأثناء احتلال بيروت في صيف عام 1982 تواجد مناضلون بحرينيون نشطوا مع الهلال الأحمر الفلسطيني، وخرجوا مع المقاومة الفلسطينية من بيروت، بالإضافة لمشاركات أطباء بحرينيين وغيرهم منذ عام 2008 في قطاع غزة.

اختلفت المشاركة البحرينية مع أسطول الصمود العالمي في طبيعة أدائها ومهمتها الإنسانية وهي تقديم المساعدات الغذائية والطبية للشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة ولكسر الحصار المفروض عليها منذ عام 2007 ، ففي حين كانت المشاركات السابقة قتالية ولوجستية وطبية، فإن هذه المشاركة جاءت ضمن عمل جماعي أممي، من جنسيات مختلفة، والحدث الأبرز في هذه المشاركة، هو أنها المرة الأولى التي يُسجن فيها بحرينيان في سجون الاحتلال الصهيوني منذ تأسيس الكيان الصهيوني في عام 1948: المناضل سامي عبدالعزيز رئيس الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني (حوالي ثلاثة أيام) والمناضل محمد عبدالله حسين نائب الرئيس (أسبوع) ، حيث تعرضا للتهديد والاستفزاز وغيرها من أنواع الحرب النفسية التي تُمارس في السجون الصهيونية مع المعتقلين والسجناء السياسيين الفلسطينيين بشكل يومي، وليست المعاملة المحطّة بالكرامة الإنسانية والأخلاقية في التعامل مع المعتقلين والسجناء السياسيين غريباة على الصهاينة النازيين الجدد.

لم تتمكن المناضلة البحرينية سلوى محمد جابر الصباح من مواصلة المهمة الإنسانية، نظراً لتعطل السفينة التي كانت عليها، وهي ترسو في ميناء أيطالي لمدة أسبوعين وأكثر، وبعدها أخبر منظمو الأسطول ركابها المتطوعين بالعودة إلى بلدانهم، وعادت سلوى إلى البحرين بتاريخ 1 أكتوبر 2025، كما كان هناك من قدّموا خدمات على الأرض مثل الشاب النشط بدر النعيمي عضو مجلس إدارة الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، والشابَّة نوف سبت التي لم تتمكن من مواصلة المهمة الإنسانية، وبالتأكيد هناك شبان أخرون كانوا بمثابة جنود مجهولين عملوا بصمت في إنجاز المهمة.

هذه المشاركة تعبيرٌ صريحٌ من شعب البحرين عن رفضه التطبيع مع العدو الصهيوني، ومطالبته بإلغاء اتفاقية التطبيع وطرد السفير الصهيوني من بلادنا، حيث يمارس هذا العدو على مدار سنتَين، ولا يزال، سياسة الإبادة الجماعية التي قلَّ نظيرها في العصر الحديث، فقتل 68 ألف فلسطيني معظمهم من الأطفال والنساء، ناهيك عن مئات الآلاف من المصابين والمفقودين والمعتقلين، ودمر من بيوت ومباني غزة ما تصل نسبته إلى غزة 90 ٪. فلم يسلم حتى الحجر من ذلك العدوان الصهيوني، بما في ذلك المستشفيات، المدارس، الجامعات، الشوارع، دور العبادة، والأبراج السكنية، فلم يعد هناك مكان آمن في غزة، كما قتل الصهاينة عشرات من العاملين في الإعلام والصحافة، لإخفاء ما يجري من جرائمَ ومجازرَ في القطاع. لقد شاهدت شعوب العالم تلك الإبادة الجماعية، وعلى أثرها خرجت المظاهرات والمسيرات وبمئات الآلاف في معظم البلدان في العالم، وأصبح اسم «فلسطين» يصدح من أفواه المتظاهرين «فلسطين حرة.. حرة»، و "فلتقف الإبادة الجماعية. «

الأن وقد توقفت آلة الحرب القاتلة بعد أن تمَّ التوقيع على خطة ترامب المكونة من 21 نقطة لا تنصّ على قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، سلّمت المقاومة الفلسطينية الرهائن الصهاينة العشرين الأحياء، وبالمقابل أطلقت إسرائيل 1986 أسيراً ومعتقلاً فلسطينياً، 250 منهم من أصحاب أحكام بالسجن المؤبد، نفي 150 منهم للخارج، ورغم تلك المنغصات خرج آلاف الفلسطينيين ب للشوارع والساحات فرحين ليستقبلوا أحبتهم الأسرى الذين قضوا سنوات طويلة في سجون الاحتلال الصهيوني، فكانت لحظات الفرح والدموع معاً.

لكي يصمد الاتفاق الموقع بين حماس والكيان الصهيوني، لا بد من ضمانات من الوسطاء وتحديداً الرئيس الأمريكي ترامب، الذي يستطيع ممارسة الضغط على نتنياهو لوقف الاعتداءات على الفلسطينيين في غزة التي لم تتوقف منذ أن بدأ سريان الاتفاق ، ولكي لا يتكرر سيناريو لبنان من اعتداءات صهيونية وبشكل يومي، حيث لا يلتزم الكيان الصهيوني بالقرارات والاتفاقات الدولية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

يواجه الفلسطينيون اليوم تحديات وصعوبات جمَّة، أولها وحدتهم الوطنية لتفويت الفرصة على الصهاينة وحلفائهم وشركاؤهم في الإبادة الجماعية، الأمريكان، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي في خطابه في الكنيست الصهيوني قبل ذهابه إلى شرم الشيخ عندما قال بأنه زوَّد الكيان الصهيوني بكل أنواع الأسلحة، وأطال في مدح مجرم الحرب الصهيوني نتنياهو المطلوب للعدالة على جرائمه التي اقترفها بحق الشعب الفلسطيني، والأكثر من هذا ناشد الرئيسَ الصهيوني بإصدار عفو عام عن نتنياهو كيلا يحاكم على قضايا الفساد المتورط فيها، ومنَّ التحديات الماثلة أمام الفلسطينيين السؤال عمن سيدير غزة، ما يؤكد الحاجة لتوحيد القوى السياسية والفصائل المقاومة الفلسطينية، فهل ينجح الفلسطينيون في مهمتهم الوطنية ويفوتوا الفرصة على أعدائهم، وينهض المارد الفلسطيني من وسط الأنقاض لانتزاع حقوقه وبناء الدولة الفلسطينية الوطنية المستقلة.

مبـادرات التـوظيـف القـاصـــرة

انشغال الرأي العام البحريني خلال أسابيع شهر اكتوبر المنصرم بقضية البطالة والتوظيف في البحرين، لم يأت من فراغ، نظراً لما تحتله هذه القضية من أولوية قصوى لدى كل الأسر البحرينية دون استثناء، فضلاً عن العاطلين انفسهم، فقد بقيت قضية مؤرقة للجميع تقريباً، ودون حلول جذرية حتى اللحظة، حيث اكتفت السلطة التنفيذية بملامستها عبر تصريحات دعائية وأرقام ونسب سرعان ما تتجاوزها تداعيات معضلة البطالة، ولم تستطع أن تصمد أمام تضخم غول البطالة في وجوه شبابنا الباحث عن فرصته وشيئ من أمل مفقود تتقاذفه احيانا كثيرة غياب منهجية رسمية واضحة وعملية، وسطوة وحظوة امواج بشرية من العمالة المهاجرة قادمة لسوق العمل لدينا بشكل اقل ما يقال عنه إنه فوضوي، في مقابل اقتصاد وطني أضحى شبه عاجز عن انتاج فرص عمل حقيقية ونوعية لأبناء الوطن، كتلك التي وعدت بها رؤية البحرين ٢٠٣٠ والتي أطلقت منذ اكتوبر من العام ٢٠٠٨.

عبد النبي سلمان

لم تفلح هذه الرؤية في وجوه عديدة حتى الآن من إقناع الشارع البحريني والعاطلين والخريجين وغيرهم، على أنها قادرة على تحقيق ما وعدت به من عدالة وتنافسية واستدامة، وهي الأهداف التي كانت العناوين الأبرز للرؤية منذ اطلاقها. لقد غابت الفرص النوعية وتغيّرت ملامح وهيكلية اقتصادنا الوطني الذي كان منذ أكثر من ثلاثة عقود مضت منتجاً وولّاداً للفرص النوعية ذات الأجور المقبولة حينها، حيث تمّ تأسيس العديد من الشركات الكبرى حينها، التي كان عنوان إنشاءها يشي بالتوجه نحو تقليص الاعتماد على النفط بالنسبة لمداخيل الدولة، والاتجاه لتنويع القاعدة الاقتصادية حيث تسهم تلك الشركات في إضفاء قيمة مضافة وعوائد مجزية لخزينة الدولة، ووظائف تستوعب أبناء البلد.

لقد ضاعت بالفعل هيكلية الاقتصاد الوطني، وسط زخم ما سمي بالاقتصاد الجديد، حتى بات علينا أحيانا أن نفاخر باستقطاب بعض الاستثمارات الاجنبية التي تستفيد من موقع ومميزات البحرين التنافسية في مقابل فرص عمل محدودة جداً، تعدّ على أصابع اليد الواحدة للبحرينيين، فيما يتمّ توظيف المئات واحيانا الألاف من العمالة الأجنبية التي تستمر في تحويلاتها المالية دون أن تقدم شيئاً يذكر لاقتصادنا الوطني، يزيدها تغوّلاً إلغاء مواد تعزز مسار بحرنة الوظائف ومنها «المـادة 110» من قانون العمل منذ سنوات، حيث فتحت أبواب سوق عملنا لأعداد لا طاقة لنا بها ودون مبررات موضوعية.

إنّ ما يطرح الآن من مبادرات خجولة للتعاطي مع معضلة البطالة في البحرين، وحتى لا نشك في بعض تلك الجهود والـنـوايـا، لا يمكن أن يصمد أمام كل ما حدث من تشوهات واضحة للعيان في اقتصادنا وسوق عملنا البحريني المتضخم بعمالة اجنبية تتجاوز ال 600 ألـف أجنبي في القطاعين العام والخـاص في مقابل ما مجموعه 150 ألف بحريني، يضاف إلى ذلك ما أحدثته التحولات الاقتصادية من تغيير يكاد يصل حدّ التشوه في هيكلية الاقتصاد الذي بات عاجزاً عن إقناع الجميع تقريباً بقدرته على إفراز وظائف نوعية وبأجور مقبولة!

نستطيع أن نقول أيضاً إن ما أعلن مؤخراً حول مبادرة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بعرض ثلاث وظائف على كل باحث عن عمل حتى نهاية شهر ديسمبر القادم، لا يمكن أن يساهم للأسف بفاعلية في تقليص أعداد العاطلين في البحرين، ببساطة لأن الشركات القادرة على المساعدة فعلاً في إيجاد وظائف هي ذاتها لم تقدم إلا فرص محدودة جداً لدعم المبادرة، لا تتناسب وحجم معضلة البطالة لدينا، فضلاً عن أن الكثير من العاطلين يشتكون منذ اليوم الأول لإعلان المبادرة، أنهم لا يستطيعون الدخول على بعض المواقع التي أعلنت عن وجود شواغر، نظراً لاستكمال العدد بحسب الردود الواردة على تلك المواقع!.

هنا ايضا يجدر التذكير بأن شركات كبرى بعينها استمرّت في فصل البحرينيين وإحلال عمالة مهاجرة مكانهم، بالتوازي مع إعلان المبادرة، كما يصل إلينا من قبل بعض النقابات العمالية والمفصولين انفسهم!

لا يمكن لنا بمثل هذه المنهجية أن نحدث اختراقاً حقيقياً في معضلة البطالة من دون قرارات سياسية عليا تحسم التعاطي مع هذه القضية المؤرقة بصورة ناجعة، عبر مشروع إحلال لعمالتنا الوطنية، ولتكن البداية المتدرجة على الأقل عبر بعض التخصصات والمهن التي تتضخم فيها العمالة الأجنبية بصورة غير منطقية، علاوة على ضرورة أن نعمل بشكل جاد ومدروس لإجراء تـغـيـيرات جـوهـريـة وجـذريـة ومعالجات اجتماعية وحتى ثقافية في طبيعة التعاطي مـع حجم وأدوار العمالة المهاجرة وتحديد المجالات والتخصصات التي يحتاجها سوق العمل لدينا بالفعل، وتوجيه الشباب نحو مهن وتخصصات مهمة بإمكانها أن تستوعب أعـــداداً كبيرة، وبمـا يكفل استقرار السوق، ودعـم عمالتنا الوطنية وتعزيز تنافسيتها بشكل عادل يتوخى كل الحذر من تداعيات تَرك الأوضاع على ما هي عليه الآن.

لم تفلح هذه الرؤية في وجوه عديدة حتى الآن من إقناع الشارع البحريني والعاطلين والخريجين على أنها قادرة على تحقيق ما وعدت به من عدالة وتنافسية واستدامة

البرلمان: أولويات وتحديات وملفات اخرى

تتصدر أولويات البرلمان مطالب وحاجات المواطنين في تأمين ظروف عيش كريمة، إلى جانب مهام لا تقل أهمية، وهي متابعة خطط ومشاريع السلطة التنفيذية ومجمل العملية السياسية التي تنعكس على أمن واستقرار البلد الاجتماعي والسياسي، وتؤثر في تطوره وتنميته. ويبرز في هذا السياق الدور المحوري للمجلس النيابي، باعتبار أن أعضاءه منتخبون من الشعب، يمثلون إرادته وتطلعاته، وهو ما يتجلى في البرامج الانتخابية للمرشحين، وتصريحاتهم في وسائل الإعلام، والمقترحات التي يتقدمون بها في المجلس، والتي يدور معظمها حول قضايا المواطن المعيشية.
ومع اقتراب نهاية هذا الفصل التشريعي، إذ لم يتبق منه سوى بضعة أشهر، يُفترض أن يركز النواب جهودهم على متابعة ما قدموه من مشاريع ومقترحات قبل الانشغال بالتحضير للاستحقاق الانتخابي القادم.

فلاح هاشم

الملفات الكبرى على الطاولة

القضايا التي سينشغل بها المجلس في ما تبقى من الفصل ليست جديدة، بل هي امتداد لما طرُح في أدوار سابقة: البطالة، والإسكان، والتقاعد. ملفات متجذرّة ومستمرّة منذ فصول تشريعية عديدة، تضاف إليها قضايا مثل التوازن المالي، وارتفاع الدين العام، والدعم، وقانون الكهر باء الجديد، إلى جانب مشاريع البنية التحتية وخطط شبكة المترو، ومدى التقدم في تنفيذ الخطط المنبثقة عن رؤية البحرين 2030.
هذه الملفات تفرض على المجلس أن يبحث عن إجابات حقيقية حول حجم التقدم فيها، والمعوقات التي حالت دون تحقيق إنجازات ملموسة، وما ترتب على ذلك من صعوبات للمواطنين وهدر للطاقات والأموال العامة. كما أن من الضروري أن يُقيّم المجلس حصيلة أدائه التشريعي والرقابي، ويقف عند الأسباب التي أدت إلى ضعف مخرجاته، في ظل شعور عام بعدم التغيير طوال السنوات الماضية.
في ملف البطالة، ورغم ما جاء في رؤية البحرين 2030 من تشخيص مبكر لتحديات سوق العمل، فإن الأرقام الرسمية تظُهر تصاعداً في معدل البطالة، خاصة بين حملة الشهادات العليا، إذ بلغ عدد الباحثين عن عمل أكثر من 17،400 مواطن بنسبة 6.2٪، كثير منهم متعطلون منذ سنوات.
وقد حذرّت الرؤية عند صدورها عام 2008 من تضاعف حجم القوى العاملة البحرينية، وتدني الأجور، وركود متوسط الأجور في القطاع الخاص ،وعدم اعتبار المواطن البحريني الخيار المفضل فيه، ووعدت بخلق فرص عمل جديدة وتوفير أجور حقيقية أفضل. لكن الواقع يطرح تساؤلاً واضحاً: ماذا تحقق فعليًا من تلك الوعود ؟
أما في ملف الإسكان، فلا يزال عشرات الآلاف من المواطنين ينتظرون دورهم منذ أكثر من عشرين عاماً، وبعضهم تجاوزت طلباتهم خمسة وعشرين عاماً. وفي ملف المتقاعدين، يتواصل القلق من تنامي العجز في صناديق التقاعد، ومن غياب المعالجة الجادة التي تجنّب المتقاعدين تبعات السياسات السابقة في إدارة الهيئة واستثماراتها.
وفيما يتعلق ببرنامج التوازن المالي، فرغم الإجراءات التي اتخُذت لتقليص الإنفاق عبر برامج التقاعد أو الخصخصة، فإن بند الرواتب ما زال يتصدر أبواب الميزانية. كما يظل ملف الدين العام من دون رؤية واضحة لدى الحكومة أو المجلس النيابي لمعالجته أو الحد من تصاعده.

القضايا التي سينشغل بها المجلس في ما تبقى من الفصل ليست جديدة.. بل هي امتداد لما طرُح في أدوار سابقة: البطالة، والإسكان

ضعف الأداء التشريعي والرقابي
هذه التحديات المتراكمة ولّدت لدى شريحة واسعة من المواطنين إحساساً بالإحباط، ودفعت بعضهم إلى الدعوة لإغلاق المجلس النيابي لضعف إنتاجيته في الجانبين التشريعي والرقابي، معتبرين أن توجيه ميزانيته إلى دعم المعيشة سيكون أجدى. ورغم أن هذا الرأي لا يمكن تأييده، إلا أنه لم يأتِ من فراغ، بل يعكس شعوراً عاماً بعدم قدرة المجلس على تلبية طموحات المواطنين.
فعلى الصعيد التشريعي، ورغم كثرة المقترحات بقوانين التي يقدمها النواب، فإن القليل منها يتحول إلى قانون نافذ. فمعظم القوانين التي تقُرّ هي إما مراسيم بقوانين تصدر بأسم جلالةالملك ويقتصر دور المجلس على الموافقة أو الرفض دون تعديل، أو مشاريع قوانين حكومية بالأساس. ففي الدور الأول من هذا الفصل التشريعي مثلاً، أقُرّ مشروع قانون واحد فقط هو تعديل المادة (353) من قانون العقوبات، رغم أنه مقترح قديم يعود لمجلس 2014.
أما المقترحات برغبة، فكثيراً ما ترد الحكومة عليها بأنها "متحققة على أرض الواقع"، في إشارة ضمنية إلى ضعف صلتها بالواقع العملي. ويعود ضعف المخرجات إلى سببين رئيسيين: أولاً، بطء الآلية البيروقراطية في مناقشة المقترحات وصياغتها، كما حدث في مقترح تعديل المادة(43) من قانون الجمعيات الذي استغرق دورين تشريعيين في الصياغة. وثانياً، ازدحام جدول أعمال المجلس بعدد كبير من المقترحات غير المدروسة، ما يشتت الجهد ويؤثر على عمل اللجان ويهدر الوقت والطاقة.
وعلى الصعيد الرقابي، أدت التعديلات الأخيرة على اللائحة الداخلية إلى تقييد صلاحيات المجلس، خاصة فيما يتعلق بالاستجوابات التي باتت شبه مستحيلة، والمناقشات العامة التي أفُرغت من مضمونها. كما تراجعت متابعة تنفيذ توصيات لجان التحقيق، بل جاءت بعض التطورات مخالفة لما انتهت إليه تلك اللجان، كما في نتائج التحقيق في ملفي البحرنة والتقاعد.
حتى أداة السؤال النيابي، وهي الأضعف رقابياً، تعاني قصوراً واضحاً، إذ لم تجُب الحكومة إلا على 103 من أصل 166 سؤالاً في الدور الثاني من هذا الفصل التشريعي، أي أن نحو 40٪ من الأسئلة لم يرُد عليها. يضاف إلى ذلك ضعف تعاون بعض الجهات الحكومية مع لجان التحقيق، وهو ما تفتتح به أغلب تقارير تلك اللجان.

نحو برلمان أكثر فاعلية

لمعالجة هذه المعضلات، لا بد من مراجعة شاملة للعملية الانتخابية وشروطها، إذ أسهمت تعقيداتها السياسية في إنتاج مجالس يغلب على أعضائها ضعف الخبرة في الشأن العام والسياسي، ما انعكس على أدائهم المحدود .وقد أدى هذا الوضع إلى انطباع عام بأن

المجالس النيابية متماهية مع السلطة التنفيذية أكثر مما هي رقيبة عليها، وهو ما ساهم في عزوف فئات من المواطنين عن المشاركة الانتخابية، سواء بسبب الإحباط أو تعقيدات جداول الناخبين، أو القوانين التي تحرم شريحة من حق الترشح والانتخاب، رغم ما يكفله الدستور والعهدان الدوليان من مساواة في الحقوق السياسية.

كما أن نظام الدوائر الفردية ضيّق دور النائب وحوّله، تحت ضغط مطالب المواطنين، إلى متابع للخدمات والتوظيف والإسكان، لا مشرّع أو مراقب فعلي، خاصة مع ضعف صلاحيات المجالس البلدية. وقد انعكس ذلك في طبيعة المقترحات البرلمانية التي بلغ عددها في الدور الثاني 274 اقتراحاً برغبة، معظمها خدمات مناطقية، حتى أن بعض البلديين أعربوا عن تذمرهم من تدخل النواب في اختصاصاتهم.

ورغم كل هذه التحديات، تبقى هناك فرص محدودة لإحداث اختراق في بعض الملفات، كما حدث في عدد من القوانين والقرارات الوزارية التي جاءت استجابة لما أثير في المجلس عبر الأسئلة والمناقشات العامة ولجان التحقيق.

وهذا يتطلب وجود مجموعة من النواب يتمتعون بالكفاءة والخبرة والجرأة السياسية، قادرين على التنسيق وبناء التحالفات حول الملفات المعيشية الكبرى، بما ينعكس إيجاباً على أداء المؤسسة التشريعية.

الخروج من هذه الدائرة يتطلب من الجميع – السلطة التنفيذية والمواطنين – مواجهة الواقع بوضوح، والسعي إلى مجلس نيابي يعبر فعلاً عن تطلعات الشعب، ويتمتع بصلاحيات تمكّنه من أداء دوره التشريعي والرقابي كشريك حقيقي في إدارة الدولة. فالشريك القوي والمستقل برأيه هو القادر على تحمّل المسؤوليات الوطنية الكبرى، أما الضعيف التابع فسيصبح عبئاً على السلطة التنفيذية ذاتها.

إن تمكين جميع القوى السياسية والاجتماعية من المشاركة في العملية السياسية ضرورة لإنجاحها، ولن يتحقق ذلك إلا بتمكين جميع المواطنين من ممارسة حقهم في الانتخاب والترشح بحرية وعدالة، لتكون العملية الانتخابية معبّرة عن إرادة حقيقية، وليمارس المواطنون حقهم في التغيير الإيجابي.

وفي الختام، أرى أن على جميع الأطراف – من مواطنين وقوى سياسية وقيادات مجتمعية – التفكير ملياً في حالة المراوحة الراهنة.

فالمشاركون في العملية الانتخابية مدعوون لتقييم أدائهم بموضوعية والعمل على تطويره بما يليق بمسؤولياتهم، أما المقاطعون فعليهم التأمل في أثر موقفهم ومدى مساهمته في تغيير الواقع. فهل يكتفون بدور المراقب والناقد، أم يبحثون عن سبل أكثر فاعلية للمشاركة في الإصلاح؟ إنه سؤال يستحق التأمل بعمق.

مجلس النواب والانفصال عن الواقع

جلال إبراهيم

يُظهر اقتراح بعض أعضاء مجلس النواب بجعل إجازة نهاية الأسبوع ثلاثة أيام بدلاً من يومين، وغيره من الاقتراحات، انفصالاً واضحًا بين أولويات بعض النواب وبين الهموم اليومية للمواطن البحريني. ففي الوقت الذي تعاني فيه الأسر من صعوبة تغطية نفقاتها الأساسية، ويئن فيه الخريجون الجدد تحت وطأة البحث عن فرصة عمل، يأتي من يفترض أنهم ممثلو الشعب ليقترحوا قضايا هامشية تثير السخرية والاستياء. لم يعد المواطن ينتظر من مجلس النواب حلولاً سحرية، بل يطالب على الأقل بمناقشة جادة ومخلصة لهذه الملفات العالقة، وهو الحد الأدنى من مسؤوليات المجلس التشريعي.

لا يخفى على أحد أن توقيت هذه الاقتراحات، مع نهاية كل فصل تشريعي، ليس صدفة. إنه محاولة متكررة لتحسين الصورة الشخصية للنواب أمام الناخبين، وخلق وهم بالإنجاز والعطاء. يتحوّل المجلس الوطني بهذه الممارسات من منصة للمساءلة والتشريع إلى مسرح للعروض الاستعراضية التي تهدف إلى كسب ود الناخبين في اللحظات الأخيرة، في محاولة لطمس سجل من العجز عن معالجة القضايا الجوهرية طوال سنوات الدورة.

بدلاً من أن تكون إجازة نهاية الأسبوع مكسبًا حقيقيًا يناقش في سياق زيادة الإنتاجية وتحسين جودة الحياة، يتم تقديمها هنا كقشرة فارغة. يستغل مقدمو الاقتراح حلم أي موظف براحة أطول، لكنهم يقدمونه في قالب مفرغ من أي دراسة جدوى اقتصادية أو اجتماعية حقيقية. الأكثر إيلامًا هو أن مناقشة مثل هذه الاقتراحات، حتى لو كانت مصيرها الفشل، تضيع وقت الجلسات الثمين الذي كان من الممكن تخصيصه لمراجعة موازنة الدولة، أو محاسبة وزير، أو مناقشة استراتيجية لمواجهة البطالة.

لا يمكن فهم تكرار هذه الظاهرة بمعزل عن الإطار الهيكلي الذي يعمل فيه المجلس، والذي يتسم بغياب كتل برلمانية فاعلة تمتلك برنامجاً واضحاً وقادراً على فرض الأجندة. فمع غياب المعارضة المنظمة التي كانت تشكل رقابة حقيقية في الدورات السابقة، تضاءل التنافس السياسي الحقيقي على القضايا الوطنية الكبرى، مما أتاح المجال لبروز مثل هذه الاقتراحات الفردية التي تبحث عن بريق إعلامي. كما أن الصلاحيات المحدودة للمجلس، سواء في الرقابة على أداء الحكومة أو في السلطة التشريعية الكاملة، خلقت حالة من «العبثية المقنعة»، حيث يجد النواب أنفسهم أمام خيارين: إما الاصطدام المستمر مع حائط الصلاحيات الضيقة، أو الانخراط في قضايا ثانوية تخلق لهم حضورًا إعلاميًا دون أن تمس جوهر العمل السياسي الشائك. وبالتالي، لم يعد المقترح مجرد مسألة ترفيهية، بل هو عرض لمرض هيكلي أعمق: مؤسسة تشريعية مُقيدة، تفتقر إلى الأغلبية البرلمانية الفاعلة، مما يحولها إلى مسرح للاستعراضات الفردية بدلاً من أن تكون ساحة للصراع البناء حول سياسات الدولة.

خلاصة القول، إن صرخات الاستهجان على وسائل التواصل ليست موجهة ضد فكرة «إجازة ثلاثة أيام» في حد ذاتها، بل هي احتجاج على ثقافة سياسية استقرت على مر الدورات التشريعية، حيث تُستبدل الأولويات الحقيقية بأخرى وهمية. يطالب البحرينيون بمجلس نواب يكون صمام أمان لحقوقهم، ودرعًا واقيًا لاقتصادهم، وصرحًا يشعرون أنه يناصر قضاياهم الحقيقية بدلاً من أن يكون منصة لاصطناعها. حتى يحدث ذلك، ستظل هذه الاقتراحات مجرد ذكريات متكررة في نهاية كل دورة، تذكر المواطنين بأن هوة كبيرة تفصل بين من يمثلونهم وبين ما يؤرقهم.

رسالة إلى حفيدات المرأة الريفية البحرينية

عصمت الموسوي

لم تعد المرأة الريفية التقليدية التي تقطن هي وعائلتها في بيئة ريفية وتعيش على دخل متحصل من البر أو البحر كما هو متعارف عليه، موجودة راهناً، وربما تكون قد اختفت من المشهد البحريني تماماً منذ أكثر من ٧٠ عاماً. تلك المرأة كانت الحاضر الغائب في الندوة التي أقيمت بتاريخ ١٥ أكتوبر الماضي، تزامناً مع الاحتفال العالمي بيوم المرأة الريفية بتنظيم من جمعية مبادرات البحرين الأهلية بالتعاون مع جمعية الاجتماعيين البحرينية. اذن فلقد تحلقنا جميعاً حول امرأة غير موجودة، وقد تكون غير متخيلة بالنسبة لكثيرٍ من الحضور، لذا اختارت أغلب الأوراق الحديث عن ماضي المرأة الريفية البحرينية ونضالها وكفاحها.

ناقشت ورقة أمينة الفردان، الباحثة في علم الاجتماع والانثروبولوجيا، في ورقتها المختصرة معنى المصطلح ذاته، واستنتجت أن مسمى القرية في الحالة البحرينية لا يمكن تطبيقه سوسيولوجياً. فالبحرين اليوم وبالنظر إلى حجمها لا تعدو كونها جزيرة صغيرة، وقد زحف العمران والتطورات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية على كل مناطقها، وأما مسمى المرأة القروية فلا رصيد له من الواقع وفق الحالة البحرينية التي نحن عليها اليوم، إذ بلغت من التعليم والتمكين ما حملها على مغادرة كل ما له صلة بذلك الماضي البعيد. وحتى مسمى القرية ذاته لا يتم ذكره على اللافتات التعريفية التي تحدد جغرافية امتداد المناطق البحرينية من الداخل.

وذهبت ورقة نهى حسن إلى ذلك اليوم الذي تأسست فيه جمعية فتاة الريف عام 1972 من أجل تمكين المرأة وافساح الطريق لها لدخول المدرسة وتلقي العلم، وكيف واجهت تلك الجمعية الكثير من التحديات، وتعرض مقرّها للحرق والتكسير والاعتداءات من قبل رجال الدين والعائلات المتشددة، رغم ذلك استطاعت أن تصمد وتحقق اختراقاً في القرى الشديدة المحافظة في ذلك الوقت. وتطرقت ورقة الناشطة زينب الدرازي إلى المهن العديدة التي مارستها المرأة القروية وساهمت في مساعدة أسرتها معيشياً واقتصادياً، وقالت المحامية هنادي الجودر إنّ هناك مهنا شاقة وكانت حكراً على الرجال فحسب، لكن المرأة القروية خاضتها ونجحت فيها كالصيد وغيره.

وعلى عكس أغلب أوراق الحضور التي أكدت على انتفاء وجود امرأة قروية، قالت الناشطة التربوية عضو المجلس التنفيذي الدولية للتربية (اتحاد نقابات المعلمين

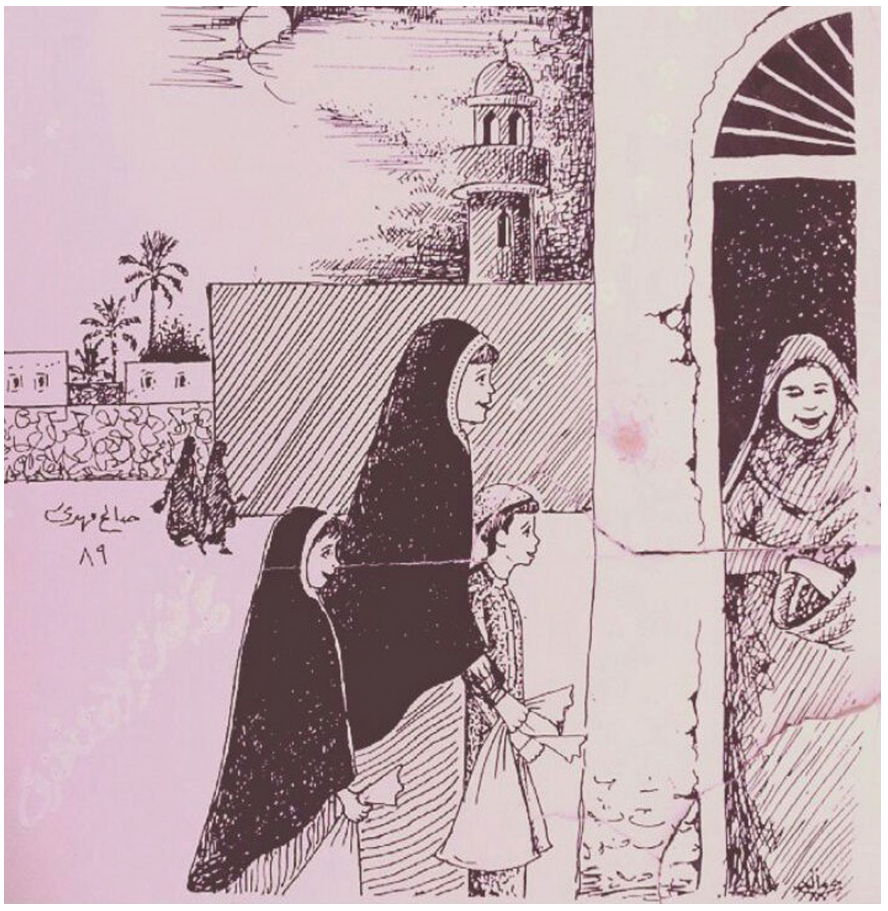

اللوحة للفنان صالح الماحوزي

في العالم) جليلة السلمان إنّ هناك نساء قرويات قابعات في أماكن نائية وبعيدة متوارية يعانين العوز والفقر ويحتجن إلى الانتشال من أوضاعهن ومنحهن فرصاً للتمكين الاقتصادي والتدريب المهني في أماكنهن وبيوتهن كي لا يقتصر التمكين على نساء المدن فحسب..

المناسبة الأممية التي أقرّتها الأمم المتحدة عام 2007 احتفالاً واحتفاءً بالمرأة الريفية ترمي إلى تسليط الضوء على إسهامات هذه المرأة التي تشكّل نسبة كبيرة من القوى العاملة الزراعية في البلدان النامية، كما تهدف إلى تمكين المرأة الريفية ومساواتها بالرجل ورصد احتياجاتها ومكافحة فقرها ولتحقيق تنمية زراعية مستدامة وأمن غذائي في وقتٍ يشهد فيه العالم تراجع المساحات الخضراء والتغيّر المناخي المنذر بالكوارث البيئية. وعلى مدى سنوات انخرطت دول العالم في الاحتفال بهذه المناسبة، وتمّ رصد الميزانيات لتمكين المرأة الريفية وعرض منتجاتها وتسهيل وتذليل الصعاب من أجل إنشاء المشاريع الاستثمارية الخاصة بها في حقل الزراعة والصيد ودمجها في دورة الاقتصاد والتنمية، فرفع مستوى المرأة الريفية يقع في صلب سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة لإنقاذ العالم من الجوع والفقر والمرض والتصحر.

ولقد لعبت المرأة الريفية البحرينية في الماضي دوراً مهمّاً في تسيير دورة الاقتصاد خارج البيت وداخله، ولقد امتازت بالاعتماد على النفس وحسن التدبر والتوفير واستغلال كل ما هو متاح بين يديها من موارد ومهارات وتوظيفه في تسيير الحياة المعيشية الصعبة في تلك الأيام، وفي توسيع الدخل المالي للعائلة بكل الوسائل، وكان بيتها وحدة انتاجية متكاملة، خاطت ملابسها وملابس أبنائها وعائلتها، ومع أن بيتها كان صغيراً وضيقاً لكن تمّ استغلال كل ركن فيه. هنا لا كراكيب ولا سلع استهلاكية مكدّسة ولا ملابس فائضة عن الحاجة. لا شغّالات ولا مربيّات، انما أبناء وبنات يشتركون جميعاً في إدارة المنزل ويشتغلون جميعاً على كلّ ما من شأنه ان يحقق مزيداً من الاستقرار المعيشي لكافة أفراد الأسرة .

سنحتاج دوما إلى إبداع تلك المرأة الحريصة والمدبرة التي تمرّست في الحقول الزراعية وغاصت في البر والبحر وتحدت شظف العيش، وأجادت صنع ما هو متوفر بين يديها من مواد لخلق مزيدٍ من الدخل لأسرتها. سنحتاج إلى استعادة أفكار تلك القروية البسيطة والجبارة في نفس الوقت وإلى مهارتها في تدبّر الحياة المعيشية في زمن شح الوظائف وارتفاع أسعار المستلزمات المعيشية وتصاعد الضرائب، ونتمنى أن نقتدي بها استعداداً لما هو قادم من سنوات عجاف في عالم ما بعد النفط والوفرة المالية، وذلك أكبر تكريم لجدّاتنا الريفيات، وكي لا يذهب تاريخهن ونضالاتهن سدى.

المعلم ولغز العقاب

إضـــاءات مـــن تجـــربتـي الشخصيـــة

د. جميلة الوطني

هل يمكن القول بأن التشريعات المانعة للعقاب البدني والتأديب الجسدي للطلبة على اختلاف مراحلهم الدراسية وتباين سلوكياتهم بمن فيهم ذوو الحركة المفرطة أو المشاغبون قد حققت الموازنة العادلة بين حماية كرامة التلميذ وضمان انضباط البيئة التعليمية وهل هي فعلاً منصفة لرسالة التعليم وسدنة المعرفة في مملكة البحرين؟ في ظلال التحولات التربوية المعاصرة التي تنشد صون كرامة الطفولة وحقوقها الفطرية يتصاعد هذا التساؤل الجوهري الذي لا ينفك صداه يتردد في أرجاء قاعات الدرس، وخاصة في البحرين..فبينما تمثل التشريعات المانعة للعقاب البدني نقلةً حضاريةً رائدةً يظل لغز توازنها بين حماية الطالب المعني وبين هموم سدنة المعرفة (المعلمين) معلقاً لا يجد حسمًا شافيًا في سؤال يتخلق من تلقاء نفسه..هل يمكن القول بإن هذه القوانين قد أنصفت رسالة التعليم والمعلمين في مملكة البحرين؟

قبل الخوض في محاولة الإجابة اسمحوا لي أن أستضيء بومضات من تجربتي الشخصية المؤلمة التي لا ريب أنها تحمل في طياتها بعضًا من بذور الحقيقة التي نبحث عنها.. فإني أجد نفسي عند مفترق طرق أمام مفارقة تربوية عسيرة بين صرامة نظام قديم استنفد أغراضه ومرونة نظام جديد لم تثبت بعد كل دعائمه

لم تكن تجربتي كطفلة كثيرة الحركة في المراحل الابتدائية سهلة خاصة في زمن كان مصطلح اضطراب فرط الحركة ونقص الانتباه يفسر على أنه مجرد شغب أو قلة أدب. أذكر جيدًا كيف أن الرحمة كانت غائبة في التعامل فكان الضرب بالمسطرة وأحيانًا بحدها الحديدي القاسي هو الرد الأول والأخير.. لم يكن العقاب جسديًا فقط بل كان يمتد إلى تقليل الدرجات والطرد من الحصة دون وجه حق.

كانت محاولتي الدفاع عن نفسي بسبب التقاط ممحاة سقطت أو قلم، تقابل بمزيد من القسوة..

الأسوأ من ذلك كان التفرقة العلنية فصديقاتي ذوات الشعر "الناعم" كن يستحقن المشاركة في نشاطات مثل "الزهرات" بينما كنت أنا أستبعد.. بل وصل الأمر إلى الملاحقة اللفظية حيث كانت كل حركة أو كلمة مني تنقل لزوجة أخي المعلمة في نفس المدرسة في شكوى لا تنتهي مما حوّل المدرسة إلى ساحة ضغط بدلاً من كونها ملاذًا للعلم والأمان.. هذه التجربة القاسية التي عشتها تركت جروحًا في النفس يصعب شفاؤها وجعلتني أؤمن بأهمية القوانين الحامية.

اليوم ونحن نحيي يوم المعلم ونستذكر منارات العطاء السامقة يتجدد السؤال الجوهري بحدة..هل هذه القوانين الحديثة قد أنصفت العلم والمعلمين وقبلهما الطالب فعلاً؟

لا شك أن هذه القوانين تمثل ضرورةً ملحةً فهي بالنسبة

للطالب بمثابة درع واق يحمي جيلًا كاملًا من التعنيف ويضمن حقهم الأصيل في بيئة تعليمية آمنة نفسيًا وجسديًا.. هذا التحول هو بحق تطور حضاري وإنساني لا رجعة فيه يرسخ مبدأ التعلم بكرامة واحترام.

اما من منظور المعلم، فنعم لقد وضعت هذه القوانين المعلم أمام تحد تربوي مستجد وعميق.. ففي غياب أدوات التأديب التقليدية صار لزامًا على المعلم أن يكون مربيًا وإداريًا لا يقتصر دوره على مجرد ملقن للمعلومة، وبرأيي هنا تكمن عقدة الإنصاف..ومن تلك العـــقـــدة يتخلق السؤال التالي: هل تمّ تدريب المعلمين على أصول وتقنيات إدارة الصف الحديثة التي تعتمد على الانضباط الإيجابي كبديل عن استخدام العقاب؟ هل وفرت الأنظمة الدعم الكافي لهم للتعامل بفاعلية مع تحديات سلوك الطلبة الأكثر صعوبةً؟

إنّ الحل الأمثل لبلورة هذا الإنصاف يكمن في إرساء الشراكة العادلة والمسؤولة.. فبقدر ما يجب أن نكفل حماية أطفالنا بالقوانين الصارمة يجب أن ندعم معلمينا بالثلاثية الجوهرية.. التدريب المتقدم والأدوات المساندة والتقدير المستحق.

وفي مملكة البحرين كما في الكثير من الأنظمة التعليمية المتطورة هناك توجه واضح نحو النهج التكاملي الذي يركز على التعليم الإيجابي ومهارات القرن الحـــادي والعشرين.. وتعدّ المبـــادرات الإيجابية التي تهدف إلى دعم المعلم وتوفير الأدوات اللازمة للتعامل مع الفروق الفردية للطلبة (بما في ذلك حالات فرط الحركة وقلة الانتباه) بأساليب تربوية سليمة هي المسار الحقيقي الذي ينصف الطرفين معاً.. الطالب الذي يتعلم بكرامة مصونة والمعلم الذي يـؤدي رسالته باحترافية ورحمة.

وفي يوم المعلم أجدني امام رسالة لا بد وأن اوجهها ..ليست رسالة بالمعنى بل هي دعوة ..دعوة صادقة إلى المسؤولية الشاملة.. لا يمكن للأنظمة التربوية أن تكتمل دون امتزاج الرحمة بالعدالة.. نحتاج إلى معلم لديه من الحكمة والصبر ما يجعله يتعامل مع طفل كثير الحركة بحنان وتوجيه بدلًا من الضرب وإلى قوانين تضمن له دعمًا نفسيًا وإداريًـا فوريًا حتى لا يشعر بالعجز أو الإرهاق.

فقط حينها سنكون قد انتقلنا حقًا من جروح الماضي إلى نور المستقبل الواعد.

الثقافة البحرينية الجديدة: بين مركزية المواطنة ومركزية الدولة

البناء الإنساني في المجتمعات، ينتمي إلى عوامل وظروف كثيرة، في السياسة والثقافة والتاريخ والجغرافيا. وعندما نلاحظ عناوين التغيير المهمة في تاريخ المجتمعات الحديثة نجد أن دور الفكر والثقافة ومكانة السياسة، قد ساهمت كثيراً في إضاءة الطريق لمسارات التحديث والإصلاح على مستوى بنية المجتمع وتطوير الدولة. في المجتمع البحريني، كانت الثقافة، ولا زالت، حاملاً ورافداً مهماً في تاريخها الحديث والمعاصر؛ وهي التي أنجبت وأسست على مستوى البحرين والخليج، كتّاباً ومنابر فكرية وثقافية؛ كان لها الأثر الكبير في نهضة الثقافة وتنوير المجتمعات في هذه المنطقة. وعندما نتطرق إلى هذه الشواهد التاريخية في ثقافة البحرين والخليج؛ فإننا نفتح باباً نحو أهمية الفكر والثقافة في تاريخ السياسة في البحرين، وتاريخ السياسة بشكل عام.

جعفر محمد علي

الأحداث والتاريخ، هي جزءٌ لا يتجزأ من الفكر والثقافة. ذالك أنّ المراحل والتجارب التاريخية هي نوعٌ من أنواع الدروس والإختمار التي تساهم في الوصول نحو الحالة الأرقى والأمثل. ولو أردنا أن نقيس بذالك محطات تاريخنا السياسي والإجتماعي الحديث، فإننا سنحاول تقسيمه إلى أربع مراحل، هي التالية: المرحلة الأولى هي مرحلة مابعد الإستقلال في مطلع السبعينات. والثانية في مطلع الألفية وبداية العهد الإصلاحي الجديد، والثالثة هي في الحراك المطلبي والشعبي الذي بدأ في العام 2011. والمرحلة الرابعة هي اليوم؛ أي في العام الحالي 2025، وما رافقتها من أحداث وعناوين وسياقات.. والتي تتمثل في مبادرة العفو الملكي، وأيضاً للمعطيات والمتغيّرات الجارية على جغرافيا المنطقة؛ بل وعلى جغرافيا العالم أيضا.

هل نحن بحاجة إلى ثقافة بحرينية جديدة..؟ أعتقد أن الجواب هو نعم؛ من أجل بناء مستقبل أكثر اشراقاً ووضوحاً وثقة. وجميع هذه الآمال والطموحات، تستنهض قيم الفكر والثقافة فينا؛ التي تعمل وتنتمي، نحو قيم الخير والعدالة والطبيعة. وليس من الإنصاف والمسؤولية، أن نحيا جامدين بعد كل هذا التاريخ الحافل، وبعد كل هذه التجارب والدروس؛ ليس فقط على مستوى وطننا الصغير البحرين، بل على مستوى العالم والإنسانية؛ التي جعلته "التكنولوجيا" قريةً صغيرةً ومتقاربة. وليست السياسة والإدارة وبناء الدولة هي المقصد وحده؛ بل جميع ما يتصل بشؤون الإنسان والإنسانية، من تربية وعدالة وغذاء وبيئة وغيرها.

لا يزال مفهوم المواطنة ومفهوم الدولة في بلدنا يعيش في مسارات التكوين والولادة. وإن هذه المقولة ستحمل نوعاً من التكهن والأسئلة.. ذالك أن تاريخنا المعاصر؛ السياسي والإجتماعي، قد مارس الفعل والبناء في فصوله الأولى والحديثة، ولكن التقييم الأشمل يكون من خلال النتائج والمنجزات التي عكست مراحل التوافق السياسي والتحوّلات، على ضوء مشاريع الإصلاح وأولوية المواطنة. وجميع هذه الأهداف تعتبر من الخطوات المهمة والإيجابية؛ ولكنها لم تصل إلى المستوى المنشود من الإكتمال والنضج. وليس في هذا الأمر مدعاة للتقليل من حضور للفاعلين السياسيين والقوى الوطنية المهمة والمؤثرة على الساحة السياسية البحرينية، ولكن هذه القوى لا زالت بالتقييم الموضوعي والإجتماعي والزمني، في مراحل النضج والإكتمال والتحديث؛ نحو طريق الوصول إلى رؤية عصرية ووطنية، تجمع المجتمع التعددي، تحت راية المواطنة والدولة.

مركزية المواطنة ومركزية الدولة هي الطموح السياسي العصري الذي يجتمع البحرينيون حوله اليوم، من خلال المشاركة في السلطة والقرار من داخل المنظومة التشريعية؛ والتي تبني، بالمقابل، مشروع العدالة الإجتماعية وإصلاح الدولة. وإن مشاريع الهروب والتأجيل من هذا الاستحقاق الوطني والبحريني المنشود هو تكريسٌ لحالة الخسارة والأزمة، في حق البحرينيين والأجيال القادمة.

إن قيم الإصلاح السياسي وقيم المواطنة هي المنظومة الإدارية الصحيحة للدول والمجتمعات في هذه المنطقة. وبعيداً عن الإختلافات الثقافية والجغرافية بين دول الخليج؛ إلا أن تاريخ البحرين السياسي والثقافي يفرض علينا كبحرينيين، مجتمعاً وحكومة؛ أن نكون عنواناً رائداً ومُنيراً، في تعزيز قيم المواطنة وبناء الدولة. والنجاح الحاسم والمفصلي لهذه الرؤية، لا يستطيع أن يتجاوز أهمية الإنسان والمواطنة والهوية والتي تستطيع السلطة والدولة البناء عليه اليوم، من خلال مسارات الإصلاح ومبادئ المصلحة البحرينية. ولا يمكن لأي حكومة أن تعتقد بأن "تجاوزاتها" الواضحة وغير المدروسة لسياسات المواطنة والدولة قد تمكّنها أن تكون على مستوى من المكانة والإنجاز، في ظل طموحات المجتمع البحريني وحاجاته الأساسية في التمثيل والمكانة.

تاريخ الإصلاح ومطالب التغيير في البحرين، يعود إلى عقود طويلة ومراحل مختلفة. ولكنه اليوم قد أخذ منعطفاً جديداً ومختلفاً. ومن الطبيعي أن نقرأ السياق الحالي والعام للأوضاع والتحوّلات في المنطقة العربية والعالم؛ بحسابات التأثير والجيوبوليتك التي تساعدنا على فهم الأحداث السياسية ومآلات المراحل. وعندما نتابع أدوار الإصلاح في بلدنا البحرين، نجد أن منجزات التغيير والإصلاح السياسي تحمل معها غالباً المراحل المكلفة والباهضة من أجل الوصول إلى المبادرات والغايات المطلوبة. ومجدداً، ليس في هذا التحليل، ما يدعو إلى الغرابة أو الحسرة على مثل هذه النتائج، بل في بحث الأسباب وقراءتها، من أجل بلورتها في سياق فهم الأحداث ومراجعة تاريخ الإصلاح والمطالبات الإصلاحية في البحرين.

أما في هذه اللحظة الراهنة؛ لم يعد في الإمكان التجاوز على الأحداث والحقائق والتحوّلات. هذه التحوّلات، التي عاشتها المنطقة العربية وجغرافيا المشرق من حروب وصراعات وتوازنات، والتي أضاءت بالكثير من المعاني والأسرار طبيعة المصالح والسياسات، حول التحديات والحروب القائمة في المنطقة العربية والشرق الأوسط عامة.

عندما نتطرق في هذا المقال إلى مسألة "الثقافة البحرينية الجديدة"، من الجدير جداً أن نتكلم عن مسألة الإنتماءات المذهبية والوطنية؛ والتي دخلت في حالتنا البحرينية في حسابات مهمة ومختلفة. ذالك أن هذه المسألة مرتبطة بالتاريخ والهوية والمعتقدات الإجتماعية؛ وأيضاً بالأبعاد السياسية والثقافية. وجميع ما سبق هو دليلٌ ومحصّلة على التطوّر والتغيير في تاريخ هذا المجتمع. ونعني في هذا السياق بالتأكيد الأبعاد السياسية والفكرية في الحياة البحرينية، تلك الحافلة بالمراحل والتحوّلات.

إن المفاهيم والإنتماءات في الحياة، لا تتشكل عن طريق الصدفة؛ بل عبر مسارات تاريخية وثقافية واجتماعية مختلفة. وعندما نحاول تعريف القصّة والمعنى لهذه الإنتماءات بهدف توضيح الأبعاد التي يتجاهلها القائمون على التمثيل والقيادة في توصيفها – والتي لم تتمكن من الوصول، حتى الآن، نحو المنجز الحضاري والإنساني في مسألة المشاركة والإصلاح وتحمل المسؤولية، فكلمة العدالة ليست ترفاً ثقافياً أبداً، بل هو محاولةٌ للوصول نحو قيم جديدة وعادلة؛ ينطوي تحتها الجميع، بلا مزايدة أو إهمال للمسؤولية.

في مسألة الإنتماء المذهبي، فإنه الإنتماء الخاص والأقدم؛ أي قبل نشوء مفهوم الدولة وتكوين المجتمعات الحديثة التي نعرفها اليوم. وشيئاً فشيئاً تزامن هذا الإنتماء مع التطوّر والتحديث على مستوى المجتمع والدولة. والإنتماء المذهبي – كما يعرف الجميع – يتداخل مابين الثقافة والعقيدة الدينية، والذي يحمل الكثير من الروابط والإنتماءات المهمة والمؤثرة كجزء طبيعي ومتوازن مع الثقافة البشرية عبر التاريخ. ونحن في البحرين، ننتمي إلى هذه السيرة العريقة من التاريخ الإنساني؛ والذي من الجدير جداً قراءته والفهم المُنصِف لأبعاده.

بناء الدولة في البحرين لم يتجاوز المشاريع والحلول المؤقتة في صياغة الإنتماءات المذهبية والوطنية؛ من أجل بلورتها في معالجة السياسات العامة والقيم الوطنية. لذالك، أصبحت الأزمات المرتبطة بالإصلاح والعدالة وبناء الدولة، في المجتمع والإقتصاد والسياسة؛ تتراوح بين التراجع والتقدّم وبين شكليات الإصلاح وطبائع الإستملاك والأنانية والفساد. وإن الإنحدار في مشروع الإنتماء الوطني وبناء الدولة، لا علاقة له بالمذاهب أو الأفراد؛ بل بتراجع ثقافة القيم ومبادئ المصلحة العامة والتي تكرسها الدولة بسياساتها وقوانينها من جانب؛ وأيضاً من خلال الجمود والخضوع في المجتمع، كل المجتمع من جانب آخر.

لا تستطيع الهوية البحرينية الأصيلة أن تتجاوز طبيعة الإنتماءات في المجتمع البحريني؛ فهي تعرف جيداً تاريخ وثقافة هذا المجتمع وما يحمل بين ثناياه، من معتقدات وتعددية، ثقافية واجتماعية. والصيغة الحضارية المطلوبة اليوم هي المشاركة والتكامل بين الإنتماء المذهبي والإنتماء الوطني من خلال مشروع ومبدأ المواطنة وقيم الإصلاح السياسي الديمقراطي، كون الإنتماء المذهبي هو الإنتماء الخاص، والإنتماء الوطني هو الإنتماء العام. ولا مزايدة أبداً بين الإنتماء الأول والثاني؛ لأنه يتجوهر، بالتأكيد، في الوجدان والإنتماء البحريني.

المنجزات الحقيقية والمطلوبة اليوم – في الحياة السياسية والثقافية والإجتماعية في البحرين – هي التي تحاول العمل على بناء مفهوم "الإنتماء البحريني والإنتماء الوطني" في حياتنا العامة. وجميع الأفراد والفئات في هذا المجتمع يتحملون هذه المسؤولية الأخلاقية والإنسانية؛ من أجل الإرتقاء بالهوية والمصلحة البحرينية، لذلك فإن الثقافة البحرينية الجديدة، هي عنوانٌ ضروريٌّ ومركزيٌّ في هذه اللحظة والمرحلة الراهنة.. على مستوى الخليج والمنطقة والعالم. الثقافة البحرينية الجديدة، تقول لنا اليوم بأهمية الحضور والمشاركة والفعل في إدراك المسؤولية الضرورية والحضارية لقيمة الأوطان والإنسان.. وعن قيمة العدالة والحريات التي تدافع عن الحق في الإحتجاج والتظاهر ورفع الصوت عالياً، في وجه الإستغلال والطبقية وهدر الثروات.

المبادرات الإصلاحية المؤقتة، ليست عنواناً للتغيير والخلاص أبداً؛ في حالتنا وحياتنا البحرينية. وإن الذي ينقصنا حقاً هي المشاريع الإصلاحية العادلة والجذرية، والتي تتطلب منا الخطوات الواضحة والحقيقية.. وأيضاً من الإرادة والقرار والظروف المؤاتية؛ من أجل تسميتها، وبكل جدارة، بالمصالحة التاريخية، ونتمنى أن تكون هذه الرؤية؛ عنواناً جامعاً ومشتركاً بيننا كبحرينيين. وإن الآمال الكبيرة – وأيضاً التحديات الكبيرة – هي الإختبار والمسؤولية والصيغة؛ في بناء وتحديد مستقبل البحرين والبحرينيين.

غسان مدن

من كانت بوصلته فلسطين

طريق فلسطين حقٌّ لا يزول ولا يهرم. من كانت بوصلته تشير إلى فلسطين، ومن بذل وقته ودمه وعرقه من أجلها، فله أن يسير مطمئنًا: الطريق يفرش له بالورد وزغاريد المحبين، فما أقدس أن يكون الدعم للحق شعاراً للحياة لا مجرد شعار على لافتة. قضية فلسطين ليست نزوة أو نزاعاً عابراً. إنها حقّ شعب في الحرية والكرامة والأرض، ومن سار في سبيل هذا الحق فستزفه الملائكة على طريق من ورد إلى حيث تسكن الروح.

كل من وقف إلى جانب فلسطين بصدق: ناشطون، أطباء، متطوعون، رسل مساعدات، وذوو ضمائر لا يختزلون في سجلٍّ عابر، بل تُخلّد أسماؤهم في ذاكرة الأجيال. المشاركون في أسطول الصمود الذين ساروا بالقوارب والمساعدات متحدّين مخاطر البحر من أجل كسر الحصار وتخفيف الألم، هم نموذجٌ لهذا العطاء الإنساني العالمي؛ أسطولٌ ضمّ متطوعين من دول عدّة ونشطاء ومنظمات مجتمع مدني سعوا لنصرة شعب محاصر. وفي مواجهة محاولات القمع أو الاعتراض، استجابت دول ومنظمات دولية بالتحذير والدعوة لاحترام القانون الدولي وحماية المدنيين، ومن عاد إلى بلده من هؤلاء استقبلته أسرته وشعبه بالزغاريد والورد والدموع، لأن كل عائد من هذا الطريق هو نصر صغير ينبض في خارطة القلب.

أما من اختار دعم آلة القهر سياسياً أو اقتصادياً أو إعلامياً، فمصير مواقفه واضحٌ: فضحٌ علني ونبذ اجتماعي ومقاطعة اقتصادية وثقافية حاسمة. وقد قُوبل داعمي الكيان الصهيوني بردود فعل شعبية قاسية وصلت إلى البصاق أو رمي الأحذية عليهم كأشكال تعبيرية عن السخط لما قاموا به، تعبيراً عن حجم الرفض الشعبي. الأهم هو أن يكون الرد مدنيًا وقانونيًا: حملات كشف ومتابعة قضائية حيث يسمح القانون، طرد رموز التطبيع من الفعاليات العامة، وإغلاق أبواب التعاون أمامهم، وحرمانهم من المنابر التي يستعرضون فيها شرعنتهم. هذا الرفض الشعبي الصارم بالقول والفعل القانوني والمدني، بما يسحب عنهم الشرعية والاحترام ويجعل مواقفهم مكشوفة أمام ضمير الشعوب.

نقول بصراحة: الطريق إلى فلسطين يفرش بالورد للذي كان مخلصًا، وبالوفاء يُقاسُ الرجال. لن ننسى الأسماء ولا الوجوه ولا القوارب التي جابهت البحر من أجل قطعة خبز ودفء إنساني. وسنبقى نعمل بطرق شريفة وقانونية ومجتمعية لنعزل من اختاروا الظلم ونمنع عنهم احترام الناس والمجتمعات التي تحترم الحرية والكرامة.

في النهاية، الطريق إلى فلسطين يُفْرَشُ بالورد لكلّ من آمن بالحقّ وسعى لأجله بعمل إنساني صادق. أما من اختار أن يساند القمع أو يتواطأ معه، فسيُقابل بردٍ حضاريٍّ حاسم: فضح ومقاطعة وحرمان من الشرعية. لا نريد ثأراً يفسد الأخلاق بل نريد قوّة مدنية متماسكة تعيد الحق إلى أصحابه بكرامة.

باقون في غزّة التي تحتمي بنا ونحتمي بها

غزةٌ مدينةٌ تشتهرُ بعماراتها العاليةِ التي يسميها أهلُها «الأبراج» كانت هذه الجملةُ سطرًا من درسٍ عن غزة في منهاجِ اللغة العربية الفلسطيني، كنّا نقرئ فيه الطلاب بفخرٍ حكايا مملكتِهم الضاربة جذورُها في التاريخ الذي خطّت فيه غزةُ سطورَ عزّةٍ ومنعةٍ عبر قرونٍ من الحضارة الممتدة إلى اليوم... عرَفْنا غزةَ بصورِها العامرة، واكتظاظِها السكاني الرهيب، وجلبةِ أسواقها، وضجيج شوارعها، لكنّ الدمار العارم استباح كل ملامحها، وغزا الذاكرة التي احتفظت ببعض لقطات للبيوت الجميلة والعشوائية، وللأحياء الراقية، والأزقة الشعبية، لم نتخيل لحظة فيها أننا سنشهدُ زلزالًا لا نهاية له، ولا حدّ لموجاته الارتدادية، تنهارُ معه الأبراج، وتتكسّر فيه الأحلام، ويستحيل كلّ شيء إلى رمادٍ، تفقد معه المدينة روحَها وبهاءها وأبناءها.

د. هيا فريج *

واليوم – في ذروة العملية العسكرية الموجّهة نحو مدينة غزة– تطلق المملكة الكنعانية العنيدة نداءها الأخير للعالم، هذا النداء الذي ليس ينقذها فيه أحد، لكنه رغبةُ المهزوم بالبقاء، وأملُ الضعيفِ الذي ينتظر نصرةً لا تأتي، فقد شهد العالم كله هجومًا غير مسبوق على قطاع غزة طيلة سنتين، دون أن يتحرك بشكل جديّ وعاجل لإيقاف الإبادة الجماعية لكل معالم الحياة في غزة.

واليوم نعلن نحن –أبناءها البارّين– بقاءنا الخاسر في المدينة حتى آخر حجر فيها، باقون في غزة التي تحتمي بنا، ونحتمي بها، باقون والجيش يأكل أطرافها، ويحفر القبر لقلبها، نحرس المدينة بالأقدام الثابتة، وبالعيونٍ الساهرة، وبالرموش الذابلة... باقون نواجه بأكفٍ عارية جبروتًا ليس يصدّه شيء، وليس يمنعه عنّا إلا دعاؤنا الدائم بالسلامة والأمان في أوطاننا... نرتعد –كل ثانية– خيفة وقلقًا وألمًا من الهجوم البربري الذي يمتد إلينا في كل لحظة وحين، نكرر زفرات التعب والألم واللوعة، ونكابدُ الدمار والحصار –الذي صار لنا خبرة واسعة معه– فقد كنا شهودًا على نكبة شمال غزة التي حضرناها بكل تفاصيلها دون أن نتخلف يومًا واحدًا، بدءًا من الأحزمة النارية، والقذائف المدفعية التي اجتاحت كل القطاع، مرورًا بالبراميل المتفجرة في مخيم جباليا التي نجونا منها بالعناية الإلهية الخارقة، وانتهاءً بالروبوتات أو العربات المدرعة المحملة بأطنان المتفجرات في مدينة غزة التي تنزعُ مع كل تفجير قلوبنا من موضعها، ثم تعيدها مرة أخرى...

تنقطع الكهرباء، ويتوقف الإنترنت، ولا نعلم بما يحدث حولنا سوى ما نلتقطه من إشارات المذياع، فنستمع هازئين إلى خطابات الشجب والإنكار التي لا تضع العرب أمام مسؤولياتهم القومية في إنهاء الحرب على غزة، ولا تحرّك الشعوب للضغط على الحكومات، أو دفعهم لمؤازرة حقيقية توقف العدوان على إخوانهم. تصلنا بيانات الدول التي تعترف بفلسطين دولةً، فنشكو أنها لا ترتقي إلى التطبيق العملي، فهي لا توقف الإبادة الجماعية ولا تمنع التهجير القسري لمليوني فلسطيني في مدينة فلسطينية... تبثّ الإذاعات الإسرائيلية التي تصل موجتها إلينا –دون تشويش– خطابات نتنياهو الذي يعيد تكرار ما حفظناه: "إنهاء الحرب متوقف على القضاء على حماس، ونزع سلاحها، وتسليم المخطوفين"، فنعيش حالة أخرى من التأهب الممزوج بالحذر، فنحن العُزّل المدنيون وحدنا في المدينة، لا وجود لمسلّحين ولا مطلوبين ولا مختطفين، تصول الدبابات وتجول في أحياء مدينة غزة، تتقدم وتتراجع وتراوغ بكامل خفتها دون أن يعترضها أحد، وهذا أكبر دليل على تحقق المطلبين الأول والثاني! تتكرر كلمة "تسليم المختطفين" في المذياع، فيصرخ جارنا ابن حي الصبرة العصيّ على التهجير: "يا ريت بعرف مكانهم وأسلمهم"، أردّ بصوتٍ خفيض: "من منّا يعرف ولا يريد"، نودّ جميعًا الخلاص من ورطة لم يكن لنا فيها يدٌ، وبذلك يتحقق المطلب الثالث أو يكاد يُدفَع بحراك سياسيّ تتحقق فيه الصفقة المرجوّة...

نتساءل ماذا يمنع الجيش –بعد كل هذه الاقتحامات، وكل التدمير والتخريب– من أن يعلن سقوط المدينة؟ لا تبرير لكل الجرائم سوى رغبته النرجسية الملحة في التعذيب النفسي والجسدي للفلسطينيين الباقين، وحاجته السيكوباتية لتبرير القتل والتدمير؟! وما بين الواقع والخيال، وبين الهتافات والتصريحات، وبين الصمت والخذلان، نعلن نحن –الباقين في المدينة، الشهود على ضياعها– خسارتنا لغزة، لا يأسًا ولا تشاؤمًا، بل واقعًا مفروضًا نغض الطرف عنه بأملنا المهزوم، ويصمت الساسة عن حقيقته لمصالحهم الشخصية، وآفاقهم الضيّقة. وللحديث بقية، وللشهود رواياتهم، ما لم تمتد إليهم الأيادي الغادرة.

26 أيلول 2025

* كاتبة وأكاديمية فلسطينية مقيمة في غزّة

(قف)

خطة ترامب انحياز لصالح إسرائيل

عندما أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خطته المؤلفة من عشرين نقطة لإنهاء حرب الإبادة الإسرائيلية في غزّة، سعى إلى تسويقها كإنجاز سياسي تاريخي، ولكن بين بنودها العامة ومصطلحاتها الغامضة، سرعان ما ظهر أن هذه الخطة لا تحمل للفلسطينيين سوى إعادة إنتاج للوضع الراهن، وتُقصيهم من تقرير المصير، في مقابل مكاسب واضحة لإسرائيل.

ويشير تحليل نُشر على موقع «شبكة الصحافة الفلسطينية» إلى أن الخطة تتضمن دعوات لوقف إطلاق النار، واستئناف دور الأمم المتحدة في إيصالها المساعدات، وبدء مفاوضات حول «دولة فلسطينية مستقلة» . لكن هذه البنود تبدو أقرب إلى شعارات سياسية من كونها التزامات فعلية.

فهد المضحكي

فالمقترح ، كما يذكر، لم يقدّم جدولًا زمنيًا ملزمًا، ولم يحدّد أي آليات لضمان رفع الحصار أو وقف الاستيطان، وهو ما يعني أن غزّة ستظل في وضع شبيه بما قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023: هدنة هشة بلا ضمانات أو رفع للحصار.

أما ملف إعادة الإعمار، فقد جرى تقديمه ضمن مقاربة شبيهة بما حدث في العراق بعد الغزو الأمريكي، أي مشاريع خارجية تحت إشراف دولي – غربي من دون دور للفلسطينيين. وهنا تكمن خطورة الخطة: تحويل المساعدات الإنسانية إلى أداة ابتزاز سياسي، بدلًا من كونها حقًا أساسيًا لضحايا الحرب.

في حين أن أبرز عيوب الخطة استبعادها شبه الكامل للسلطة الفلسطينية، رغم كونها الجهة المعترف بها دوليًا. أما حركة حماس وفصائل المقاومة، فقد فُرضت عليها شروط قاسية: نزع السلاح، مغادرة القطاع، والتخلي عن أي دور سياسي. وبذلك، تخلق الخطة فراغًا سياسيًا متعمّدًا يتيح لإسرائيل وحلفائها إدارة غزّة وفق منظور أمني بحت، من دون أي شريك فلسطيني حقيقي.

بموازاة ذلك فإن تكليف توني بلير بالإشراف على الخطة يزيد من الشبهات، إذ لا يزال سجله في الشرق الأوسط محاطًا بالجدل بسبب دوره في غزو العراق. فالنتيجة المتوقعة هي وصاية أجنبية جديدة على غزّة، بدلًا من الاعتراف بها كجزء من وطن فلسطيني مستقل.

الخطة لا تُخاطب الفلسطينيين كشعب صاحب حق في تقرير مصيره، بل كجماعة بحاجة إلى إدارة دولية لأوضاعها. فكرة «مجلس السلام» أو «قوة استقرار دولية» بقيادة ترامب وبلير تعني ببساطة إزاحة الفلسطينيين عن دائرة القرار، وتحويل غزّة إلى منطقة تخضع لترتيبات أمنية واقتصادية من الخارج.

وهذا يتناقض تمامًا مع مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

ويرى مراقبون أن إعطاء ترامب للمقاومة ثلاثة أو أربعة أيام فقط للرد على الخطة يُظهر طبيعتها الإملائية. فالخيار الوحيد أمام الحركة كان إما القبول بشروط مجحفة أو مواجهة تهديد بمواصلة الحرب الإسرائيلية، وهو ما يحوّل الخطة إلى إنذار أكثر من كونها مبادرة سلام. رغم أن بعض الدول العربية رحبت بالجهود الأمريكية، إلا أن تقارير كشفت عن صدمتها من التغييرات الأخيرة التي انحازت لصالح إسرائيل قبل إعلان النص النهائي.

هذا الأمر يكشف أن التأييد العربي لا يتجاوز الرغبة في تهدئة الموقف وحماية الاستقرار الداخلي، أكثر من كونه دعمًا حقيقيًا لحقوق الفلسطينيين.

إذ على أرض الواقع، تحقق الحكومة الإسرائيلية معظم أهدافها: الإفراج عن الرهائن، نزع سلاح حماس، وضمان استمرار السيطرة الأمنية على غزّة. في المقابل، لم يحصل الفلسطينيون سوى على وعود غامضة بإعادة إعمار، وحديث فضفاض عن « دولة « لم تُحدد معالمها ولا توقيت قيامها.

الأخطر أن نتنياهو، وفق تقديرات محللين إسرائيليين، قد يستغل الخطة لإضاعة الوقت وتخفيف الضغوط الدولية، من دون نية حقيقية لتطبيقها. فهو قادر على إعلان «القبول» بينما يواصل الاحتلال والاستيطان، ليبقى الفلسطينيون أسرى واقع خانق بلا أفق سياسي.

والخلاصة أنه بدلًا من فتح الطريق أمام تسوية عادلة، تكرّس خطة ترامب أجواء الغموض وتعيد إنتاج فشل أوسلو وخارطة الطريق وصفقة القرن السابقة. فهي مبادرة بلا ضمانات، بلا تمثيل فلسطيني، وبلا معالجة لجذور الصراع لتتحول إلى مجرد محاولة لإعادة ترتيب المشهد بما يخدم أمن إسرائيل ويمنح بعض الأنظمة العربية غطاءً مؤقتًا أمام شعوبها.

وعليه يمكن القول إن الفلسطينيين لا يواجهون هنا «فرصة سلام» بل نسخة جديدة من المسرحيات السياسية التي تُقدَّم لهم منذ عقود، وتُبقي حلم الدولة الفلسطينية معلقًا في الهواء، بلا سيادة وبلا أرض.

إن خطة ترامب، على حد تعبير المحلل السياسي الفلسطيني مازن الجعبري، ليست مجرد مبادرة لوقف إطلاق النار، بل حلقة جديدة في مشروع سياسي أوسع يستهدف إعادة تشكيل المشهد الفلسطيني والإقليمي بما يخدم مصالح إسرائيل والولايات المتحدة. فهذه التحولات وما تكشفه من محاولات لإعادة تموضع إقليمي وتراجع في الدور الفلسطيني الرسمي، تؤكد أن الخطر الحقيقي لا يكمن في تفاصيل الخطة ذاتها، بل في استمرار غياب المشروع الوطني الموحد القادر على مواجهتها.

ما دام هذا المشهد المعقّد، يثبت الواقع عدم الاتفاق على مشروع وطني تحرري جامع سيحكم على الموقف الفلسطيني بالضعف وتعميق الانقسام.

لذلك فإن المطلب الفلسطيني الملح اليوم هو إعادة بناء الإجماع الوطني على استراتيجية موحدة، تحوّل لحظة التنفس هذه إلى خطوة على طريق التحرر الحقيقي، بعيدًا عن الوهم الذي تبيعه صفقات ترامب المؤقتة.

ولكي يتحول الفلسطينيون من مجرد متلقٍّ للأزمات إلى فاعل يصنع مستقبله، لا بد لهذا المشروع الشامل يعمل على عدة جبهات متوازية، تعزيز السردية الفلسطينية العادلة التي تؤكد على الحقوق التاريخية والشرعية، واستمرار تعزيز التضامن العالمي الذي يشكل رافعة سياسية وأخلاقية، والسعي الدؤوب لعزل إسرائيل دوليًا وكشف طبيعتها كدولة إحتلال عنصرية، وملاحقة مجرمي الحرب قضائيًا في كل المحافل الدولية لكسر شوكة الإفلات من العقاب.

وبعبارة أخرى، تقول صحيفة «الاتحاد» الفلسطينية: «إن نهاية الحرب لن تتحقق ولن تصبح واقعًا حقيقيًا ما لم تتوفر إرادة فلسطينية جامعة وعربية ودولية تضع حدًا لمنطق القوة والحرب، وتعيد تعريف الاستقرار على أساس العدالة والحقوق المشروعة. وأول المطالَبين باعتماد سلوك سياسي مسؤول يرتقي إلى حجم الكارثة هم «أصحاب الشأن الأوائل»، ونقصد القوى السياسية الفلسطينية التي يجب أن تجتمع تحت سقف وهدف وطني واحد».

مـا الــذي يـريــده الجيـــل «زد» ؟

من المستحيل أن تعرف حقيقة ما يدور في أية ثورة أو إحتجاجات شعبية في بلد ما، ما لم تكن أحد سكّان ذاك البلد، حتى لو التصقت بشاشات التلفاز وتابعت كل شاردة وواردة تبثّها وكالات الأخبار و ما أكثرها من أخبار مضللة، ولأنّ كل هذه الثورات والاحتجاجات يقودها الشباب اليافع «جيل زد» يتبادر للذهن سؤال: ما الذي يريده جيل زد؟؛ هذا الجيل الذي قضى طفولته وشبّ منكفئاً على شاشات المحمول والألعاب الإلكترونية، لا يدري شيئاً عمّا يدور حوله!

فائزة مصطفى

الحقيقة الوحيدة المؤكدة في كلّ هذه التحركات الشبابية والثورات الكاسحة أن جيل زد كان في إنكفاءته على الهاتف إنحناءة من يطلّ على الدنيا، من نافذة عليا تفتح على كل العالم وعلى كلّ ما يدور فيه. عقد أفراد هذا الجيل في طفولته صداقات إلكترونية عبر ألعاب الفيديو مع أقرانهم من مشارق الأرض ومغاربها، تعلّموا باكراً أن الناس بيضاً وسود جميعهم يمتلكون نفس العقل والضمير وأن الديانات كلها لا تضيف ولا تنقص شيئا من قيمة الفرد في المجموعة.

جيل أدرك باكراً في مراهقته أنّ العالم يعجّ بالتنوع، وأن الموسيقى سلالم عدّة كلها تقود للبهجة والإحتفال، وأن الطعام الجيد والتعليم والصحة حقوق أساسية.عرف أنّ الثراء لم يعد فقط مصدره الذهب والبترول، بل أن كل شبر من التراب وكل ذرّة من الهواء و قبل ذلك الإنسان ثروة طبيعية يمكنها أن تنهض بالأمة و تقود البلد إلى الرخاء.

تعلّمَ هذا الجيل في إنكفائه على الهاتف الكثير عن كوريا والصين واليابان وأوروبا وأمريكا وأفريقيا، وعرف أن مفتاح الحياة الكريمة وسرها هو في الحكم الرشيد، وأن الزمن تغيّر لم تعد القبيلة ولا لون البشرة ولا الدين ولا المذهب فيه بوصلة الإنسان.عرف مبكرا معنى الفساد وأنه أكبر معوقات التنمية والحياة الكريمة والمساواة بين البشر في الحقوق.

ذاق أبناء وبنات جيل المذاق المرّ عندما رأوا بأم أعينهم أن المدرسة والملعب والمستشفى والجامعة، والوظيفة فيما بعد، كلها تحتاج لواسطة وليد تطلب في العلن الرشوة، وأخرى تقدّمها في وضح النهار كأمر واقع. لم تعد تسير الحياة بدونه بينما هنا بين يديه يطلّ على عالم يقدر الموهبة والذكاء والقدرات الجسدية والحماس والعزيمة على أساسهم تمضى حظوظ الناس.

جيل زد في كل الدنيا ثائر في هذه اللحظة. ثائر على كل السياسات القديمة والأعراف الإجتماعية التي قسّمت الناس إلى اغلبية تملك الحظوة وأقلية مهمشة مقموعة لا تملك إلا الفتات. ثائر حتى على اليسار أو بعضه، حين أن الشعارات الرنانة وحدها لا تشبع ولا تغني، وقبل ذلك ثائر على اليمين لغطرسته وتعاليه ودعمه لكل ما يفرق. ثائر حتى علي مقاييس الجمال القديمة الغبية؛ هل رأيتم قصّات وتساريح الشعر لجيل زد.. ألم يفاجئكم هذا المجهود المضني والنقود التي يصرفها أفراد هذا الجيل ممن يملكون شعراً مستقيماً ناعماً لإكتساب الشعر المجعد الذي كان في زمن سابق مثيراً للسخرية؟، وهل لاحظتم ميل الفتيات من هذا الجيل إلى إرتداء الملابس الفضفاضة «أوفر سايس» وميلهن لقصات الشعر القصير، ألم يخطر ببالكم أنها مظهر من مظاهر الثورة على قالب الجمال التقليدى لمنحنيات الجسد الأنثوي الذي تكبس بداخله الفتيات والنساء من أجل إثارة الأعجاب والحصول أخيراً على زوج؟

الواقع أن جيل زد إنحنى وإنكفأ طويلا على هاتفه المحمول وأجهزته الإلكترونية ليشكل وعيه بما يدور حوله في العالم، ويعرف تماماً ما يريده من هذه الدنيا؛ الطعام المشبع والملبس الأنيق والبيت الآمن والتعليم المثير للحماس والعمل الذي يدعم موهبته والراتب الكريم الذي يصرفه فيما يسعده والوقت الكافي ليبتهج بالحياة ويستمتع بنعمها الكثيرة.

كان بالإمكان أن نختصر مايريده جيل زد بكلمتين «حياة كريمة» لكن لا.. هذا لا يكفي.. هذا الجيل دقيق جداً في مايريده من الحياة ويعرف وقادر تماما على قيادة وتصحيح مسار العالم وإعادة السلام لهذه الأرض والبهجة والمتعة للحياة. إنها المعركة نفسها التي خاضتها أجيال سابقة وقدّمت فيها التضحيات، لكن جيل زد يخوضها بأدوات ووسائل تناسب الزمن الذي نشأ فيه، موظفاً المهارات التي لا تملكها الأجيال الأسبق.

تحركات جيل زد تؤكد أن معركة نيل الحقوق عابرة للأزمنة والأجيال. لكل زمنٍ سماته، ولكل جيلٍ أدواته.

تحركات جيل زد تؤكد أنّ معركة نيل الحقوق عابرة للأزمنة والأجيال.. لكل زمنٍ سماته، ولكلّ جيلٍ أدواته

لأجل طبقة عاملة مستنيرة

قاسم الحلال

في مسعى جاد لخلق طبقة عاملة مستنيرة لابد لنا أن ندرك الأساليب الصحيحة في خوض هذا النضال بغية الدفاع عن حقوقنا ومكتسباتنا المهدورة، مما يتطلب منا جميعاً اتخاذ أساليب نضالية تجسد حواراً للمناقشة للخروج بمرئيات تخدم وتثري حقلنا الثقافي وتطويره ايديولوجياً، وذلك لملىء النواقص الذاتية والنهوض بوعي الجماهير، علينا أن ننظر إلى التناقضات المزمنة المتراكمة بجدية وتمعن لكي نقضي على التخبط والتردد والتلكؤ في فهم النصوص الإيديولوجية، يجب أن نجعل من ذكرانا ومهرجاناتنا مناسبات وفرصاً للتوعية والانصهار في بوتقة الفكر، لكي نتجرأ أكثر في فتح بؤر المناقشة والحوار.

على الطبقة العاملة أن تحقق نجاحات ومكاسب في عملها، وهذا غير ممكن إلا عبر تثبيت كيانات العمل النقابي وتطوير أدوات عملها ودورها، لكي لا يكون نضالنا مجرد عمل عبثي، بل نضالاً مرتبطاً بتقاليدنا الثورية ضاربة الجذور في ثقافات حركات التحرر الوطني والأممي، فالمفاهيم الأيديولوجية الملتزمة بالخط السياسي تلازم، بالضرورة، مسارنا النضالي الذي يخدم النظرية العلمية بأساسياتها الفلسفية والفكرية، كما وضعها كارل ماركس بمعناها المادي الديالكتيكي هي مناهضة التخلف الرجعي ومؤسساته، التي هي أدوات بيد البرجوازية التي تتنمر على الطبقة العاملة وتسعى لتشويه وعيها.

إننا نطمح إلى ممارسات نضالية فعلية نابعة من أعماق وعينا المنهجي لكي نستطيع أن نتصدى لأعدائنا الطبقيين وللرجعية الظلامية وبهذه الروح ستتوطد مشاركة جماعية لكادحينا، شيئاً فشيئاً، وإننا كتوجه ديموقراطي نعتبر حرية المبدأ أساساً في المشاركة العامة للجميع دون تمييز، والتجربة تؤكد أن واجب من يمتلك القدرة أن يعمل بصبر وجد، وأن لا ينخرط في صدام وتخبط نتائجه حتماً بلا فائدة.

علينا أن ننظر الى التاريخ بتمعن لكي يكون نضالنا مرتبطاً بممارسات ملموسة لفكر الطبقة العاملة، كما أن محاربة الفكر الرجعي والبرجوازي دون طرح فكراً نيّراً مقنعاً واضحاً، لن يقدّم إجابات وتفاسير شافية لما يجري من تحولات، وإنما تفاسير سطحية بلا دلائل، وكلما تعمقنا في إعطاء البراهين والحقائق كلما نجحنا في توضيح الفكرة وتحري الدقة في المعلومة.

من هنا لا يستطيع طرف أن يهيمن على الطرف الواعي المتنور المسلح بالحقائق لا بالديماغوجيا والتشرذم والانغلاق والتشرد، حيث الوقوع حتماً في دائرة الانحدار والتقوقع والتهرب من المسؤوليات الاجتماعية، وهذا عيب يتحمله كل من لا يسعى إلى إعطاء صيغة تقدمية تواكب العصرنة في العلوم والتطور الاجتماعي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، وهنا الخوف من تسيد وهيمنة القوى البرجوازية المستغلة (بكسر الغين) على الجميع، وهنا الطامة الكبرى، حيث يعمّ الخراب ويغيب، او يضعف، تلاحم القوى الكادحة عن الساحة التي نسعى لأمميتها.

إن استئصال بذور الرجعية من صفوف الطبقة العاملة والكاحين عامة يحتاج إلى مثابرة وهدوء، وذلك لكي نتفهم ظروف كادحينا، بذلك تكون استنتاجاتنا صائبة لا تهضم حق أحد في وقت يحتاج فيه الكادح أن يطور من ذاته وحياته المعيشية، فيما تحاول الرجعية الوصول إلى التنظيمات العمالية التي تحرص على وحدة العمال دون تمييز.

لماذا القفز فوق تنظيم عمالي ديموقراطي موحد يهدف إلى النضال لأجل الدفاع عن قضايا تهمّ كل أبناء الطبقة العاملة دون استثناء، فمن الضرورة أن يسعى الجميع لتوحيد صف هذه الطبقة بدلاً من السعي للانفرادية التي تعزز التفكك، وفي هذه الحالة علينا ان نوضح للطبقة العاملة الاختلاف بين منبر الوطنية وتطرف الرجعية العدائي، حيث تلجأ الأخيرة، اي الرجعية، على الدوام لتشويه القوى الوطنية التي تختلف معها، بدل أن تمد جسور التحاور، وهو سلوك لا يعزز روح التضامن لأجل خلق قاعدة عريضة لأجل مجتمع متماسك محب يهدف الى البناء الاجتماعي بالطبع، فيما النهج الآخر يؤدي إلى شيوع حالة من اليأس والضياع وعدم الثقة في الأفكار التي ناضل الناس في سبيل انتصارها وفي أن تكون هي السائدة في المجتمع، بدل أفكار الإحباط والخيبة.

إن أي موقف يخالف النسيج الاجتماعي لا يمثل، بالطبع، بعداً يطرح الانتماء للوطن، ولا يمثل حباً لعامة أبناء هذا الوطن، فالانتماء يعني احترام مبادئ أبناء الشعب قاطبة، اما الاستمرار في اجترار التنظير المستهلك الفاشل لا يجدي نفعاً، وبجهودنا الجبارة نستطيع أن نبدد التباعد المؤرق الذي نعاني منه كلنا ونحقق المستحيل، لنؤكد بأن اليد الواحدة لا تصفق، وحين ندرك ذلك ونعمل في سبيله بكل جد واجتهاد سنكسب الرهان وننتصر، وهذا ما تؤكده تجارب الشعوب وقواها الحية، بما فيها تجربتنا.

د. محمد الصياد

رسالة إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

تستطيع أن تتباهى وتتفاخر بانجاز اتفاق وقف حرب الإبادة الصهيوأمريكية على قطاع غزة، وأن تنسب الفضل في ابرام الصفقة، كما هي عادتك، الى ذاتك المتضخمة. وتستطيع أن تباهي بهذا «الانجاز» أقرانك من رؤساء العالم الذين لا تعتبرهم أنداداً لك بقدر ما تنظر اليهم كحكام ولايات يأتمرون بأمرك، كما هو حال حكام الولايات الأمريكية الذين تهددهم بانزال الجيش الأمريكي الموازي، أي قوات الحرس الوطني، المخصصة لقمع حركات الاحتجاج في الداخل الأمريكي. وتستطيع أيضا أن تصر على أحقيتك في الحصول على جائزة نوبل «للسلام».

تستطيع أن تفعل ذلك وأكثر. بل إنني ظللت أتمنى من كل قلبي أن تنصاع لجنة نوبل لضغوطاتك وضغوطات القوى التي تقف خلفك، وتمنحك الجائزة، كي يكتمل مشهد سقوط النظام الدولي ومؤسساته الفاسدة الذي أقامته دولتك بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. لكن أعضاء اللجنة المحسوبين على القوى الغربية التي تعمل بأجندة فاشية غير معلنة، شاءوا الا أن يخدموك بطريقتهم المافيوية الخبيثة، باختيارهم لشخصية فنزويلية من انتاج المخابرات الأمريكية والوقف/الصندوق الوطني للديمقراطية الأمريكي سيء الصيت..هي زعيمة المعارضة الفنزويلية ماريا كورينا ماتشادو التي دعت يوما مجرم الحرب نتنياهو لارسال قوات اسرائيلية لغزو بلادها والإطاحة بحكومتها لتسليم مفاتيح «بلادها» لبلاك روك الصهيونية وشركات البترول الأمريكية التي تريد الاستحواذ على النفط الفنزويلي الثقيل الملائم لمصافي النفط الأمريكية.

اختيار اللجنة المضبوط على هواك، قدّم لك هدية مجانية لتبرير عملية غزو الخنازير الجديدة التي يعمل عليها أدميرالات البحرية الأمريكية لاحتلال فنزويلا والفوز بجائزتها الكبرى، أكبر احتياطي نفطي في العالم قُدّر في عام 2023 بحوالي 303 مليار برميل من النفط الثقيل.

لكنك لا ولن تستطيع أن تمحو حقيقة أنك كنت شريكا مع مجرم الحرب نتنياهو في جرائم الإبادة والتجويع التي ارتكبتموها معا ضد سكان غزة، أمام أنظار العالم قاطبة.

«نظرية الثورة الثُلاثية» في الصين والتحليل الماركسي (٣)

في الماضي، كان الحزب الشيوعي الصيني قادراً على كسب سُلطة الدولة عن طريق المعارك المُسلحة بسبب الروح الثورية التي حركت النِضال العظيم والحركة الثورية. واليوم، فإن المِيزة التاريخية للحِقبة الراهِنة تفرض بأن النِضال العظيم الجديد سيكون شاقاً وطويل الأمد في طبيعتهِ، مع عوامل مُعقدة مُتراكِبة على بعضها البعض.

وحتى نُحقق النصر النِهائي لهذا النِضال العظيم، يجب علينا أن نواكب العصر، وأن نُحافظ على الطبيعة الثورية للحزب الشيوعي الصيني، وأن نحمل الروح الثورية إلى الأمام، ونسعى إلى إكمال الثورة. ويمكن مُلاحظة أن الحزب الشيوعي الصيني ليس هو الحزب الحاكم فقط، ولكن هو أيضاً حِزب البِناء والحزب الثوري. إذا لم يكُن هذا هو الحال، عِندها سوف يخسر الحزب مكانتهُ الحاكمة مع تلاشي طبيعته الثورية. وفي مثل هذهِ الظروف، إن إنجازات البِناء المُسجلة في النضال العظيم لن تتلاشى فحسب، بل إن الحزب والبِلاد سوف يهلكان ويمتحيا من التاريخ. ولا بُدَ من أن نتعلم من دروس إنهيار الأحزاب الشيوعية في الإتحاد السوفيتي السابق وفي البُلدان الإشتراكية في أوروبا الشرقية وأن ننتبه إليها.

ترجمة:
غريب عوض

بقلم: محرر مجلة
Cheng Enfu and
Yang Jun

بما أن أهمية "الثورة" عظيمة للغاية، فما هو مُحتوى الثورة المُشار إليهِ في الدعوة إلى "الدفع بقوة بِروح حمل الثورة إلى نِهايتها"؟

في الوقت الراهن، هناك ثلاث توضِيحات نظرية رئيسية مُقدَمة في الأوساط الأكاديمية. الأولى هي نظرية الثلاث ثورات القائمة على المنطق العمودي (الثورة الديمقراطية الجديدة، و الثورة الإشتراكية، و الإصلاح والإنفتاح الإشتراكي). والثانية هي نظرية الثورات الثلاث المبنية على منطق أُفُقي (ثورة في الحقل الإقتصادي، وثورة في المجال الساسي، وثورة في الحقل الأيديولوجي والثقافي). و الثالثة هي موقع «نظرية الثورتين» (الثورة الأجتماعية وثورة الذات) تطورت من منظور المنطق الذاتي والموضوعي. كلُ واحِدة من هذهِ التوضيحات الثلاث تعتمد على الجمع بين النظرة الثورية «الضيقة» والنظرة الثورية الواسِعة. إن هذا الجمع بين النظريات ذو قيمة كبيرة، فهو يُلخّص ويَصقل معاً بموضوعية الرؤية الثورية الماركسية، وتاريخ الحركة الشيوعية العالمية، وكامل التاريخ الثوري مُنذُ تأسيس الحزب الشيوعي الصيني. ومع ذلك، فإن العيوب والنقائص واضِحة في كل من هذهِ الآراء. إن نظرية الثورات الثلاث لا تعكس بِشكل مُباشر مبدأ الشمولية الضمني في الثورة، في حين أن نظرية الثورات الثلاث ونظرية الثورتين لا تعكس الخصائص التاريخية المرحلية للثورة. وفي هذا الصدد، يتعيّنُ علينا إجراء تحليل علمي أعمق على أساس هذهِ التوضيحات النظرية الثلاثة.

وبصورة عامة، فإن الثورة التي تنطوي على «الدفع بقوة بروح حمل الثورة حتى أكتمالها» ينبغي أن تكون لها أتصالات غنية على مُستويات مُتعددة وفي أبعاد مُختلفة.

وبالإضافة إلى الثورة العلمية التكنولوجية والثورة في الشوؤن العسكرية والإنتاجية، تتجلى الثورة بشكل رئيسي من خلال خصائِصُها الأساسية الثلاثة التالية. أولاً، إنها تنطوي على «إستيلاء ثوري على السُلطة»، بمعنى الإطاحة بالنظام الحاكم القديم وإقامة النظام الحاكم الجديد والدفاع عنهُ؛ وهذا هو المعنى الأصلي للثورة. ثانياً، إنها «ثورة إصلاح» بمعنى إنها تتضمن الأصلاح الذاتي وتحسين النظام الإشتراكي؛ وهذا هو المعنى الموسع للثورة. ثالثاً، إنها «ثورة إنتقالية» بمعنى أنها تتضمن إنتقال وتحوّل من المرحلة الأولية للإشتراكية إلى المرحلة التالية والمجتمع الشيوعي، وهو الهدف النهائي ومعنى الثورة. إن الثورات الثلاث، الثورة الثورية للإستيلاء على السُلطة، والثورة الإصلاحية، والثورة الإنتقالية، لها أهمية ومحتوى وطبيعة: الإقتصاد والسياسة والثقافة (بما في ذلك الأفكار والنظرية والروح والتعليم)، والمجتمع (بما في ذلك العلاقات الأُسرية والزوجية والجو الإجتماعي والعادات)، والأبعاد الفلسفية الأوسع للذاتي والموضوعي. نظرية الثورة الثُلاثية المطروحة هُنا مُترابِطة وشاملة، تُشكّلُ «ثالوثاً»، نِظاماً عضوياً بِخصائص تشمل تتابع الزمان، والترابط المكاني، والسببية المنطقية، وهو ما يُهيئ الأرضية لتقدم المجتمع الصيني نحو التقدم والحضارة. وفيما يلي شرحٌ مُحدد، مُستوحى من النظريات الصينية والأجنبية المُعاصِرة والواقع.

2. تتطلّب «الثورة» استيلاءً ثورياً على السُلطة بمعنى الإطاحة بالنظام القديم وإقامة النظام الجديد والدفاع عنه

إن الإجراء الأول اللازم لإتمام الثورة هو»إسقاط السُلطة القائمة وتفكيك العلاقات القديمة». والهدف الأساسي والقضية الجوهرية هي الإستيلاء على السُلطة السياسية وترسيخها؛ وإلا، فلا يمكن إقامة الإشتراكية. وفيما يتعلق بالصين، فإن تأسيس جمهورية الصين الشعبية كان بمثابة إنتصار حاسم لِحزبنا في الإستيلاء الثوري على السُلطة. إلا أن فشل كومونة باريس وعودة النظام الرأسمالي في الإتحاد السوفيتي يدعوان إلى التفكير الجدي.

حتى لو أستولى الحزب الشيوعي الصيني على السُلطة، فسيظلُ يواجه لفترة طويلة مشاكل ضمان أمن النظام والأمن الأيديولوجي، مع إحتمال عودة القوى البرجوازية إلى السُلطة. لذلك، يبقى الإستيلاء الثوري على السُلطة مُهمة غير مُكتملة: «بمعنىً ما، تُعد العودة المؤقتة ظاهِرة مُنتظمة يصعب تجنبُها تماماً». ومن منظور محلي، «تم القضاء على الطبقة المُستغلة كطبقة، لكن الصراع الطبقي سيستمر لفترة طويلة ضمن نِطاق مُعيّن».

وعلى الصعيد الدولي، تعمل القوى الغربية المُعادية على تكثيف صِراعها الطبقي في المجالين السياسي والعسكري، سعياً إلى استخدام أساليب «الثورة المُلونة» من أجل تغريب الصين وتقسيمها. وتعتبر

الولايات المتحدة وحُلَفاؤها الصين مُنافِسُها الرئيسي أو «عدوها الرئيسي»، وتحت شُعار ما يُسمى بإعادة توازن القوى في منطقة آسيا والمُحيط الهادي، شَرَعَت الولايات المتحدة في العمل على الحد بشكل شامل من التنمية السلمية للصين في العلوم والتكنولوجيا وغيرها من المجالات. وبإختصار، يواجه النظام الإشتراكي بعد الإستيلاء على السُلطة تناقُضات وصِراعات بين التخريب ومناهضة التخريب، والتطور ومناهضة التطور، وفي ظِل ظروفٌ مُعيّنة قد تشتد الصِراعات المُقابِلة. ومن أجل الدِفاع عن ثمرات الإنتصار الثوري، يجب عَلينا تعزيز النِظام السياسي الجديد من خلال بِناء إقتصاد، وسياسات، وثقافات، وأجتماعيات، ودفاعٍ وطني إشتراكي. وهذه العناصر مُجتمعة تُشكّل المضمون الحيوي لِسُلطة الدولة عقب أنتصار الثورة والإستيلاء على السُلطة.

عالمياً، بالإضافة إلى الدول الإشتراكية العالمية – "واحدةٌ كبيرة وألأربع الصِغار" (الصين، وكوريا الشمالية، وكوبا، وفيتنام، و لاوس) – تواصل الأحزاب الشيوعية في مُعظم دول العالم جهودها الحثيثة لإسقاط النظام القديم وتأسيس سُلطة سياسية جديدة.

ومع ذلك، لا تزال قوة الإشتراكية العالمية ضعيفة مُقارنةً بالرأسمالية، ولا تزال الإشتراكية في موقف دفاعي حول العالم. ولا تزال المُهمة العالمية المُتمَثِلة في الإستيلاء الثوري على سُلطة الدولة تواجه عقبات هائلة. وفي ظِل العولمة المُتزايدة، يتطلب الهدف الأستراتيجي المُتَمثِل في الإستيلاء على سُلطة الدولة ثم الدفاع عنها من الأحزاب الشيوعية في معظم دول العالم استخدام إستراتيجيات ثورية سليمة وإظهار مُرونة عالية في الإستجابة للأوضاع المُتغيّرة بِسرعة. بهذه الطريقة فقط ، يمكن للطبقة العاملة العالَمية والعُمال ضمان النصر الحقيقي للإستيلاء الثوري على السُلطة.

إن الطريق الثوري يَتطلّب الإستخدام المَرِن «للإستيلاء العنيف على السُلطة» و أخذ السُلطة بإسلوب سلمي». في المُمارسة العملية، فإن الدول الإشتراكية التي حققت النصر الأولي في الإستيلاء الثوري على السُلطة، قد سيطرت على السُلطة السياسية من خلال الثورة العنيفة. لِذا، يرى تيار مُعيّن في الراي العام أن الثورة العنيفة، بشكل مُطلق، هي الوسيلة الوحيدة للإستيلاء على السُلطة السياسية، مُساوين بين الإستيلاء الثوري على السُلطة والثورة العنيفة. ولقد صرح ماركس Marx بالفعل بأن أهداف الشيوعيين "لا يمكن تحقيقها إلا بالإطاحة بالقوة بجميع الأوضاع الإجتماعية القائمة". ولكن بينما جادل ماركس وإنجلز بأن «البروليتاريا لا تستطيع الإستيلاء على السُلطة السياسية ... دون ثورة عنيفة»، ولاحظ ماركس أيضاً أنهُ «حيثما يمكن للدعاية والتشجيع السلميين تحقيق هذا الهدف بشكل أسرع وأكثر موثوقية، فإن تنظيم إنتفاضة يُعدُ ضرْباً من الجنون». كتب أنجلز Angels، في مُقدمة النسخة الإنجليزية من المُجلد الأول من كِتاب "رأس المال» عام 1886، عن ماركس التالي:

كان ينبغي أن يُسمع صوت رجلٌ كانت نظريته برُمَتها ثمرة دراسة دامت طوال حياته للتاريخ الإقتصادي وأوضاع إنجلترا، والتي أفضت تلك الدراسة إلى إستنتاج مفادهُ إن إنجلترا، على الأقل في أوروبا، هي البلد الوحيد الذي يمكن فيه تحقيق الثورة الإجتماعية الحتمية بوسائل سلمية وقانونية بالكامل.

ولم ينسى قط أن يُضيف أنهُ لم يتوقع قط أن تخضع الطبقات الحاكمة الإنجليزية، دون "ثورةٍ مُؤيدة للعبودية"، لهذه الثورة السلمية والقانونية.

علاوة على ذلك، حذر إنجلز Engels في رسالته إلى ريتشارد فيشر (إقتصادي إنجليزي) بتاريخ 8 مارس/ آذار 1895 قائلاً: "أرى أنهُ لا فائدة تُرجى من الدعوة إلى الإمتناع التام عن أستخدام القوة". ومن الواضح أنهُ ينبغي استخدام مفهومي "الإستيلاء العنيف على السُلطة" و "الإستيلاء السلمي على السُلطة" بِمُرونة. فعلى مدار العشرين عاماً الماضية، قدم الحزب الشيوعي الصيني نموذجاً للأستخدام المَرِن لِهاتين الطريقتين لِضمان النصر في الإستيلاء الثوري عَل السُلطة.

ج. تَتَطلّب النتائج الثورية الإستخدام المَرِن «الصِراع العَلني» و «الصراع السري».

إن الغالبية العُظمى من الأحزاب الشيوعية في العالم أصبحت الآن قانونية بإعتبارها أحزاب مُعارضة للأحزاب البرجوازية الحاكمة في البلدان المعنية. ومع ظهور العولمة ومجتمع المعلومات والإنترنت إزدادت كثافة الأتصالات البشرية آلاف المرات.

إذا لم ينخرط النظام البرجوازي الأحتكاري في السياسة الشمولية والقمع العنيف، وإذا كانت إستراتيجيات الأحزاب السياسية للطبقة العاملة صحيحة، فسوف تكون هذه الأحزاب قادرة على توسيع عضويتها ونفوذها بسرعة أكبر وعلى نطاق أوسع. ولكن في الواقع، كانت هناك دائماً حاجة لجبهتين في الصراع. وكما كتب ماو تسي تونغ، «بالإضافة إلى العمل العَلني، ينبغي أن يكون هناك أيضاً عملٌ سري ليدعمهُ».

وخاصةً عند ما تكون الدول الرأسمالية حريصة على تدمير تنظيم الحزب الشيوعي، فإن العمل السري يمكن أن يسمح للشيوعيين بالحفاظ على قوتهم وتجميعها بشكل فعال بينما ينتظرون الفُرصة للإستيلاء على السُلطة.

يمكن للشيوعيين، على سبيل المثال، أن يعملوا بشكل نشط عل إنشاء وتوسيع مؤسسات مُدِرة للربح في أشكال مُختلفة، سواء كانت علنية أو سرية، من أجل توفير قاعدة اقتصادية موثوقة لتطور الحركة الثورية البروليتارية. ونظراً لأن الشيوعيين في المجتمع الغربي يتعرضون للوصم (وصم بالعار مثلاً) والتهميش، وحتى للذم والتشهير، فقد يُقررون تأسيس حِزب سياسي لا يحمل إسم «الحزب الشيوعي»، ولكنهُ شيوعي في جوهره. ومن خلال إخفاء الأشكال الخارجية، قد يتمكنون من تحقيق هدفهم المُتمثّل في الإستيلاء على السُلطة في المدى القريب.

وهذا يشبه نموذج الأحزاب السياسية للطبقة العامِلة مثل حزب العدالة والعمل الجمهوري، الذي يتمتع بنفوذ واسع في بيلاروسيا.

ويتعاون الشيوعيون، بشكل علني أو سري، من خلال تأسيس دور النشر ومحطات التلفزيون والمُنتديات والصُحُف والمواقع الإلكترونية وغيرها من وسائل الإعلام ومن خلال المُنظمات والقنوات مثل الجمعيات والمؤسسات والمدارس والمكتبات وجمعيات الشباب، لتعزيز الوجه العام للماركسية والإشتراكية العلمية، وتعزيز مكانة الحزب الشيوعي بقوة.

د. المبدأ الثوري هو الإستخدام المَرِن «للإستقلال» و «ألإتحاد الدولي». لقد ضمنت الروح البُرجوازية العالمية التي تحكم منطق رأس المال الخاص أن الثورة البروليتارية للإستيلاء على السُلطة لم تكُن قط حركة قومية ضيقة، بل هي قضية عالمية مُلهَمة بِشُعار، «يا عُمال العالم إتحدوا».

مُنذُ عام 1864، ساهمت مُنظمات دولية مُتعاقِبة بشكل كبير في توحيد قوى الإشتراكية العالمية. وبالرغم من وجود بعض الصعوبات، إلا أنها كانت مَحدودة ببعض أشكال الإتحاد، فالمبدأ الأساسي وروح التضامن الدولي للبروليتاريا لا يمكن إنكارهُما.

وهذا الإتحاد ليس لهُ قيمة تاريخية فحسب، بل قيمة للحقبة الجديدة أيضاً.

إن الإنحياز في مُحاولة إنكار أي شكل من أشكال الأتحاد الدولي تماماً، والتركيز على نجاح التظاهرة بمعزل عن غيرها، يكمنُ في الفصل بين «الأستقلال» و «الإتحاد الدولي». في الواقع، «الأستقلال والحكم الذاتي مُدرجان في مفهوم الأُممية نفسها»؛ كلاهُما مُتحد. حتى الدستور الذي إعتمدتهُ الصين عام 2017 يؤكد على وجوب قيام الدولة بتربية الشعب على الأُممية. وبالتالي، لا ينبغي لنا التخلي عن الروح الأممية البروليتارية لا قولاً ولا فعلاً.

إن وجود شكل من أشكال الإتحاد الدولي أمرٌ لا غِنى عنهُ، كما ذَكّرَنا ماركس: "لقد أثبتت التجربة الماضية أن تجاهل الوحدة الأخوية التي ينبغي أن توجد بين العُمال في جميع البلدان ... سوف يُعاقبهم – وسوف يتسبب في فشل جهودهم المُتفرقة بشكل مشترك." وعلى الرغم من الظروف المُعاكسة، فإن درجة مُعيّنة من الإتحاد الدولي مُمكِنة، حيثُ أن الأحزاب الشيوعية في جميع البدان في عالم اليوم أستكشفت الطريق الثوري مع أخذ مُميزاتها الخاصة في الإعتبار.

وهكذا، تعزز مفهوم "الأستقلال" بشكل كبير. وقد أرسى هذا الأُسُس التنظيمية لإستمرار الأتحاد الدولي، وهيأ الظروف الأيديولوجية لإزدهاره. وبالنظر إلى الإتجاه العام، فإن مُستقبل الإشتراكية العالمية يعتمد على العمل المُشترك الفعال للبروليتاريا العالمية".

وقد حققت الأحزاب الشيوعية في مُعظم البلدان أشكالاً جديدة من الوحدة الدولية، وتتوقع المزيد في المستقبل.

«أريد أن أجدد نفسي كل يوم!»..
في أهمية الإرث الصحفي لغرامشي

في الأول من يناير عام ١٩١٦، فاجأ أنطونيو غرامشي قرّاء عموده الصحفي في جريدة "إلى الأمام" بإعلان طريف للغاية: "أكره رأس السنة.

أريد لكل يوم أن يكون بمثابة رأس سنة جديدة بالنسبة لي. في كل صباح أريد أن أراجع نفسي، وفي كل صباح أريد أن أكون إنساناً جديداً!.. أكره تلك الاحتفالات ذات المواعيد الثابتة كرأس السنة، والتي تحوّل حياتنا إلى ما يشبه المشروع التجاري بكل ما يتطلبه ذلك من إجراء كشف حساب سنوي بما سبق وبإعداد خطة الميزانية للعام الجديد!".

محمد ديتو

أشار غرامشي في مقالته إلى أن هناك تواريخ عديدة تحفل بها روزنامة التاريخ: مثل بدء التاريخ الروماني، أو بداية القرون الوسطى، أو بداية العصر الحديث وغيرها، «ولكنها تواريخ تجعلنا نتوهم بأن حياة البشرية تبدأ من جديد بعد هذا التاريخ أو ذاك، وكأنها تعبر جبالاً تلو الجبال، ولكن الحقيقة غير ذلك تماما، فمسار التاريخ لا ينقطع، ولا يتوقف عند تاريخ محدد، بل هو في صيرورة مستمرة وبلا وقفات مفاجئة». نتيجة لهذه القناعة فإن غرامشي اقترح منظورا جديدا لحياته: «أريد أن أبتكر وأجدد نفسي كل يوم.. وأن أختار لحظات راحتي بحرية بعد قيامي بإنجاز مهام عملي بكل النشاط والحيوية التي أتمتع بها. أريد لكل ساعة من حياتي أن تكون جديدة، وأن تواصل إبداع ما سبقها من ساعات. لا أريد إحتفالات ذات إيقاع إجباري، فقط لأن أسلافنا قاموا بذلك!".

هذه الروح اللعوب المحبّة للحياة عكست تحوّلاً جذرياً في نفسية شاب كان قبل بضعة شهور فقط يعيش إكتئاباً حاداً، ومرضاً لم يترك له حتى فرصة مواصلة دراسته الجامعية بشكل طبيعي كبقية الطلاب.

يجمع الكثير من المؤرخين على أن غرامشي أعاد "إبتكار» نفسه عبر الانخراط بنشاط في صفوف الشبيبة التابعة للحزب الاشتراكي الإيطالي، وكانت الكتابة الصحفية هي ما ساعده بالتحديد في إكتشاف المعنى الجديد لحياته، وإنقاذه من هاوية اليأس التي وقع فيها. بيد أنها لم تكن كتابة "حيادية" على الإطلاق، بل كانت منذ البداية تعبيراً عن انحيازه الواضح لمصالح الكادحين والمهمشين في المجتمع، وإسلوبه المميز في التعبير عن هذا الإنحياز، كما عبر عنه في مقالة شهيرة نشرها في فبراير 1917 عنونها ب "اللامبالون": "أعتقد أن إتخاذ موقف هو ما يجعل الانسان مواطنا حياً، لأن اللامبالاة تعني أن تكون متطفلاً، وجباناً، وكسولاً .إنها الموت بعينه. لذلك أكره اللامباليين.... لطالما لعبت اللامبالاة دورا سلبياً في التاريخ، وكونها قائمة على عدم اتخاذ أي موقف، هو ما يجعل دورها مُضراً على وجه التحديد. إن ما يجعل الشر قادراً على الإضرار بالجميع، مردَهُ إلى أن الغالبية تتخلى عن إرادتها في مقاومته، وهذا ما يُمكِنه من سن قوانين لايمكن إلغائها إلا بالثورة ... في ظل سيادة حالة اللامبالاة في المجتمع، تعمل أيادي الشر في الخفاء وتنسج خيوط مصائره، فيما يغلق غالبية أفراد المجتمع عيونهم غير آبهين بما يحدث .أما حين تحل الكارثة فسيتم النظر إليها وكأنها مصيبة طبيعية (ثورة بركان أو زلزال) حلت على الجميع بلا استثناء، المبالي وغير المبالي، فالكل سيصبح ضحية. البعض سيتذمر، والبعض الآخر سيلعن، ولكن القليل من سيملك الجرأة ويسأل نفسه: لو قمت بدوري وكافحت ضد ذلك،فهل كان ما حدث سيحدث؟ .. لذلك أُعلن بأنني إنسان حي، وذو موقف، وأكره اللامباليين !" .هذا الموقف تجاه حالة اللامبالاة ستكون له استحقاقات عملية بالنسبة لغرامشي، فما يقوله سيطبقه على نفسه، إذ ساهم بنشاط في أنشطة "اتحاد الشباب الاشتراكي": "إن الإنضمام إلى حركة ما يعني تحمل جزء من مسؤولية الأحداث المقبلة"، كما ذكر في إحدى مقالاته.

نشط بشكل ملحوظ في مجال توعية العمال عبر إجتماعات التثقيف التي كان الاتحاد ينظمها لهم آنذاك. حاضَر لهم مثلا عن الثورة الفرنسية وانتفاضة العمال في كومونة باريس. بعد سنين سيتذكر غرامشي بحب أجواء تلك الاجتماعات "والشعور بالثقة الذي كان ينبع من كوننا رفاقاً، ومن مشاركتنا لنفس الأفكار والشغف الثوري بتغيير العالم...كانت تلك الحميمية هي مصدر قوتنا وتماسكنا بوجه أصعب الظروف.» على الرغم من أهمية تلك الأنشطة التي تندرج ضمن العمل الجماهيري لغرامشي، إلا أن نشاطه الأساسي وشغفه كان مرتبطا بعالم الصحافة الثورية، ومنذ البداية رفض أية إغراءات تدفعه للتخلي عن مبادئه من أجل مهنته.

كتب غرامشي: "لم أكن في يوم من الأيام صحفيا يبيع قلمه لمن يدفع أكثر، ويكون لزاما عليه أن يزيف باستمرار، وكأن الكذب جزء من كفائته المهنية . لطالما كنت صحفيا حراً، أتمسك دائما برأي واحد، ولم أضطر إلى إخفاء قناعاتي إرضاء لبعض السادة." في إحدى رسائله كتب: «أنا ثوري ذو نهج عملي بحت (أي مهتم بالجوانب التطبيقية للأفكار وليس التنظير المجرد) ... أنا انسان قابل للتصحيح والإقناع". في كتاباته انصهرت شخصية المناضل السياسي بالكاتب الصحفي إلى درجة يستحيل فصل بعضهما عن بعض، كما كان هاجس التفكير الفلسفي بداخله محفزا لكتابته الصحفية وفق ما ذكر لاحقا : " كل شئ مهم أقرأه يدفعني إلى التفكير: كيف يمكنني أن أكتب مقالة حول هذا الموضوع؟" .

وفّر له نشاطه الصحفي استقراراً مادياً مكّنه من مواصلة حياته في مدينة تورين الإيطالية. كان راتبه من جريدة "النظام الجديد" لسان حال الحزب الاشتراكي الإيطالي حوالي 1200 ليرة شهرياً وهو مبلغ جيد بمعايير تلك الأيام. حوالي الساعة الثانية أو الثالثة بعد الظهر من كل يوم كان يغادر غرفته الصغيرة متجها لمبنى الصحيفة التي كانت تصدر بحوالي 45 ألف نسخة. أدار غرامشي فريقاً صغيراً مكوّناً من ستة محررين، وثلاثة مراسلين وخمس سكرتيرات.عُرف عنه حدّة طباعه وغضبه من أي خطأ بالعمل وفق ما ذكره رفاقه بالعمل لاحقاً.كان دقيقا للغاية في عمله ولا يتحمل أي إهمال أو ضعف في صياغة المقالات. قال عنه أحد رفاقه بأنه كان يشتط غضباً حين يكتشف خطأً في التصحيح اللغوي: «هل هذه جريدة أم كيس بطاطا !! كيف سنؤثر بالجماهير إذا كان هذا مستوانا!». كان يعمل أربعة عشر ساعة متواصلة يومياً ولا يتوقف إلا لتناول وجبة عشاء بسيطة، ولا يترك مكتب الجريدة إلا في ساعات الصباح الأولى حين تفتح مقاهي الشوارع أبوابها للإفطار.

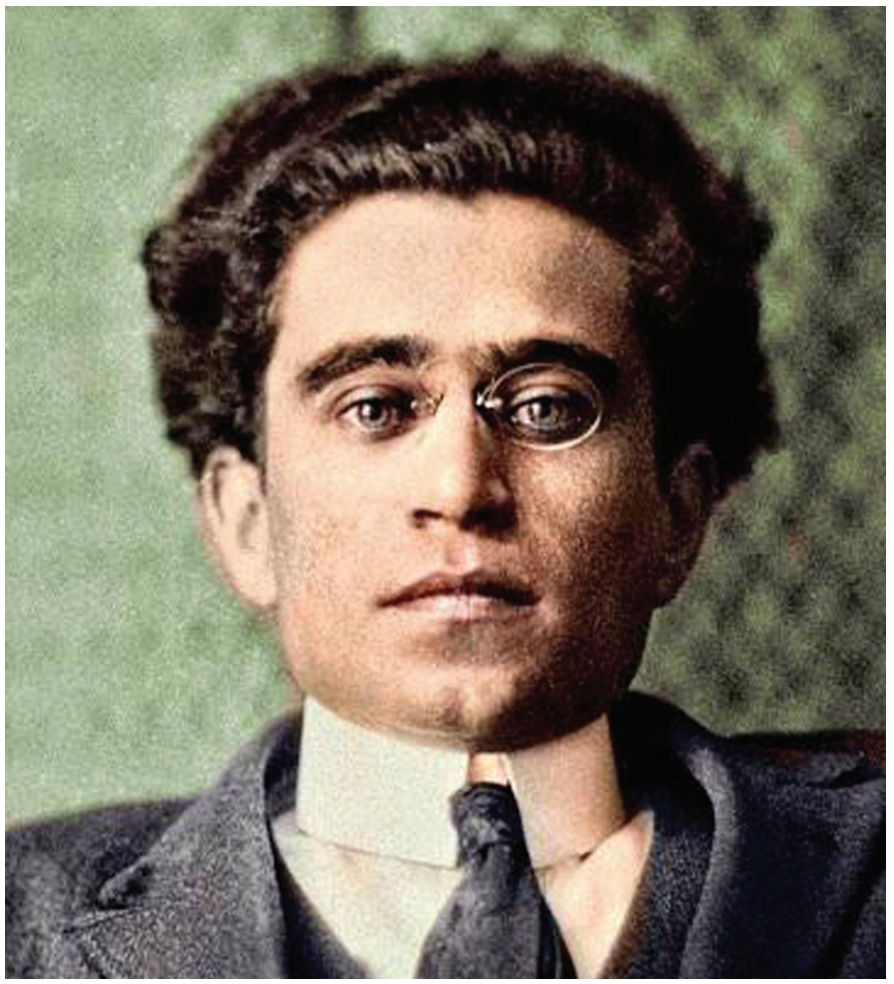

إتسمت مقالاته الصحفية بالوضوح، وصفاء اللغة والعمق الفكري، كما اشتهرت مقالاته الثقافية النقدية بجمعها بين السخرية والفكاهة مع النقد الهادف. كان يكره الزخرفة والتنميق في الألفاظ والإستعراضات اللغوية التي تخفي خواء المعنى. غالباً ما كان يلجأ لمنهج الفيلسوف الإغريقي سقراط في طرح سؤال ثم يتبعه بسلسة أسئلة أعمق حتى يصل الى جوهر الإشكالية التي يريد معالجتها في المقال. حسب وصف أحد معاصريه فإن غرامشي قد نفخ روحاً جديدة في صحافة اليسار وجعلها أقرب إلى فهم الكادحين. كان قلمه الصحفي قادراً على تكثيف المعنى بصورة مدهشة فعلا. ها هو مثلا يلخص العلاقة المنشودة بين الفن والسياسة بقوله: "الفن مُعلِمْ من حيث هو فن لا من حيث هو فن مُعلِمْ !"، وهي مقولة كان محمود درويش يحب تكرارها كلما استجد نقاش حول علاقة الأدب بالسياسة.

إلى هذه الفترة من حياته يمكن تعقب حكاية إعجابه بمقولة شهيرة للروائي الفرنسي رومان رولان والتي أصبحت لاحقا تنسب لغرامشي. في التاسع عشر من مارس 1920، نشر " رولان مقالاً في جريدة الحزب الشيوعي الفرنسي «لومانيتيه»، إمتدح فيها أحد الكتّاب الفرنسيين الاشتراكين (ريمون لوفيفر) قائلاً: «ما يثير إعتزازي في شخصيته هو تلك الوحدة الحميمية التي تمثل بالنسبة لي معيار الإنسان الحق، الوحدة بين تشاؤم العقل القادر على تبديد كل الأوهام، مع تفاؤل الإرادة. إنه نوع من الشجاعة التي لاتوجد إلا في النفوس الخيّرة والنادرة من البشر ....نعم إنه ذلك الانسان القادر على الضحك حتى في خضم أشد المعارك ضرواة، لأنه يتسامى بنبل على الإحباط، والشكوك المثبطة للعزيمة، ولأنّ حبه وحماسه للحياة أصدق تعبير عن مقاومته للموت». إلتقط غرامشي بنباهة الصحفي الذكي أهم ما جاء في مقالة رومان، وكثّف المقولة لتصبح: "تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة" وذلك في مقالة نشرها بعد بضعة أسابيع (حيث نسب المقولة بأمانة لرومان رولان)، وكررها لاحقا في العديد من الرسائل والمقالات لترسخ في أذهان القراء على أنها مقولة غرامشي الخالدة.

في إحدى رسائله الأخيرة من السجن أشار غرامشي إلى أنه خلال عشر سنوات من عمله الصحفي، كتب ما يمكن أن يملأ حوالي عشرين مجلدا بحجم 400 صفحة لكل مجلد. ناهزت مقالاته الصحفية الألف، وغالبا ما تمّ توقيعها بأسماء مستعارة أو رموز مثل (ألفا غاما) وغيرها . حتى الآن وكل بضعة سنين يتمّ الكشف عن مقالات جديدة تنسب إليه من قبل دارسي سيرته. أشار العديد من دارسي غرامشي الى الدور التأسيسي الذي لعبه نشاطه الصحفي في بلورة أطروحاته الأساسية التي كتبها لاحقا في "دفاتر السجن"، وخاصة فيما يختص بفهم آليات الهيمنة للطبقة السائدة . اعتبر غرامشي الصحافة بمثابة "الجزء الأكثر ديناميكية في ماكينة الهيمنة للطبقة السائدة" التي توجه وعي الرأي العام، وشبّه تلك الماكينة الضخمة بالقلعة المحصنة ضد أي فكر ثوري يسعى للتغيير. لذلك دعا القوى الثورية إلى إبتكار وسائلها الفعالة لاختراق تلك القلعة، وإبداع صحافة يسارية جديدة سماها "الصحافة المتكاملة" التي تلعب دور الناشط السياسي، والمُعلم الثقافي، والمُحلل العلمي للأحداث.

تجدر ملاحظة أن انخراط غرامشي في الكتابة الصحفية في صفوف الحزب الاشتراكي الايطالي قد تزامن مع أحداث تاريخية كبرى ساهمت في تجذير مواقفه السياسية، وبالتحديد تداعيات الحرب العالمية الأولى، وانتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية في روسيا القيصرية، وكلاهما دفعا باتجاه سلسلة من الانشقاقات داخل الأحزاب الاشتراكية في العالم ما بين اتجاه اصلاحي، وآخر ثوري استلهم إنتصارات البلاشفة في روسيا. سرعان ما وجد غرامشي نفسه في مخاض تسارع الأحداث السياسية ودوامة الانشقاقات الداخلية التي استنزفت قوى اليسار الإيطالي في ظلّ تصاعد وتيرة العنف في الحياة السياسية، وبروز الفاشية كقوّة استطاعت الإمساك بزمام السلطة في إيطاليا، لتبدأ بعدها مرحلة مظلمة ستكلف غرامشي حياته في نهاية المطاف.

إتقان بلا دهشة

حين يصبح الذكاء الاصطناعي ناقداً للمسرح

د. زهراء المنصور

قرأت -ذات تصفُّح- مقالاً مكتوباً بطريقة محكمة مرتبة، لكنه مريب ويثير الاستغراب؛ لأنه لا يتفق واسم الكاتبة التي مهرت صفتها بما يتعلق بالثقافة، دون أن يكون ذا صلة بالواقع البعيد عن توجهها عموماً، ليس على سبيل التجنّي، ولكن معرفةً بالتكوين والخلفية المعرفية مسبقاً. وهذا نموذج حي للبروز والمزاحمة، وليس السعي الآدمي المحمود ضمن نماذج كثيرة في كل منافذ الحياة التي ثبت أن لها مردوداً على أي مستوى. وليس القصد بالطبع أن يكون أي مجال حكراً على أشخاص أو فئة معينة، طالما أن العمل قدم بإتقان، لكن الفارق في قراءة أسباب ما وراء هذه الكتابة، أو الاقدام على فعل الإقحام بمعناه السيء.

وهذا ما دفعني لتفحّص المضمون المكتوب بعناية لا غبار عليها. لكن القارئ لا يستطيع القبض على المحتوى المقصود بسهولة، بل بين جنبات الجمل المنسقة بعناية؛ حيث لا يمكن استخراج معنى مكثف، ولا حتى أن يحيل إلى مجموعة أسئلة متصلة بالفعل الثقافي. وفي لحظة إدراك، تيقنت من تدخل الذكاء الاصطناعي الذي أحال وسيحيل مهناً كثيرة إلى الاستغناء.

وبعد أن كانت هذه الشخصيات تطلب من أشخاص بشريين آخرين، الكتابة بالنيابة عنها بمقابل مادي وغيره، انتفت اليوم الحاجة إلى هؤلاء الذين باعوا مهاراتهم لمن عرفوا كيف يشقون طريقهم بمجهود ضعفاء ومضطرين، وحل اليوم الذكاء الاصطناعي محلهم.

ربما يكون آمناً وسرياً حتى الآن، لكن هل من الممكن أن يؤتمن في المستقبل، أم يتحول إلى صندوق أسود يبتز مستخدميه؟ لكن الصورة ارتبكت حقاً بين الكاتب والمستَكتَب! خصوصاً حين يغطي هذا لقباً أكاديمياً ظهر من الجهات المانحة بشكل «فخري»، وبأسلوب مجاني فج، أو أخذت بطريقة ملتوية يبدو في خارجها الوقار، وداخلها غش ورشاوى! صورة مصقولة، وصفة مختلقة، ومستقبل باهر.. من الادعاء!

أزحت صورة المقال عن ناظري، شاعرة بكم السلبية الذي تملّكني لمعرفة حقيقة كثيرين مثل الصورة المصقولة؛ يديرون المواضيع بغير طرق الكفاءة المعهودة، لكنهم يتبوّؤن مناصب مهمة تتحكم في مفاصل مصيرية! ثم طرأ لي سؤال مشروع، وقررت أن أجرب أن أطلب من الذكاء الاصطناعي أن يكتب لي نقداً عن عرض مسرحي!

لم أكن أتخيل يوماً أن أطلب من آلة أن تكتب نقداً عن عرض مسرحي، لكن الفضول دفعني لتجربة الأمر. كتبت

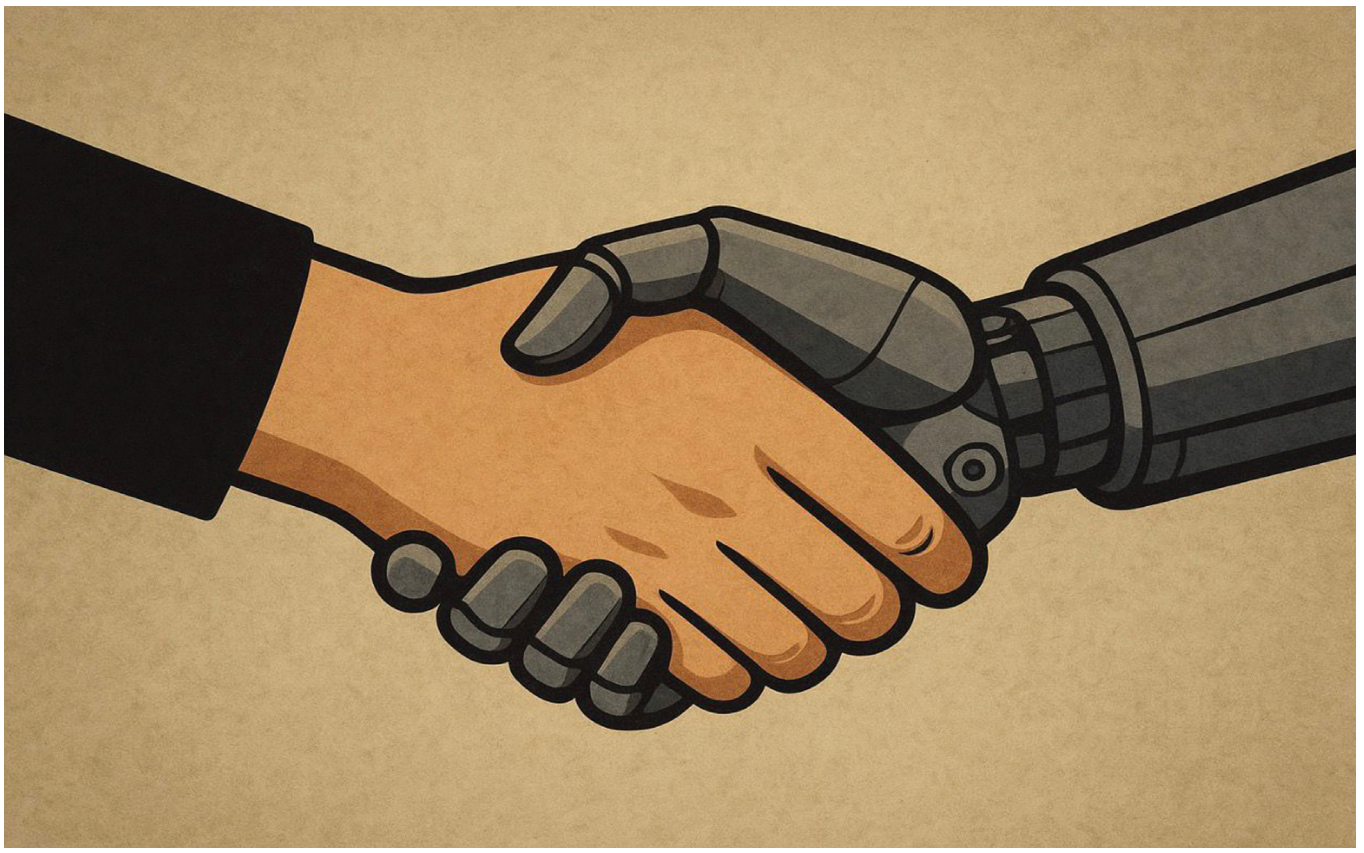

له وصفاً مختصراً لعمل شاهدته، وتركته لثوانٍ معدودة في تحليل المعطيات، وبعدها مباشرة ظهر أمامي نص متقن يحمل مصطلحات مسرحية متخصصة، ويجتهد لجعلها مادة متماسكة تصب في الحدث، يصبها ليكون الراوي العليم بأبعاد كل شيء؛ وكل شيء مرتب، ودقيق، ومهني، لكن شيئاً واحداً كان غائباً تماماً: الدهشة.

وقراءة النص المكتوب بعقلانية وحياد يظهره قطعة واحدة بالفعل، لكن بلا أي ارتعاش شعوري.

لم تكن فيه حرارة اللحظة، ولا أثر لتفاعلي أو تفحصي ولا انسجامي مع أداء الممثلين، ولا مراقبتي للعناصر الأخرى.

لا وجود لحرارة اللحظة، رغم أن الكتابة النقدية تتطلب غلبة العقل على العاطفة، لكنه بدا جثة تنام في وداعة مخيفة، لا نبض فيها.

ومن ثم جاء السؤال: هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يفهم المسرح حقاً، إن لم يختبره؟

النقد المسرحي ليس مجرد تقرير يصف ما حدث على الخشبة، بل تجربة موازية للعرض، تُكتبها الذاكرة والعين والعاطفة، وتحفر في الذاكرة ما يلامس الشعور، ويوقظ الأحاسيس المتشابهة أو الإنسانية بشكل عام، والناقد لا يدوِّن ما رأى فقط، بل ما شعر به: ارتباك أمام لحظة صدق، أو إحباط من أداء باهت، أو ارتعاش حين يسقط القناع عن الممثل.

كل هذا لا يمكن برمجته. فالآلة لا تتعرّق، ولا تنتظر، ولا تخاف أن تفوتها لحظة الحقيقة أو اتصالها مع الحدث على الخشبة. الآلة تحسن ترتيب الأفكار، لكنها لا تعرف المذاق المسرحي؛ مزيج الرائحة، والصوت، والحركة، والظل. والاتكاء غير البشري على كتابة تحليل لمادة إبداعية، تشبه سماع وصفة وجبة لم يتذوقها من يرويها؛ يقنع العقل، لكنه لا يشعل الحواس، خصوصاً في المسرح، وهو الفن الحي الذي يتطلب الانتباه الشديد لتفاصيل العرض؛ حيث لا إعادة، ولا استراحة، ولا تثبيت صورة. والنقد –بشكل ما– هو استعادة العرض بالتحليل الذي يوثق التجربة للزمن، لكن حين تتولى الآلة الكتابة، يتحول الاسترجاع إلى تلخيص، والتأمل إلى تصنيف.

وأخطر ما يهدد النقد اليوم هو فقدانه لحسّه المسرحي: القدرة على أن يشاهد بالكلمات وبعض الجمل التي تعطيه الإحساس بمشاهدة العرض، لكن ما يحدث أن الآلة تصنف، والإنسان يربط العرض بالوجود والقضايا الإنسانية والمجتمعية.

الإنصاف يقتضي القول إن الذكاء الاصطناعي ليس عدواً، بل هو مرآة دقيقة لما نغذيه به. إن أعطيناه نصوصاً تقليدية، أعاد إنتاجها. وإن قدّمنا له نقداً حرّ الفكر، سيحاول التعلم، لكنه لن يخلق مثله. فالآلة تجيد المحاكاة، لا الاكتشاف.

والمسرح قائم على هذا حين يعري صورنا الداخلية وقضايانا التي نخبئها دوماً تحت السجاجيد، ظناً منا أننا غير مرئيين من الداخل، وأن صورنا «المصقولة» من الخارج كافية للتصدير عمن نكون!

تداعت أمامي أيضاً مسألة تفتحت قبل سنوات، حين أثار ناقد عربي مهم فكرة اقتباس عرض مسرحي مأخوذ من نص عالمي فاز بجوائز مهمة في مهرجانات ذات قيمة أيضاً، وكان النقاش يدور حول أحقية نسب الإبداع؛ هل للآلة، أم للفريق الذي اجتهد لترجمة النص، سواء كان من نفس الآلة، أو إبداع مؤلفه؟ وإذا كان هناك اعتراف بالاقتباس، فكيف يمكن الفصل بين ما هو حقيقي وأصيل وبشري، وبين ما هو آلي؟

كانت هذه المسألة محل انقسام بين مؤيد ومعارض، منحاز ومتربص، والرافض لفكرة تدخل الآلة في الإبداع لديه شعور بسلب شيء كان يظنه حصراً على البشر: القدرة على الكتابة والتحليل وإنتاج المعنى. لكن ما يميزنا ليس المعرفة، وإنما الوعي بها. فالآلة تعرف ماذا، ونحن نعرف لماذا، بدون أن نختبر هذا في نظريات أو مناهج محفوظة. هي تقرأ المسرحية، ونحن نسمع صدى الممثل خلف الجدار الرابع، ونشعر بزخات عرقه وهو مرتبك، أو وهو يمثل ما يشعر به حقيقة في حياته، وجاءت فرصة التعبير عبر دور أمام جمهور يستعذب أداءه ويصفق له.

لذا لا أرى –بشكل شخصي– أن الذكاء الاصطناعي يهدد النقد المسرحي كما يهدد مهناً أخرى عديدة، ويسحب البساط منها بسهولة: العد، والنقد، والحسابات، والأرقام، وحفظ القوانين، وتحليل البيانات، هو فقط يعيد طرح السؤال الجوهري عن ماهية النقد، وهل هو تحليل تقني، أم تجربة وجودية؟

والتاريخ يذكّرنا بهذه الصراعات المتشابهة، مثل تلك التي دارت –ولا زالت– حول عبثية أفضلية واستمرارية الكتاب الورقي أو الإلكتروني، رغم أنه لا تقارب بين ما نحن فيه، وبين هذا المثال الصارخ. لكنه نبذة عن حيرة البشرية حول ما سيحسمه الزمن والحاجة وإيقاع الوقت، في حين أن المستقبل لا يحمل صراعاً بين بشري وآلة مصنوعة، تتفوق عليه بالكم، لكنه يغلبها بالكيف. الذكاء الاصطناعي يقدم البيانات، والآدمي يحولها إلى بصيرة حية.

أدركتُ بعد حُمّى فكرية والانتهاء من قراءة نص الآلة: أنه ذكي جداً، لكنه لم يدهشني.

إن الدهشة لا تُبرمج! الدهشة هي ما تجعلنا بشراً، وما يجعل المسرح فنّاً لا يمكن نسخه. والنقد المسرحي ليس وظيفة لغوية، بل فعل دهشة مستمرة، حتى في وجود بعض النقاد الذين يستهويهم وضع مصطلحات معقدة لإظهار التعالي المتعمد، وهم مكشوفون، أو يُكتشَفون مع الوقت، ويفقدون مصداقيتهم للأبد. ومن يقع في الحفرة، من الصعب أن ينهض مجدداً معافى منها، متناسين أن الناقد الحقيقي يرى بحواسه مجتمعة، مع علم وتذوق لا تحسنه الآلة، ولا يغلبه أي ذكاء مختلق.

«حين رفعت رأسي» لفوزية مطر: تأمل في ثنايا التاريخ ومعاناة النساء

تبدأ رواية «حين رفعتُ رأسي» المليئة بالأحداث، بهذه السطور: «حين أبكر الجد أبو محمد في الجلوس على المصطبة الإسمنتية الملحقة بالجدار الخارجي لمجلس بيته الكبير المواجه للطريق المطلة مباشرةً على ساحل بحر «الحالة» جنوبي المحرّق، لم يكن ينتظر القدوم اليومي لأصحابه من رجالات الحي فحسب، بل ليبقى فترةً قبل وصولهم، وحيداً متأملاً في اتساع البحر وزرقته الممتدة أمامه حتى السماء، متجاهلاً صخب النوارس، منصتاً أكثر وأكثر لهاجس قلبه الملح برغبته في زيادة واتساع ذريته».

حميد الملا

تتناول «حين رفعت رأسي» حقوق النساء المهدورة ومعاناتهن جراء العسف والإضطهاد من قبل المجتمع

هي الرواية الثانية للكاتبة فوزية مطر بعد رواية «نساء»، وتقع في مائة وتسعين صفحة من فصلين، حيث كُرس الفصل الأول لشيخة والفصل الثاني لحصّة، وتصدت الرواية لبعض من تأريخ الحركة الوطنية، أو شذرات منه على طريقة الروائيين حيث الوقائع تتحول إلى روح أو حياة أو إيقاع.

ركزت فوزية مطر على أنماط معينة من النساء، وأرادت من تلك الحكايات أن تصبح ذاكرة ووعياً وحساً للأجيال التي لم تعاصر تلك الأحداث ولم تواجه المشاكل التي عاشتها النساء على وجه الخصوص، ويمكننا القول إن هذه الرواية رحلة مزدوجة يحكمها سؤال البحث والتنقيب عن ثقل الماضي المضني على المرأة، ومقدار العسف والفقر والحاجة والعوز الذي وقع على النساء في تلك السنين وحاجتهن إلى العمل لمساعدة أزواجهن في أعباء الحياة: «أخرج لكسب رزق عيالي من عمل ليس هناك أشرف منه. هل تظن أن ما تعطيني إياه من مصروف زهيد يغطي السنوات التي تقضيها خارج البلاد ؟»، ويمكننا القول أيضا بأن ما قامت به الكاتبة كان له صدى في القبض على الماضي بوصفه تاريخاً بالإمكان تحويله إلى رواية تُحكى وهذا ما فعلته باقتدار، مما أعطى الرواية قوتها وجماليتها .

لا شك أن الراوية وهي بصدد كتابة روايتها كانت تتأمل التاريخ، وتحديداً تاريخ العلاقات الاجتماعية في تلك الفترة وتعقيداتها مما حدا بها لقراءة ذلك الواقع بعين فاحصة، دققت في ثنايا العلاقات بين الرجل والمرأة والعائلة بشكل عام، وأنتجت نصاً محكماً في الشكل والمضمون، وفي تصوري أنّ (حين رفعتُ رأسي) كُتبت في إطار الرواية الواقعية بتوظيف الحكايات الشعبية في النص القصصي وإن ظل النص في محتواه المرجعي رواية واقعية، فالعلاقات الاجتماعية ناتجة بالضرورة عن الوضع الاقتصادي في تلك الفترة وما تمخض عنه من حياة صعبة لطرفي المعادلة، الرجل والمرأة، على حدّ سواء.

كرست الكاتبة «حين رفعتُ رأسي» للحديث عن النساء المهدرة حقوقهن، والمعاناة التي يعشنها جراء العسف والاضهاد من قبل المجتمع، وبالمرور على واقع العمل الوطني والحركات السرية والمد القومي آنذاك والكفاح من أجل التحرر من الاستعمار والنضال المشترك للمرأة والرجل: «أنا سياسي يا حصة وحياتي صعبة جداً، فوق ما تتوقعين، حياة متقلبة متغيرة لا يمكن الوثوق بها»، لتردّ عليه: «أنا أيضًا سياسية، نتقاسم الشغف نفسه».إذن هو النضال المشترك للرجل والمرأة على حدّ سواء الذي وحد الشعب البحريني في مقارعة الاستعمار والتخلف بقيادة الحركة الوطنية آنذاك، والكاتبة كانت واعية تماماً بتاريخ الوطن من خلال أحداث الرواية المنصب على محاربة التقاليد المقيدة والمسيطرة على حرية المرأة من خلال واقع ذكوري يقيّد حركتها في المجتمع والعمل على وجه الخصوص.

كما أن الراوية من خلال سرد يوميات حياة البطلتين شيخة وإبنتها حصة أوصلت رسالة تتضمن عذابات المرأة وكفاحها في مواجهة القيود المجتمعية والاستعمار والتخلص من هذين العدوين حتى يستطيع المجتمع التطور والتقدم وهي عملية ممتدة ومعقدة وطويلة الأمد.

ولما كانت فوزية دارسة للتاريخ وذات تدريب عالٍ على القراءة الفاحصة، فقد تمكنت في روايتها هذه من توظيف معارفها وقدراتها في قراءة المشاكل الاجتماعية التي أدت وتؤدي إلى التخلف بوجود الاستعمار وإبقاءه على هذا التخلف والاستثمار فيه، وظفت الوثيقة السياسية والمعلومات التاريخية أيضاً في الرواية وانتجت نصًا متلازما مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي في تلك المرحلة، ووجدت مخرجات للولوج للفكرة التي تعمل عليها فاصبحت تلك الحكايات مادة للرواية وموضوعاً لها.

تركز فوزية في روايتها على تجربة شيخة وإبنتها حصّة وتفاصيل الحياة اليومية والعلاقات المتداخلة في المجتمع وما لقيتاه من صعوبات في شتى مناحي الحياة وتنقل إلى القارئ تلك الأحداث التي مرّتا بها، وإنصافاً للكاتبة نقول إن روايتها اجتازت حاجز الروايات الكلاسيكية التي تركز على الهوامش دون الولوج في المواضيع المهمة، فأنجزت عملاً ممتازاً، نتيجته رواية «حين رفعتُ رأسي».

معرض الخط والزخرفة الإسلاميَّة:

تذكيرٌ بجلال الموروث العربي وتعزيزٌ لحضور الإبداع البحريني

زينب علي البحراني

خـلالَ مرحلة زمنيَّة توحَّشَ فيها زحفُ الآلة على الإبـداع البشري لطرده واحتلال مكانه؛ يُمكن اعتبار كُل بادرة تُسـهِم في بقـاء هـذا الإبداعِ على قيد الحياة مُحاوَلة لإنقاذ ما تبقَّى من روح الجمال على وجه الأرض، ولا شك أن كُل فعاليَّة تملك الجُرأة الإبداعيَّة لمُقاومة تيَّار اليأس والاستسهال في هذا المجال أشبهُ بدفقة أكسجين ثمينة تُنعش رئة الفن والثقافة البصريَّة، فهل كان معرض «الخط العربي والزخرفة الإسلاميَّة» الذي استضافتهُ غرفة تجـارة وصناعة البحرين أواخـر سبتمبر 2025م شمعةٌ أسهَمَت في تغذية قلوب عُشَّاق هذا الإبداع بنور الأمَل والحماسَة؟

الخط العربيُّ فنٌ يتسمُ بالدقة والأناقة اللذانِ يُرافقان انعكاس روح الفنَّان وخياله الشاسِع على النص المرسوم بإتقان، ذاك الانعكاس المُنبثق عن موهبة إلهيَّة وعناقٌ بين مشاعر الفنَّان وثقافته الفرديَّة المُتراكِمة؛ ما يجعل من السحر الكامن في تلك الخطوط عصيًا على التقليد مهما انتشرت آلات الطباعة والخطوط المُكررة المُخزَّنة في برامج الحواسِب الآليَّة، عدا عن كونه موروثًا ثقافيًا وعلامة من علامات الهويَّة العربيَّة وبصمة من بصماتها الحضاريَّة الرَّاقية التي تستحق الحماية والاستمرار، لا سيَّما وأن تاريخ تطوّر فن الخط عبر العصور ارتبطَ بمهام رفيعة الشأن دينيًا وسياسيًا؛ بدءًا من كتابة المصاحف وزخرفة العمارة الإسلاميَّة، مرورًا بمُراسلات الملوك والأمراء والوزراء وبكتابة الأوسِمة والتعيينات والدواوين الحكوميَّة، وصولاً إلى تدوين الكُتُب والمخطوطات القيِّمة في عهودٍ مضَت.. ورُغـم هيمنة الخطوط المُتداولة التي تطبعها الآلات على تفاصيل الحياة اليوميَّة للبشَر، وتضاؤل استخدام الخط المرسوم بيد الإنسان نتيجة زحف التدوين الإلكتروني والمُراسلات عبر فضاء العالم الافتراضـي، إلا أن العين والقلب مازالا يتفقان على الوقوع في أسـرِ لحظة انبهارهما بـخـطٍ يـــدوي جميل سواء كان يوجهً رسالة جماهيريَّة على لوحة إعلان ضخمة أو رسالة فـرديَّـة خـاصَّـة على قصاصة ورق صغيرة.

المعرض الـذي افتُتحَ بحضور السيد/ خالد عبدالله نجيبي النائب الأوَّل لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، وكان يستهدف ترسيخ وجود فن الخط العربي في المشهد الفني البحريني لم يكتفِ بإحياء جماليَّات هذا الفن التشكيلي؛ بل ساهم في تعزيز المكانة المعنويَّة للثقافة الإسلاميَّة في المُجتمع بتلك اللوحات التي خُطَّت عليها الآيات القُرآنيَّة الكريمة بأساليب فنيَّة نجَحَت في شرح معاني تلكَ الآيات بنظرة واحِدة، والتذكير بجلال الموروث الأدبي العربي باللوحات التي قدَّمت للجمهور أبيات شعريَّة وأمثال عربيَّة خالدة في قالب فني مُتفرّد يُنعش في ذاكرة الأجيال عنفوانها بحَضارة الفكر والجمال على 35 عمل فني من إبداع 18 فنان تشكيلي منهم: عبدً الشهيد خمدن، بدر العالي، علي يوسف أحمدي، محمد عبدالحسن النشيمي، نوح عيسى السعيد، ياسر ضيف، علي البزّاز، حيدر علي، محمود الملا، حسين فتيل، سيد سعيد علوي، محمد رضا وآخرون.

عصرٌ يسحقُ ما تبقى من انسانيَّة المُجتمعات المُضطرَّة لتعطيل طاقاتها الإبداعيَّة وتجاهُلها لاستهلاك وقتها في العمل لتوفير لُقمة العيش، زمنٌ صار فيه الإنسان فريسة ضخ مُستمر من موجات غسيل الدماغ عبر أجهزة الاتصال الذكيَّة ليغدو البشر آلات إنتاج مُتماثلة دون مواهب أو قُدرة على التفكير الحقيقي والاختيار والابتكار، وقتٌ كهذا من أشد الأوقات حاجة لإنقاذ عقول البشر بنشر الفن الذي يُذكرهم أنهم مازالوا مخلوقاتٍ إلهيَّة قادرة على صُنع الإبداع.

إبحار

شعر: سماء عيسى

كمن يبحر دون هدف ما
يلاقي الحياة والموت معاً في سرير الحب
لك أن تختبئ في ظلام كهف جبلي
غداً يمرّ الغزاة بحثاً عن بنات آوى
غداً يمرّ الملك بحثاً عن تاجه المسروق
غداً تعوي الريح حاملة دمع الذهب
وتنزف السحابة محبة السماء على يباب الأرض.
لك أن تبحر ثانية
كطير يُهاجر بحثاً عن إله الحرية المفقود
ما تحمله الزرقة لامرأة تنتظر جسد العشق
انتظري واغلقي عينيك
نحن أطفال الأرض
فاكهة الصيف
النار الموقدة في ليل الشتاء.
كلما بحثتِ عن الطفولة
أبصرتِ هاوية النجم
تعلمتِ حكمة الطير
محبة الله
الدمع الذي تذرفه الأرامل
في جنائز الشهداء.

لك أن تبحر
تقتل
ترمي جثتك طعاماً لأسماك البحر
تهاجر بك الأمواج
تعود بك وحيداً
صديقاً لصمت الجبل
أغنية حزنٍ لطيور الليل.

التقدمي

التقدمي العدد 216 ـ نوفمبر 2025 السنة 23 SDPA 499

رئيس التحرير: د.حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي ـ سكرتير التحرير: عيسى الدرازي

سيحدث ما لا يحدث

شعر:
عبدالحميد القائد

1
كيفَ أكتبُ قصيدةً مالحةً
بطعم الدَمع
كَيفُ أكتبُ حُروفًا
تتحمل غَضَبي
أنا الذي أَهدَروا عَبَراتي
بَعثَروا أُمَّتي
سَفَكوا لي دمِي

2
المساراتُ إلى فلسطين
مفروشةٌ بقبورِ الأنبياء
هي الطريقُ إلى الحرية الحمراء
يفتحهُ رجالٌ يَمخرونَ البِحار
بقلوب من حديد
يمتطونَ المستحيلَ

زمنُ الموتِ
سوف يموتُ
حتمًا سيأفل وينجلي
العالَمُ الجديدُ صحَا من غَفوتِه
الكونُ استيقظَ من غفلته
العدوُ يَرتكبُ دم الدمِ وحيدًا

في زمنِ المجزرةِ الفاجعة
كل العالَم تدفّقوا في الشوارع
تحوَّلوا ثوار
اشتعل زمنُ الأحرار

3
أخبرَتني نجمةٌ وحيدة
وأنا أتقلّبُ في مرقدي
ذاتَ ليلةٍ مؤرقة
أحاولُ أن ألملمُ ما تبعثرَ منّي
أن الخيولَ سوف تصلُ بركَ النجيعِ
من جهةِ الشمس
تَحملُ تقاويمَ الضوءِ
للنائمينَ في العتمةِ المُستبدّة

ستُبعث غزة عروسًة للحياة
غَزّة
غَزّة
غَزّة
يا بلادًا علّمتنا العزّة

4
هذا الظلامُ
خُرافةُ المهزومينَ
يشتدُّ مثل فولاذِ أسطوري
ستَهزمهُ خيوطُ النهار
يسارًا يسيرُ الرجالُ الطيَّبونَ
وفي صهيلِ المخاضِ يُضيئون

المواد التي تحمل أسماء كتابها لا تعبر بالضرورة عن رأي المنبر التقدمي ص. ب: 21461 ت: 17780007 Altaqadomi.bh@gmail.com